

Schlechte von Wschehd, Ottoear

Maria, Freiherr

Hugūg al-umam
كتاب

حقوق الامر

للبارون اشلخنا او طوقار النمساوي

وقد

ترجمه الآن من اللغة التركية خدمة للدولة والوطن
الفقيه لرحمة ربه القدير نوفل بن نعمة الله
بن جرجس نوفل الطرابلسي

طُبِعَ فِي يَبْرُوت سَنَةِ ١٨٧٣ مَسِيحِيَّة

المقدمة

اما بعد حمد الله وشكره يقول العبد الفقير اسير وصمة الذنب والتقصير
راجي رحمة من هو لئداء عبده سميع قريب . ولدائه ملتبس محبيب . وعن حاجاته
قط لا يغفل . نوفل بن نعمة الله بن جرجس نوفل . انه لما راج في عصرنا هذا
الموصوف بالذكاء والمعارف . سوق اللطائف والطرائف . وبذلت فيه اهل
الفضل نفود الغيرة والاجتهاد . في كل بقعة وناد . على ايجاد التحف الجديدة .
والامثلة المحببة . وصرفوا على ما يجذب قلوب محبي ذلك من اهل ائمة
الافاق . باحثين عما من شأنه ان يشرح الصدور ويحلب المسرات . ويضاعف
اثمار الخيرات والبركات . فواظب الكبير والصغير . والجليل والحفير . على
السعي والاشتغال باشغال الانوار العقلية . وابرار آثار المحاسن العلمية . في
مالك الدولة العلية المحروسة . تحت ظل عواطف الحضرة السلطانية المانوسة .
المستقرة الان على اريكة مقام . هذه السلطنة العظي الابدية الدوام . وكان من
جملة ما بزغت انواره من انواع العلوم . وتلاها من اشعة كل منطوق ومفهوم .
علم السياسة . الذي هو ثمرة الكياسة . وسلم الرياسة . واول ما ألف فيه هذه
الرسالة الصغيرة الحجم . الجليلة القدر . للبارون اشخنا اوطوقار النمساوي موسومة
بكتاب حقوق الامم حررها بذاته في اللغة التركية وبعد ان طبعها في المطبعة
الامبراطورية بمدينة فيينا قدما هدية الى العتبة السلطانية . في عصر ساكن
بمناج الجنان مولانا المرحوم السلطان عبد المجيد خان فانتشرت في كراسي
مالك العلية . غير انها لحد الآن لم تُترجم الى اللغة العربية . وحيث انني من
بناء هذه اللغة الشريفة . الذين هاهنا محبة واطناهم اللطيفة . ويرغبون في خدمتها

بقدر ما تصل اليه همهم ولين كانت ضعيفة. غير اني لسو محظي من صف اصحاب
 العيون الباصرة. والايادي القاصرة. وانما يقتادني قولم في الامثال. ما لا يدرك
 كله. لا يترك اقله. فشرت عن ساعد الجعالة. وبادرت الى ترجمة تلك الرسالة.
 لأقدمها لم كبا كورة في اطباق من النخالة. عسى ان افوز بقبولها في زمان يتغير
 على ما سواه من الازمنة بالحظ والسعد. بل وبما وصل اليه من ذروة المجد.
 تحت راية السلطان الاعظم. ظل الله على العرب والعجم. باسط بساط العدل
 والانصاف. وقامع اهل الفساد والجور والاعساف. من رعت في رياض نعمه
 الوفرة. وعشت من فضلات خيراته ومبراته المتكاثرة. كما عاش آباي واجدادي
 في ظل اسلافه العظام مولانا السلطان عبد العزيز خان. ادام الله تعالى شوكته.
 وأبد سرير خلافته. ما تكررت الايام. ونعاقبت الاعوام. والله در القائل
 سَمِ سَمَةَ نَحْمَدُ اَنَارُهَا وَاشْكُرْ لِمَنْ اَعْطَى وَلَوْ سَمْسَمَةً

وهذا اوان الشروع في المقصود. قال المؤلف

اما بعد فان كتاب حقوق الامم العموي يشتمل على قسمين مختلفين وهما
 حقوق الامم الطبيعية وحقوق الامم الوضعية اما قاعدة حقوق الامم الطبيعية
 فهي تحوي على بيان انواع الحقوق والتعهدات التي تنشأ عن كيفية احوال
 الشعوب الاصلية بنسبة كل منها الى الباقي عند ما ترتبط وتختلط مع بعضها
 وعكسها قاعدة حقوق الامم الوضعية اذ انها تجمع وتختوي على الاصول الثابتة
 والقواعد الوضعية المتنوعة التي تجري وتراعي بين الشعوب مع بعضها على
 اختلاف جهاتها وتنوع مناسباتها سواء كان ذلك بمقتضى معاهدات خصوصية
 او ما جرت به العوائد القديمة وهذا الكتاب يتكفل ببيان حقوق الامم الوضعية
 المذكورة غير انه لا يخفى بان كلا من الدول والامم المختلفة التي يتوقف عليها
 كتاب حقوق الامم هو مستقل في حالته ومطلق التصرف في دائرته وحيث لم
 يكن هناك حاكم منصوب بينهم بالاشتراك يخضعون الى اوامرهم فامتهم من
 يجبر على الخضوع والانقياد لنوع من الاصول العمومية في مناسباتهم مع بعضهم

بعض فلذلك كانت الاحكام العمومية الراجعة الى حقوق الامم غير ممكن بل
 ولا يتصور ان تكون كسائر الاحكام الخاصة بالوضع اعني منفصلة ومقررة مادة
 فادة او ان تجري نافذة في كل الاوقات كما ينبغي لكن مع ذلك حيث كان اكثر
 الاحكام المذكورة مبنياً على معاهدات خصوصية وعوائد قديمة معتبرة منذ
 مذات وفيرة ومرعية بكمال التدقيق عند دول اوربا وعلى هذا الموجب صارت
 مرجعاً بل واساساً لكل نوع من التداير والمسائل البوليتيكية فمن المعلوم بان
 هذه الاحكام العامة المذكورة هي من المواد المهمة والوقوف على مآل ما تتضمنه
 هو علم خاص المنفعة من المعارف المتضمنة على اية حال كان لكل من
 اهل المعارف وخاصة ارباب المناصب الدولية فالمامول اذن ان
 يكون هذا الكتاب المعتبر ضمنية على تلك العلوم النافعة
 والفنون الجزيلة التي صار نشرها واحياؤها بتوجهات
 ذات الحضرة السلطانية وموجبة لمنافع اصحاب
 المناصب السامية من ماموري الدولة
 العلية فان ذلك اقصى ما ينبغي
 المترجم الفقير وبرجوه في هذا
 الباب من فيض ربه
 المنعم القدير

الفصل الاول

في بيان الدول المختلفة والاصول البوليتيكية ^(١) بوجه العموم

المادة الاولى في بيان مناسبات الدول بالنسبة الى
بعضها بعض

يُعبّر بلفظ الدولة في اصطلاح علم البوليتيكية عن جمعية اشخاص مستقلين
متدينين يسكنون محلاً واحداً تحت حكم رئيس واحد نظراً لوجودها هيئة
اجتماعية ملكية ومالية ذات رئيس لكن لما كانت اسس العمران والمدن في
اوائل الازمنة لم تنزل غير مشيدة وروابط التماس والائتلاف فيما بين الشعوب
المتحالفة ليست بمؤكدة كانت الدول وقتئذٍ بحالة الانفراد ثم عند ما اخذ مع
مرور الدهور في تنظيم النظمات الملكية وحصل التخصيم على معاملات الموائفة
والاختلاط الحسنة سررت الاقوام والشعوب على قدم المواصلة مع بعضها بعض
وكذلك كل واحدة من الدول مع الأخرى فظهرت حينئذٍ فيما بينهم انواع
العلاقات والمناسبات حتى ان روابط الاختلاط الجارية في ابانها هذه قد كانت
مفقودة ايضاً من بين دول اوربا في الازمنة السالفة ولم يظهر شي مما فيها في بعض
الاطراف الا منذ العصر الذي فيه افتتح الرومانيون الارض ثم ترك اخيراً بعد
ان زالت دولتهم بل فقد بالكلية منذ ذلك الوقت الى ان كشفت اميركا وقد

(١) البوليتيكية لفظ يونانية معناها مدني وتطلق على صناعة الادارة وحسن
السياسة يقال فلان بوليتيكي اي خير بالبوليتيكية

كان تأسيس الامبراطورية الرومانية سنة ٢٠٢ للهجرة تقريباً (سنة ٨١٧ م) وبانضمام ذلك الى تنبيهات بابا رومية بقوة على الشعوب المسيحية قد اوجبا تكثير اجتماعات الناس المحلية وتزايد المناسبات بين الدول ايضاً ثم ولئن قُطعت بعد ذلك هذه العلاقات المحسنة من بينهم بواسطة الحروب الشديدة وظهرت حالة التفرد على نوعٍ ما الا ان قضية التزام اصول موازنة البوليتيكة الملكية ووفائها قد جلبت اتفاق الدول واتحادها مع بعضها باكثر مما كان قبلاً

المادة الثانية في بيان اصول موازنة البوليتيكة

اصول الموازنة البوليتيكة المذكورة قد انتجت ترفي العمران وازدياد ائتلاف ومحبة الدول مع بعضها اذ ان المراد منها مراعاة كل دولة من هذه الدول ما لغيرها من الحقوق المستقلة. واذا ارادت احداها ان تجاوز حدودها وتتدخل في احوال اخرى من سائر الدول جبراً فتنهض حيثنذ باقي الدول بالاتفاق وتربها حاداً وحاصل الامر هو انه كما ان هذه الاصول هي عبارة عن مصادمة بقدر القوة لمثل هكذا تعدييات مكروهة كذلك كانت اسبابها العملية التي توجب الحصول على هذا المقصد الخيري غير مبنية على الصعوبة والمعاناة ايضاً بل جعلوها مبنية على ائتلاف الدول ومهادنتها مع بعضها بطريق المعاهدات الصليحية فقط ثم ولئن كانت هذه الاصول قد وقعت عند البعض موقع اللوم والقدح بقولهم ان الوقائع السابقة واللاحقة قد دلت على ان اجراءها قد صار مراراً عديدة علة نيات فاسدة ووسيلة لارتكاب الفسق والفجور هذا عدا عن انها لم تظفر بالمتصود من ازالة ما بين الشعوب المتخالفة من الحسد والغيرة ولا يمنع مصائب الحروب والمقاتلات فهي مع ذلك اكمل ما يكون من هذا القليل من سائر اصول البوليتيكة واسهل كل اعمالها وبصرف النظر عما يظهر من عدم كفاءتها في بعض النضايا تكون موجبة لازدياد العمران وتأكيد مباني الصلح والراحة وتكثير ميل الدول الصغرى للدول الكبرى

عدا عن محافظتها على الاملاك والاموال المتداولة بايادي الناس وتصرفهم
ولذلك تكون اصولاً خيرية تستحق الاعتبار من كل الوجوه

المادة الثالثة في بيان احوال الاصول المذكورة

اصول موازنة البوليتيكة المذكورة كان قد صار التعويل عليها وجرت
مراراً بين الدول في الازمنة السالفة ايضاً لكن حيث كانت موضوعاً لانواع
التعديلات مع مرور الازمنة فكانها تلبست بصورة اصول جديدة وقد كان
حدوث ظهورها منذ ثلاث مئة سنة تقريباً في اوربا وخرجت وقتئذٍ من القوة
الى الفعل في علاقات الدول الصغرى بين بعضها باقليم ايطاليا حيثما كانت
تلك الدول على غاية ما يكون من مخالفة كل واحدة منها للآخرى من جهة
الانساع والاقتدار وحملتها على كمال الائتلاف والاختلاط سواء كان ذلك
بمقتضى رواج التجارات او بداعي علاقات المجاورات والقربيات عند ما وقف
اعيان البعض منها على ضعف احوالهم وخافوا لدى التأمل من تسلط كبار
الدول وتصديهم لاجبارهم والاضرار بهم ومن ثم مال قسم من هذه الدول
المذكورة الى المعاهدة مع بعض وتحالف على منع كل نوع من التعديلات
الاجنبية الموجبة لزوال الواحدة منه بالمداخلة عنها بقدر الطاقة وبذلك قد
راعى اصول موازنة البوليتيكة طوعاً وكرهاً ثم لما ظهرت بعد ذلك المنازعات
التي طال امرها فيما بين فرانسوا والنمسا بدعوى حق التحكم والترأس على اقليم
ايطاليا جزع من ذلك باقي الدول الكائنة في غربي اوربا اذ انه اذا ظفرت
احدى الدولتين المشار اليهما بفتح هذا الاقليم والتصرف به فتزيد درجة قوتها
على الاطلاق ويخرج اقتدارها عن حده وربما أدى ذلك الى تطرق الخلل في
احوال تلك الدول ذاتها ولذلك اخذت في البحث عما يدفع عنها ذلك
المخطر وباشرت بالتبصر في هذه القضية ثم عقدت اتفاقاً على محافظة حقوق
استقلالية كل منها وقايتها من كل الوجوه مع عدم الرغبة في استعسان قوة

احدى الدولتين المشار اليها واقتدارها فوق الحد وبذلك راجت اصول موازنة البولنيكية في تلك الناحية ايضا وسرت من اقليم ايطاليا الى الجهة الغربية من اوربا ومن ثم كثر امتدادها الى ان حدثت بعد ذلك الحروب الشديدة بين الشعوب الكاثوليكية والبروتستانتية فيما يخص بالمعتقدات المذهبية وبذلك تبدل ما بين الدول الجرمانية من الاتفاق بالانشقاق وآل اتحادها الى الشتات والافتراق فقبلت حينئذ هذه الاصول في تلك الجهة ايضا وحينما تملت هذه الواسطة من الجهة الغربية الى اقليم جرمانيا الذي هو قلب قسم اوربا ومركزه كانت الدول الكاثنة في شمال اوربا هي وحدها فقط على المحيطة في اغلب احوالها نظراً الى تقلبات داخلية باقى الدول ومتجنية المداخلة وقتئذ في الاحوال الخارجية ولذلك لم يكن التزام هذه الاصول ما يستحق الالتفات بالنظر اليها الى ان ثارت فيما بينها ايضاً الحروب الشديدة التي جرت قبل الآن بنحو مئة سنة تقريباً وآل امرها الى ان اكسبت دولة روسيا من القوة والمقدرة ما تفوقت به على دولة اسوج فمن ثم اضطرت هذه الدول لان تنقاد الى هذه الاصول ايضاً بل لازالت الى ايامنا هذه تصرف خزائن اهتمامها نارةً بعقد العهود ونارةً بسوق الكتائب والمجنود لاجل محافظة الاصول المذكورة ووقايتها فعلاً. ثم لما عرفت الدول البحرية ايضاً بان دوام ايام الصلح والسلام هو من اهم ما يقتضي من الامور الى رواج متاجرها التفتت حينئذ الى مراعاة هذه الاصول وصرفت وسع اقتدارها على تعميمها وتوكيدها بواسطة امدادها متفقيها واعانتها لم سواء كان بما تعطيه من المرتبات للعساكر الاجنبية او بالاسعافات المالية وبهذه الطريقة سعت في ازدياد ثروة بلادها واعلاء مراتب شأنها وشهرتها في اوج الاقتدار ومراقبي الفخار حتى انه لما قل اعتبار الاصول المشار اليها واخذ قدرها في البغس والندى يوماً عن يوم منذ ثمانين او تسعين سنة تقريباً لاسباب عوارض غفلة عرضت ونفائض هم طرأت وانتهى الامر بان حدثت في فرانساً تلك التبدلات الحكيمة والانقلابات الملكية التي آل الامر فيها الى فرط تفوق

الدولة المشار اليها ونسلطها على سائر دول اوربا وكان ذلك ثمة غزوات نابوليون العظيمة وبها قارنت الاصول المذكورة الزوال والاضمحلال اوجب الامر حينئذ الى افتتاح اقليم فرانسوا ونسخيره ودفع الفاتح المشار اليه وتدميره بواسطة حروب اقامتها معه بعض الدول المتنفذة انتجت هذه النتيجة الحسنة واجبت كذلك ظهور الاصول المذكورة مرة اخرى في ساحة البوليتيكة متغيرة الصورة لكنها متحدة المعنى تطبيقاً الى احوال اوربا الحالية ومن ثم جرى التعويل عليها والعمل المدقق بمنقضاها الى يومنا هذا

المادة الرابعة في بيان اصول المعاقدة

نطلق هذه التسمية اي اصول المعاقدة بحسب اصطلاح علم البوليتيكة على تلك الاصول الملكية التي تُبنى على معاهدات تنعقد بين الدول حاوية شروط المحافظة على حدود بعضها بعضاً وقاية ما لها من الحقوق المتنوعة باطرافها وترك الحروب والمنازلات التي يمكن حدوثها فيما بينها بفصل ما كان موجبا لذلك من الاختلافات التي تطرأ وتسويتها بطريق المشاورات الحكيمة . لكن لما كانت هذه الاصول من المعاني التي لاحتقيقة لوجودها فلم يبق في وقتنا هذا من يعرف لها اسماً ايضاً ما لم يتأسس لها محكمة عدلية عامة تتركب كما ينبغي ويتخصص لها كذلك مقدار من العساكر يترتب عند الاقتضاء لايخراج مقاصد الدول المتحالفة وتدايرها المفروضة عهداً على الصورة التي ذكرت من القوة الى الفعل على وجه وجيه حتى اذا تردد احد من تلك الاجزاء المتنفذة على الوجه المذكور وتصدى لمعارضة ما ترتبه باقي الدول وتريده فترده حده وتجريه بحقه ما يلزم من المجازاة السياسية انما حيث كان اجراء هذه العملية في كل الاوقات من الامور المشككة بل ربما هو في اغلب الاحوال من القضايا المستحيلة نظراً لعدم اعتماد الدول المتنفذة على بعضها بعض فاذا تصورنا ليس الا محض اوهام ونجالات وحقبة اجرائها من القضايا المستحيلة اذ ان وضعها والعمل بها حسب

المراد والحصول بواسطتها على الاسباب المقصودة لعمار البلاد وراحة العباد من الامور المتعلقة على شرطين يتلاقيان يعني المنوطة بكامل اتحاد الدول المتفقة وموافقتها على صورة الادارة والمقاصد البوليتيكية . وبعد زيادة تفاوت تلك الدول واقتراحها من جهة الاقتدار والجسامة الطبيعية وعلى هذا يكون المحظ في تصادف الشرطين المذكورين والتقاءهما نظراً الى احوال البعض من الدول فقط من الامور النادرة وقل ما يتسبب عن ندرتها هو عدم السهولة في الحصول على الاصول المذكورة واجرائها كما ينبغي بحسب فهم ارباب البوليتيكية ودرايتهم

المادة الخامسة في بيان اصول الرياسة

تُطلق هذه التسمية اي اصول الرياسة حسب اصطلاح علم البوليتيكية على اصول ملكية تجري فيما بين الدول المشار اليها عند ما تكون احدى الدول العظى ممتازة على اقرانها بالاتساع والجسامة والثروة والاقتدار ومن ثم تجري رياستها اما قانونياً او جبراً على باقي الدول كأنها بمثابة ايلات لها وتدير امور الاحكام بالاستقلال في اقاليم تلك الدول كما تديرها في اقليمها الخصوصي . وقد حصلت المبالغة في مدح هذه الاصول وترفع قدرها حيثما قيل ان بواسطة اجرائها والعمل كما ينبغي بمقتضاها يستحكم بناء الصلح بين الامم وتندوم احوال الرفعة والراحة في العالم وانما النظر اليها بدون غرض يظهر شناعة هذه الراحة باجمعها وعدم لياقتها بل تُرى يجهلها عن غير اصل . وليس لها سبب كما يظهر ذلك من قضية واحدة وهي كما انه لا يمكن لفرد من الافراد ان يقبل ربة تسلط شخص آخر عليه عن رضى منه بارادة صادقة كذلك هي كل دولة من الدول ايضاً ترغب في ان تكون مستقلة بذاتها وعلى حذر من مداخلة دولة اجنبية في امورها الداخلية فاذن لا يتأتى الحصول على اصول التراس المذكورة الا بطريق الافتيات وفضلاً عن ذلك اذا بالفرض رغب في التزامها عن رضى من الدول عام واتفاق بينها تام لايسنين بانها تنج خيراً او اثر بركة حيث

كان من مقتضيات احوالها بحسب وجود السلطة في احدى الجهات والعبودية في ما عداها ان تزداد القوى العسكرية باكثر مما يلزم في تلك الجهة ايضاً ويتسلط الفقر والفاقة في باقي الدول المحكومة بها ومن ثم يقتضي لانفاذها واجرائها في كل وقت ثوران الحروب الدائمة التي يتبعها زوال اسس الراحة وتأخير العمران ويعقب ذلك نفوق المصاريف الحرية على ما يمكن تحصيله من الارباح والمنافع بواسطتها وحينئذ لا يبقى مناص للدولة الغالبة الا باختيار طرق المصالحة غير ان في مثل ذلك الوقت يكون اختيار هذه الطريق كعلامة اقرار بالوهن والضعف وبذلك تصبح القضية سبباً اعنيادياً للطغيان عام من الدول المحكومة يعقبه الزوال التام لذلك الاصول كما هو غنى عن التذكّر انكارها قلما هناك يجب ان تؤخذ قضية زوال دولة الرومانيين الناهرة. وملاشاة كثيرين من سواها التزموا اصول الرياسة المذكورة من الدول الفاخرة في اقل زمنٍ دليلاً لمن يتخذ الوقائع السالفة عبرةً للاحوال الحاضرة على عدم نجاح الاصول المذكورة في الامور البوليتيكية

المادة السادسة في بيان انواع الدول واول ذلك الدول المستقلة وغير المستقلة

الدولة المستقلة تُطلق بحسب اصطلاح علم البوليتيكة على الدولة التي يكون عنان ادارة امورها الداخلية مربوطاً بيد اختيارها الذاتي معتوقةً من كل انواع الانتبياد والخضوع بالنظر الى الدول الاجنبية من هذه الجهة وبعكس ذلك الدول التي لم تكن كذلك ويقال لها حينئذ غير مستقلة وبناء على هذا التعريف لا يمكن لقضايا مذهبية او خارجية او قائمة بعلاقات موقته ربما كانت لاحدى الدول مع الدول الاجنبية لبعض مناسبات شخصية تختص بحاكمها او ناشئة عن رفض باقي الدول حقوق الاطلاق والاستقلال التي تستند

عليها تلك الدولة فعلاً لعدم استجسانها اياها ان تدفع امر اطلاق واستقلال الدولة المشار اليها ولا ان تمنعها عن اجراء تلك الحقوق وانفاذها فعلاً طالما هي مستقلة في ادارة امورها الداخلية وعلى هذا لا يوجد دخل مطلقاً لكي ينفصل احدى الدول حقوق الاطلاق والاستقلال سواء كان تحصيلها قانونياً او جبرياً في قضية قبول تلك الحقوق من سائر الدول او عدم قبولها لان المداخلة في امور داخلية الدول الاجنبية والمباحثة في امر مشروعية ما يقع من التقلبات الحكومية داخل اقاليم تلك الدول وعدم مشروعيتها جميعاً بعد من التضياع بالمنوعة الخارجة عن وسع واقتدار اية دولة كانت وهكذا اهلها الى بعض الايالات والتقسيمات التي لم تكن مستقلة باجراء مقتضيات الحكومة والاحكام وانما متميزة بامتيازات خصوصية تفرزها عن امثالها وما ذونة بعقد بعض امور جزئية وحلها حسبما ترتب ليس لها حد بان تدعي الاطلاق والصلاحيه للاستقلال اسناداً على مثل تلك الامتيازات واما الدول التي تكون حقوق استقلالها مقبولة ومُعترف بها من بعض الدول ومردودة او منكر عليها من البعض الآخر فقد كانت توجد قبل الان في قسم اوربا واما الان فليس لها وجود بل مفقودة منها بالكلية كما هو معلوم جيداً عند ارباب علم البولنيكية

المادة السابعة في بيان الدول المركبة وغير المركبة

نصرف النظر عن ذكر الدول غير المركبة وعن بيان كيفية احوالها المعروفة عند الخاص والعام واما الدول المركبة فتارة تكون اجزاؤها المختلفة لمركبة لها خاضعة باجمعها لامر حاكم واحد وتارة تكون مراعية فقط لنوع ما من اصول الاحكام بطريق الاشتراك ونظراً لذلك قد يُحكم عليها بانها تكون مركبة في وقت ما ذاتاً وفي آخر فعلاً وعلى هذا البناء لا تكون صورة تركيب لدول التي يقال عنها بانها مركبة ذاتاً مستقرة على ذلك قراراً مؤبداً بل بما بها تكون تحت حكومة مخصصة بوقت معين او بمدة قيام عائله معروفة فعند

حلول ذلك الاجل او انقراض تلك العائلة المتأثرة او نكولها عن سبيل التملك
 يكون غيب ذلك كل من تلك الاجزاء المركبة مطلقاً ومستقلاً واما الدول التي
 يقال عنها بانها مركبة فعلاً فتارة تكون اجزائها المختلفة المركبة لها متساوية
 جميعها في قضية الحدود والاستغناقات وتارة يتصدى احدها لدعوى التراس
 ويجمع سائرهما تحت نير احكامه ولذلك تكون حقوق اطلاق واستقلال كل
 منها تارة باقية وموكنة واخرى زائلة ومضحلة فمن ثم نتحصل صورة تركيب مثل
 هذه الدولة المركبة فعلاً من وجهين وهما اما ان تكون تلك الدول قد عقدت
 اتفاقاً بان كل واحدة منها تحفظ حقوقها الملكية والحكومية وتوفيقها وتقدر فيقبتها في
 اوقات الحروب وتعاونها بشرط ان يكون كل من تلك الاجزاء المركبة المذكورة
 مطلقاً في ادارة اموره الداخلية ومستقلاً بها ومن ثم يُطلق على صورة تركيبها
 بحسب اصطلاح علم البوليتيكة جمعية دولية^(١) واما ان تكون بعكس ذلك
 وكل من اجزائها المركبة متجنباً مركز حقوق استقلاله وجميعها خاضعة لما تجزئه
 من الاحكام دولة واحدة من بينها ومتخذة صورة ملك واحد وحينئذ يُطلق على
 صورة تركيبها لفظ دولة متجمعة^(١)

المادة الثامنة في بيان السلطنة او الجمهورية

يوجد تفاوت كلي فيما بين الدول المختلفة بالنظر الى قضية النظام الدولي
 واصول الاحكام اذ تارة يكون عنان الحكم والحكومة مفوضاً وعند حل امور
 الدولة محمولاً ليد اقتدار فرد من الافراد وتارة ليد اختيار جماعة من اصحاب
 الآراء والاعتبار يكونون اما من الاعيان الكبار واما من العوام الصغار وبحسب

(١) لعل ما اراده صاحب الاصل باجتماع الدول هو ما يُعبر عنه اللغة
 العربية بالانحداد الدولي وما اراده بدولة متجمعة هو ما يُعبر عنه بالمالك المتحدة
 ايضاً اه مترجم

ذلك تكون اصول الحكومات متنوعة الاشكال فيُطلق عليها اما سلطنة او جمهورية او ارستوقراطية او ديموقراطية وعلا عن ذلك قد تكون الدول السلطانية مختلفة الاجناس ايضاً نظراً لدرجاتها في المقدرة والقوة ونظام قضية الخلف والتتابع وصورتهما فيها ولحوزة قدرة حكامها ونفوذهم ايضاً اذ انهما تكون اما غير محدودة واما مقيدة ومحدودة باحكام وضعية وهكذا ايضاً قضية الخلف قد تكون تارة عن اب وجد يعني حسب اصول الارث والنظام واخرى فوضى بطريق ارادة الشعب والاتفاق العام ولذلك كان يُطلق عليها اما سلطنة غير مقيدة او سلطنة مقيدة او سلطنة وراثية او سلطنة انتخابية واما جواب السؤال والاستفهام عما هو اكثر قبولاً واعتباراً من اصول احكام الدول المذكورة فيكون هكذا وهوان الدول الكائنة تحت اصول السلطنة المقيدة هي المتفوقة على غيرها من جهة العدد والكثرة واما الجمهوريات فقد اوشك اعتبارها ان يزول وخاصة الاصول الديموقراطية فانها قد تلاشت وفُقدت من اقليم اوربا بالكلية

المادة التاسعة في بيان قضية الفرق والاختلاف بين الدول في المذاهب الدينية

قد كان للاديان والمذاهب فيما سلف دخل كبير ونفوذ تام في الامور البولينيكية لكن فيما بعد اتصل هذا الامر الى درجة يُظنُّ به معها بانه لم يبقَ له اثر قط اما في ايماننا هذه فقد حصل بالتالي على قوة كلية . ثم حيث كان وثنيو اللابون الذين يسكنون جهة القطب الشمالي قليلي العدد فلا يُعتدُّ بحساباتهم اما الدول والشعوب القاطنة في اقليم اوربا عدا عن الشعوب الاسلامية المركبة من اقوام من الترك والتتر والروم فمن المعلوم بانهم تابعون للديانة المسيحية بدون استثناء وبما ان اصول هذا المذهب وقواعده ذات انواع وفروع كانت

مجرد طرق الكاثوليك والبروتستانت والروم مقبولة ومعتبرة في أكثر ما لكها وما عدا ذلك من الاصول الدينية ليس إلا جائزاً وماذوناً به فقط وقضية تحديد الرخصة به قانونياً وحصرها باجراءاته علناً هي من الامور المستحقة للاعتناء اذ يوجد تفاوت كلي بين الدول في وجوه قضية الترخيص بهذه المذاهب غير المتقبولة وصورة اجرائها الظاهرة حيث انه يوجد بينها من يرى وجوب الانقياد الى قانون واحد فقط ومن عنده ميلٌ زائد الى اعتبار الاصول التي من نوع واحد ولذلك توجد عند البعض منها رعاية دائمة الى سائر الاديان وعند بعض آخر رخصة كلية وماذونية تامة بمتابعة كل انواع الاصول المذهبية وايضاها حسب المرام على اي صورة تكون حتى ان الرهبان اليسوعيين الذين طردوا قبل الآن من أكثر ما لك هذا الاقليم قد قبلوا ثانية في بعض محلات منها فدخلوها ومنذ عقدت المعاهدات المتبادلة المسماة بالمباركة بين أكثر الدول البروتستانتية فضلاً عن الدول الكاثوليكية وبين بابا رومية صار للمعتقدات والمذاهب دخل في الامور البوليتيكية ونفذ في ارقى ما يكون من درجات الكمال ايضاً غير انه لا يبعد بان لا يتجاوز حدودها بعد الآن بل تبقى بحالة الاعتدال

المادة العاشرة في بيان انواع درجات الدول بالنظر الى

حوزتها واتساع مقدرتها

الدول المختلفة سواء كانت دولا برية او بحرية ومن الرتبة الاولى او الثانية او الثالثة تُقسم على وجهين بالنظر الى ما في حوزتها من القدر والاعتبار فالدول المحدودة من الرتبة الاولى عدا عن الدولة العلية هي دول اوستريا وانكلتره وفرنسا وبروسيا وروسيا واما الدول البحرية فمن كانت بلادها منها محدودة بالبحار وليس له الأكمية من السفائن الحربية لمجرد محافظة التجارة فهو قليل الاعتبار في هذا الباب ولكن الدول الكبرى المالكة للبورج الحسبية والعمارات

الركبة من قبقات بقدر الكفاية كاملة القدرة قابلة المقاومة في ما يحدث من المحاربات البحرية فهي التي تستحق الاعتبار وتليق تسميتها دولاً بحرية . وقد تخصص اطلاق هذا الاسم الآن على دولتي فرانسوا وإنكلترة فهما والحالة هذه نصفان به

المادة الحادية عشرة في بيان انواع درجات الحكم بالنظر لما يستحقونه من التشریفات الرسمية

يظهر جلياً من الملاحظة لمجرد حقوق الاستقلال التي تستند عليها الدول بصرف النظر عما هو بينها من الفرق والاختلاف في الاتساع والمقدرة على الوجه الذي اشرنا اليه بان درجة شأنها واعتبارها مع ما هي عليه من التفاوت ليست في نفس الامر الواحدة بالتام وليس لاحداها حق بان يدعي الباقي ويطلب منه اظهار التفاتات تشريفية بهذه المناسبة غير ان الدول الصغرى قد رأت من المعقول الموافق بان تجري في كل الاوقات بعض تشریفات رسمية وتظهر شيئاً من الحركات التعظيمية للدول الكبرى علامة للاعتراف وفودجاً للافتخار دائماً ومن ثم اتصل هذا الامر مع تقلبات الادوار وتعاقب الليل بالنهار الى اتخاذ قاعدة خصوصية تجري بين الدول وعليها يكون المعول في هذا الخصوص كدستور وتشریفات بوضع مادة فادة الالتاب الفاخرة المخصصة بالذوات اصحاب الحكومات وما يجب ان يؤدع لهم من الاكرام والتعظيمات سواء كان ذلك بحضورهم او في اثناء مرورهم بطريق السياحة من البلاد الاجنبية وكذلك ما تقتضيه اللباقة من جميع التوجهات التي تستحقها سفراؤهم وقد دام اعتبار ذلك الى ان وصل به الى مرتبة القوانين وقوتها وصارت الالتاب الفاخرة المنسوبة الى اصحاب الحكومات المشار اليهم تشتمل عدا عن سلطان على امبراطور وملك وجران دوق ودوق والكنوز وبرنس ولاند غروق ويرجع لكل منها

عنوان رسمي بقدر رتبته يُستعمل في اثناء الخطاب مع صاحب ذلك القلب بصرف النظر عما يخاطب به سلاطين آل عثمان العظام فيخاطب الامبراطور والملك بماجسته^(١) يعني صاحب الشوكة والفران دوق والاكتور والدوق واكثر البرنسات المستقلين بامر الحكومة بالنس يعني صاحب السمو^(٢). اما درجة شان هذه الالقاب الفاخرة واعتبارها بين الشعوب المسيحية فهي ان عنواني الامبراطور والملك هما اعلاها واشهرها والملقبون بذلك ومعنونون بعنوانه من الذوات السامية هم الاكثر نفوقاً واعتباراً بين اقربائهم ويُقضى لهم بارسال كبار السفراء وليس التاج والجلوس على الثعوت المغشاة بالذهب ومخاطبة اندادهم من اصحاب الحكومات بالاخ وامثال ذلك من الحقوق العظيمة والامتيازات الوسيمة التي هي من خصوصيات اصحاب الحكومات الملقين بهذين اللقبين الشريفين المذكورين وقد كان للقب الامبراطور في ما سلف من الازمنة رعاية كلية في اوربا وخاصة لامبراطرة رومية فانه كان يتقدم لهم الاحترام والخضوع التام كما انهم اصحاب الارض وروساء الشعوب المسيحية وقوادها ثم بعد ذلك مال نجم شان هذا العنوان شيئاً فشيئاً الى مغرب الهبوط مع مرور الدهور ولا زال كذلك الى ان حاول الارتفاع الى اوج الشوكة والافتخار ثانية منذ اثنتين واربعين سنة تقريباً بواسطة مساعي نابوليون صاحب الفتوحات الشهيرة واهتماماته لكن بدون فائدة اذ انه متى نظر اليه بعدم الغرض يظهر بانه لم يبق له قدم ولا اعتبار بازود من عنوان ملك كما هو من الامور المسلم بها لدى ارباب علم البولينيكة . وقد كان كذلك قبل الآن تعيين درجات الدول المختلفة وما يجب لها من الاعتبار وعنونة اصحاب الحكومات المسيحيين وكيفية ما

(١) الجيم في ماجسته محررة في الاصل بالزاي الفارسية ولنفظها يكون بين

الجيم والزاي اه مترجم

(٢) صاحب السمو هنا محرر في الاصل رفعتلو يعني صاحب الرفعة اه مترجم

لهم من الوسعة والمقادير من النضايا الموقوفة على مجرد ما يرتبه ويستحسنه البابا
 أولاً وبالتالي امبراطرة رومية من بعده وإنما في أيامنا هذه الحاضرة قد صار في
 وسع كل من اصحاب الحكومات ان يلقب ذاته ويعنون ملكه ودولته بما يريد
 من تلقاء ذاته والعكس ايضاً محقق يعني ان سائر اصحاب الحكومات هم مختارون
 في قبول ذلك اللقب الذي يتخذونه او رده والانكار عليه بحسب ارادتهم . ثم
 وان كان لم يتعين شان كل دولة من الدول على حدتها ولم تقرر درجة اعتبارها
 بالنسبة لما عداها غير انه بمقتضى العوائد الحسنة الجارية منذ القدم بين الدول
 تعرف الدول ذات الممالك الجسيمة والحكام اصحاب الاصل والسلسلة القديمة
 الذين عنوانانهم بالنسبة الى الغير عظيمة بانها هي بغاية ما يكون من الامتياز
 والافتخار بين امثالها ودولة بابارومية كانت عند الكاثوليكين المتفوقة والمشتهرة
 اكثر من الجميع اما نفس اصحاب الحكومات فمن كان منهم يُلقب بامبراطور
 او ملك وحاصلاً على التشريفات الرسمية التي يستحقها هذان العنوانان يكون في
 درجة من القدر عظيمة ويُعتبر موقراً اكثر من غيره فيما بين الشعوب المسيحية
 كما هو غير مستتر عن اصحاب علم البوليتيكة

الفصل الثاني

في بيان حقوق التملك الشعبية عموماً

المادة الثانية عشرة في بيان صورة اكتساب الاموال والاملاك
 وتخصيلها بوجه العموم

لا يخفى بانه كما ان كل نوع من الاموال والاشياء على العموم يتحصل نارة

بمجرد طريق الاخذ والتصرف وتارة بالانتقال والتحول من يد الى يد عن
رضى من الطرفين يعني بمقتضى العهود والمواثيق كذلك هو الحصول على كل
امر اكتسابي يمكن ان يكون على هذين الوجهين المبينين تارة على التصرف
وتارة على العهود والمواثيق ايضاً وبناء على هذا يكون كل من الدول والام
بمثابة احاد الناس في هذا الباب يعني قادراً على تحصيل كل نوع من الاموال
والاملاك واكتسابه على احد الوجهين المذكورين مثل افراد البشر وله قدرة
ان يمنع الاجانب من الاستيلاء على شيء من الاموال الكائنة في اقاليمه واخراجها
عنه بدون استرخاض سوائه كان ذلك من الاموال الناطقة او الصامتة^(١) وعلى
هذا الموجب تكون كل انواع الاشياء والمواد غير المكسوبة ايضاً الكائنة في
حوزة بلاده واقاليمه بصرف النظر عن اموال التبعة واملاكها ملكاً مستقلاً
للدولة المالكة وعدهُ بمجملها اموالاً المكتسبة بالنظر الى سائر الدول والشعوب
هو امر غني عن الاشعار وعلى هذا البناء لا تكون قضية نهب الاموال والغارة
عليها في اثناء المحاربات ولا ضبط ما يضبط للاميري من الاشياء بدعوى انه اذا
لم يظهر له صاحب بطرف المدة الفلانية يفقد صاحبه حقه فيه من الامور المبنية
على احد الوجهين المذكورين اللذين يشترط عليهما اكتساب كل انواع الامتعة
والاملاك ولذلك لا يمكن استئصال هذا العمل ولا استنصاؤه اصلاً وقطعاً بحسب
قاعدة حقوق الامم ثم ان كل ما يكتسب بمحض حق الاخذ والتصرف يلزم
كذلك ان يكون من المواد التي هي اما ليست بذات صاحب من قدم الازل
واما قد تركت من صاحبها الاول واكتسبت صورة المباح ثانياً ان يكون ما
يمكن تصوره داخل في دائرة التصرف ثالثاً ما يستلزم اخذه والتصرف به رجحاً
ظاهراً ونفعاً بيناً لطالبه ليكون صالحاً للاكتساب ولائقاً بقانونياً على الوجه

(١) المال الصامت الذهب والنفضة والمال الناطق الابل ونحوها من

المواشي كما في محيط المحيط اه مترجم

المذكور ومع كل ذلك يلزم أيضاً عداً عما ذكر في ما كان متصفاً بمثل هذه
 الصفات الثلاث ان يجري امر اخذه والتصرف به فعلاً يعني ان ينوضع ذاته
 ويدخل بتامو في قبضة مكتسبه ليصلح ان يدعى مالاً مكتسباً قانوناً اذ انه
 لا يكفي فيه بعض النية والعزم على الاخذ وغرض التصرف ك مجرد الاكتشاف
 على اراضٍ جديدة واجادها او قطعها وافرازها عن اراضٍ مجاورة لها بركر بعض
 علامات تدل على حال اكتسابها فان ذلك لا يمكن ان يكون من الاسباب
 الكافية لان يقال في تلك الارض بانها مال مكتسب قانوناً نعم ان هذه القضية
 هي وسيلة لمناظرات طالعت فيما بين ارباب البوليتيكة ولحد الآن لم نتحقق ولا
 حصل لها تسوية كما ينبغي غير ان ممّا لا خلاف فيه بين اصحاب الفضل هو ان
 الاراضي والنواحي التي يصير اقماً يكون ادخالها فعلاً حقيقياً في دائرة الاكتساب
 من الاراضي المكشوفة يعني التي تتصل في صف المدن العامرة سواء كان بواسطة
 الحراثة والفلاحة ام باسباب التمدن والتحضّر هي التي تصلح لان يقال فيها بانها
 مال مكتسب عندما يحصل الاكتشاف على ارضٍ ما جديدة ولذلك اذا
 كانت احدي الطوائف تحصل على اكتشاف ارضٍ كهذه وتوجد لها لكنها
 لضعفها لم تكن قادرة على تعميمها وتأسيسها كالواجب فلا يؤذن لها باسكان
 غيرها من الشعوب فيها ولا ان تمتنع عن زراعة الاراضي التي هم ساكنوها وتعميرها
 ولا ان تخرجهم منها وكذلك اذا كانت قطعة ارض معدة للدخول بالوقت
 الحاضر في قبضة وتصرف قبيلتين فلا تكون لاحداهما ما لم يحصل الاتفاق
 بينهما على امر توزيعها واقتسامها كما ينبغي والافتقار حادثة وحيث ان كل ما
 كان مكتسباً من ذي قبل عداً عما هو ليس بذي اصحاب ثم ترك اخيراً ودخل
 ثانية بحكم المباح يجوز قانوناً تخصيصه واكتسابه بطريق الاخذ والتصرف ايضاً
 فلا يقتضي فيه الموافقة ممن كان متصرفاً به قبلاً ولا طلب رضائه بل ولا ترقب
 اباته عن تركه اياه وابائه بذلك علناً اذ ان حالة ترك اي شيء كان من
 المتاع وغيره تظهر بحض خلوه من العلامات الدالة على اكتسابه ومن ثم تم

الصلاحيه الكافية لاتخاذ واكتسابه عندما يكون على هذه الحالة

المادة الثالثة عشرة في بيان حقوق الضامم والمحقات

لا يخفى بان الحقوق المطلقة التي تكون على الاموال المكتسبة بما شملت الحد والرخصة باخذ وضبط ما يقع من كل نوع من التكتيرات والالحافات التي تظهر لها عدا عن الفوائد الذاتية والطبيعية التي تحصل من تلك الاموال وقضية اخراج الحقوق الخصوصية التي هي على ما يقع من مثل هذه الضامم والمحقات من القوة الى الفعل هي من اهم القضايا ولا سيما للبلاد المحدودة بالبحار والانهار وغير ذلك من المياه وخاصة لان مثل هذه المياه التي تكون حدوداً ونحوماً فيما بين مملكتين مختلفتين قد تكون موجبة تارة الى توسيع الاراضي الواقعة على الشاطئ وتكثيرها وتارة الى تقليصها وتقصيرها اذ ان المياه تارة تنبض وتارة تغيب بمقتضى فرط شدةها الطبيعية فتقطع على التوالي قطعاً من ارض احدها وتوصلها بالآخر وتكون تلك القطع المقطوعة من احدى الجهات على ما ذكر ووصلها باخرى معدودة من قبل ما يقع من المحقات العائدة لمن يعود اليه ذلك المحل الذي لحقت به . وربما فاض بغتة نهر يكون حداً فاصلاً بين مملكتين مختلفتين واغرق الشواطى وابدل طريقه وجرى من جهة اخرى فع ابدال خط مجراه ببني خطه السابق في محله ولا يتحول مقدار شعرة انما اذا كان الماء يمتد تارة ويغزر اخرى شيئاً فشيئاً وليس بغتة كما ذكر وتبديل ذلك طرقه ومجار به فيتبدل حيثئذ خط الحد مع طريق النهر بالسوية ايضاً ويتغير اذ ان هذه القضايا هي من المواد المقررة بحسب منطوق المعاهدات التي حصلت في هذا الخصوص ثم ربما جزرت البحيرة او ماء البحر عن الساحل لحادثة كونية في البلاد المحدودة بمياه احدى البحيرات او البحار وتحصل من ذلك قطعة ارض يابسة فتكون حيثئذ تلك القطعة لمن كان له ذلك الساحل او الشاطئ وبالعكس اذا فاض الماء وعلا قطعة من الساحل فغربها اذ ان المضيض او الخليج الذي

يتحصل بمتنضي القضية المذكورة بعد حيثث من الالحاقات التي تحدث لمن كانت له تلك القطعة الفارقة من الساحل اما ما يحدث من الجزائر والكتبان بسبب احدي الحوادث الملكية داخل نهر فاصل بين مملكتين وكان موقعه في نصف النهر بالتام فيكون مناصفة فيما بينها اي نصفه الى اقليم الواحدة والنصف الثاني الى الاخرى

المادة الرابعة عشرة في بيان ما يكتسب من الاموال والاملاك التي نتحصل بطريق العهود والمواثيق

كاحاد الناس كذلك هي الشعوب والدول اذ انهما بمثابة الافراد في هذا الواد ماذونة باكتساب كل نوع من المتاع ومشتراه بطريق العهود والمواثيق وبيع ما نكتسبه من ذلك وبتركة وباهدائه ايضاً بحسباً ترتيبه كما ذكر ذلك في ما سبق وعلى هذا البناء اذا وقع القرار بين دولة ودولة امة وامة على مشترى نوع من الاموال والاملاك او استبداله وباشر الفريقان بعهد معاهدة وتنسيقها في هذا الباب مع بعضها بعضاً فليس لباقي الدول والامم حد ولا رخصة ان يتدخلوا قطعاً في مقالبتها ولا ان يتظاهروا في الغرض والمساعدة بلامه من صالح احدهما ثم ان المعاهدات التي تكون من هذا القبيل مستلزمة لاكتساب الاموال والاملاك او استبدالها تحصل على انواع متنوعة مبنية تارة على المبادلة وتارة على غير ذلك من البواعث كالبيع والشراء والجهاز والارث والهدية ولذلك يكون من الواجبات المتقتضية فيها عداً عما ذكر ايضاً نقبض ذلك المتاع او الشيء المكتسب واحالته ليد شخص مكتسبه فعلاً وعلناً اضافة على رضى الطرفين القابلين به واتفاقها على عقده ووربطه لتكون بذلك موافقة للعدالة والخفانية من كل الوجوه

المادة الخامسة عشرة في بيان توسيع حقوق الملكية وكيفيتها

ملك كل دولة يتضمن ويشتمل على الاموال المنسوبة الموجودة في ايادي رعاياها وعلى كل نوع من الاشياء والامتنعة المكسوبة وغير المكسوبة الموجودة فوق الارض وتحتها وذلك عدا عما في حوزة بقعتها من الاراضي والمياه وعلى هذا كان البحث في قضية الحدود والتقوم من اهم مواد علم البوليتيكة لكيما نتحقق به حقوق انسان تلك الدول وامتداد ملكيتها وحيث ان كل انواع الحدود تقوم في حد ذاتها نارة بالمجارا والجيرات والانهر والجبال والاحراش او الصحاري او الوديان او البقاع ونارة بما ينصب علامة لها من الاحجار والاعمدة او الحجرات او الحيطان او الحفر او الخنادق فهي اذا على نوعين يُعبر عنها بالحدود الطبيعية والحدود الصناعية. اما الجواب عن نسبة نفس الحدود والتقوم لمن تكون فهو. ان الحدود الصناعية تكون للدولة التي ذكرتها وباشرت نصبها واما الطبيعية فتكون بالمناصفة فيما بين الدولتين اي نصفها للواحدة والثاني للآخرى واذا فرض بان كان حداً احدى المالك نهرًا او كان شاطئه من الجهة الاخرى خاليًا من الاكتساب فيكون ذلك الشاطئ للدولة المالكه لشاطئه الثاني ايضا اما اذا كانت تلك الجهة منسوبة لشخص آخر يحكمها فكأنما يُسحب خط طولي من وسط نصف مائه فيكون نصف النهر لتلك الامة ونصفه الثاني للآخرى وحيث كان من الحقوق المطلقة المركوزة لكل دولة من الدول مباشرة ادارة كل ما يقع من القضايا على اختلاف انواعها داخل اقاليمها للحد الذي تنتهي اليه حدودها واجراء ما لا بد لها من ان تجر به فيها من التحكم والاحكام مع الاستقلال التام فلا حاجة للايضاح بان المداخلة معها في ذلك ومعارضتها في اجراء هذه الحقوق واحتقاقها من القضايا الممنوعة الخارجة عن حقوق باقي الدول

المادة السادسة عشرة في بيان صورة معاملة الدول بالنظر الى ثقلبات داخلية الدول الاجنبية

واذ لم يكن لسائر الدول حد ولا رخصة اصلاً في المداخلة والتعرض لما يحدث من الانقلابات الداخلية في احداها او الحركات الفاسدة الموجبة والعياذ بالله الى دفع نظام تلك الدولة وانقلاب حكومتها الا انه قد صار القرار بانة اذا كانت هذه التغييرات الحكيمة تتصل لافناء خال في احكام البلاد المجاورة ايضاً او كان يوجد هناك معاهدات خصوصية حاوية شروط المحافظة على صورة تلك الحكومة المنقبة ووقايتها مؤبداً او كان قسم من ذلك الشعب الراغب في قلب الحكومة مضاداً لذلك الانقلاب ويطلب المعونة والمدد من خارج تؤذن حينئذ الدول الاجنبية وبرخص لها بان تنهض متفقة مع بعضها للفحص عن كيفية تلك الحالة ورؤيتها وتباشر دفعها وتسويتها ولو بالقوة الجبرية والا فليس لدولة من الدول حد ولا رخصة اصلاً بان تعطف انظار التدقيق على ثقلبات داخلية اجنبية ولا ان تتدخل في احوال غيرها من الدول ومع ذلك لقد تفررت شروط عُنُدت فيما بين دول اوستريا وبروسيا وروسيا قبل الآن (اي زمن تأليف هذا الكتاب وهو سنة ١٢٦٢ للهجرة سنة ١٨٢٧ م) بثلاث وثلاثين سنة تقريباً على غير اتفاق دولتي فرنسا وانكلترا وتسجلت تحت اسم المعاهدة المقدسة تمنع استصواب وقوع ثقلبات في الاحكام تحصل على غير رضى صاحب الحكومة بل بمقتضى محض ما لا يليق من مطامع اوباش الناس ولا تجيز اي نوع كان من التبديلات والتجديبات الفاسدة التي تكون في حاصل امرها مثلاً رد ثقل سائر الشعوب او مداراً لاختلال الصلح العام وراحة الانام بل توجب ايجاد ما يلزم من الطريق لمنع مثل هذه التجاوزات المكروهة ودفعها بالجبر والقهر حسبما يقتضيه الحال كما هو المسلّم عند اذكاء ارباب البوليتيكة

المادة السابعة عشرة في بيان صنوف الاهالي

جميع الاهلين الذين يكثرون مقيمين داخل اقليم احدى الدول لابد من ان يكونوا اما من اشخاص مقيمين داخل ذلك الاقليم ومستقرين به منذ زمان طويل واما من اناس تنحصر ايام اقامتهم فيه بمدة قليلة يعني عبارة عن محليين واجانب وكذلك صنف المحليين يكون مركبا ايضا من اشخاص السكان سواء كانوا مولودين في الاقليم نفسه يعني وطنيين او مولودين في الخارج وبعد ذلك اقتنوا بيوتا سكنوها داخل المملكة والاولاد المولودون من شخصين في خلال مدة اقامتها في الخارج وها في حد ذاتها من المحليين والوطنيين لا يقال عنهم بانهم اجانب بهذا السبب بل يُحسبون من قبيل اهالي البلاد مثل والديهم بل ربما حصل التصميم على ان يكون لهم نصيب في كل نوع من الحقوق والامتيازات المخصصة بها اما اسافل الناس الذين ليسوا من اصحاب البيوت والمآوي بل يترددون من محل الى آخر وليس لهم في نفس الامر مواقع اصلية تُعتبر اوطانا لهم فقد يحكم في اغلب الاحوال بان مساكن ابائهم هي اوطانهم الاصلية كما ان مساقط رؤوسهم تكون لهم كذلك اذا وجدوا من العواطفية

المادة الثامنة عشرة في بيان ادخال الناس الاجانب الى

داخلية البلاد واخراجهم من دائرتها

كما ان انضباط ابي نوع كان من الامور الملكية والحكومية وادارته داخل حوزة المملكة يكونان بمقتضى ما لتلك الدولة من القدرة والقوة المستقلة بحسبما ذكر في المادة الخامسة عشرة كذلك هو الترخيص في دخول الناس الاجانب الى داخل تلك الحوزة عندما يرغبون في الدخول اليها واستصواب ذلك او عدم استصوابه بل وطردهم الاغراب الساكنين داخل المملكة واجلاؤهم من ديارها

بالقوة الجبرية جميعه من الامور المنوطة بحض راي اية دولة كانت من الدول
 ومهتها غير انه لما كان صد ذوي الاوصاف المحموده من الاجانب عن الدخول
 ومنعهم هذه الطريقة عن الحصول على اقصى المأمول من القضايا التي توجب
 قطع حبال المخادنة وتنافي حقوق الضيافة فقد تجنبت والحالة هذه اكثر دول
 اوربا عدم قبول الاجانب وطردهم من ديارها وامثال ذلك من الاطوار
 الباردة نجيباً كلياً بل هي تجري في كل الاوقات كمال التدقيق على قواعد مراعاتهم
 في ما يرغبون من اعطاء مناشير الرخصة لم في الاكتساب والتمول بواسطة
 مكتمهم في اقاليمها ومشتري العقارات والاملاك في اي وقت ارادوا ولذلك وجب
 ان يطلب من امثال هؤلاء الاجانب الذين يكرم عليهم بحسن القبول من
 احدي الدول ويؤذن لهم ان يدخلوا اقاليمها بان يقابلوها هي ايضاً بالاستسارة
 حسب قوانين احكامها وسياساتها واصل نظمها والضابطة البلدية التي عليها
 مدار امن عامة الناس وراحتهم وجاري العمل بمقتضاها مع الرعاية النامة في
 البلاد التي يدخلون اليها والحاصل هو ان يجروا ما امكنهم من الدقة والاهتمام
 على تاييد واستيفاء اي نوع كان فيها من التنسيقات الخيرية المتقضية ويراعوا
 في كل الاحوال رسوم آدابها وتربيتها اما تنظيمات الضابطة البلدية المذكورة
 الموجبة لنظام الملكية وعليها مدار الرفاه والامنية لعامة الناس فتشمل طلب
 الاوراق اللازمة كالسبورات واوراق الطريق وبراوها من يدخلون ويخرجون
 من مداخل ومخارج الملكية وترتيب اصول الكورتيبتا لاجل حفظ وحراسة
 حدود اقاليمها من علة مضره مهولة لشدة سرايتها تظهر في الخارج يلزم عنها
 الخوف ويخشى منها الهلاك كالطاعون والهواء الاصفر واستثناء من كان من
 الناس الموصوفين باوصاف شنيعة ومعروفين باطوار فاسدة من الاذن بالدخول
 الى الديار وطرده من كان منهم يتصدى للدخول بغير اذن واجلاءه منها جبراً
 وامثال ذلك من التدابير الخيرية والاجراءات ذات الفوائد العامة ومن ثم
 تكون رخصة الدخول المذكورة المستصوبة عادة بحق الناس الاجانب مقصورة

على مجرد الأشخاص المجائلين أفراداً كأهل السياحة والتجارة وأما المجائلون
لجناً أفاً معتقلين الأسلحة من الجماعات فلا يمكن في أغلب الأحوال أن يجوزها
كما هو غني عن البيان والابيضاح لدى أهل الوقوف

المادة التاسعة عشرة في بيان جمع الاغراب واسكانهم في داخلية البلاد

وكما ان ادخال الناس الاجانب الى الديار وقبولهم فيها او طردهم منها
من القضايا المنوطة برأي كل من الدول ومحض ارادته كذلك هي قضية جلب
الجماعات منهم على طريق الدعوة الى داخلية المملكة واسكانهم فيها ايضاً ولذلك
كان من المجائز في عرف البوليتيكة ان يتحرر في وقت كان اعلانات من طرف
احدى الدول باستدعاء الدخول الى اقليمها وتشر في البلاد الاجنبية غير ان
قبول اشخاص غير معتوقين من قيود الانقياد رسماً من طرف الدولة التي هم
متفادون بالذات اليها ومحكومون منها وادخالهم الى البلاد بدون ان تكون
مأذونينهم في الجلاء من اوطانهم مندرجة الحاقاً في اوراق بسابورطاتهم واغراء
اتباع الدول الاجنبية الاصليين على الابتعاد عن اوطانهم واضلالهم بالانتقال
منها والدخول الى مملكة غيرها بالتخداع والتحيل او بواسطة مباشرين يرسلون
خفية لهذا العمل جميعه يُعد من القضايا المنوعة بحسب قاعدة حقوق الامم
ولذلك قد حصل قرار بين الدول على انه اذا وجد اناس يجوبون البلاد
بقصد اخراج مثل هذه النوايا الفاسدة من القوة الى الفعل وقُبض عليهم في اثناء
ارتكابهم هذا فيكونون مستحقين عقب ذلك العمل الحبس والتوقيف واهلاً
لاشد العقوبات

المادة العشرون في بيان حقوق الدولة على عموم الاغراب
تعد كانت درجة شان الأشخاص الاجانب واعتبارهم في الازمنة الماضية

ناقصة بالنسبة الى اهل البلاد والتبعية الاصلية وكانوا يعاملون في اكثر الدول ببعض قواعد لا تؤخذ بمساعدتهم غير انه مع مرور الايام قد نُسخ اكثرها واستنسب ابطالها اما رعاية لرسم الضيافة واما حذرًا من المجازاة وتجنبًا من اجراء اصول المتقابلة بالمثل في هذا الباب من الجهات الأخرى الى ان زالت في هذه الايام بالكلية بل ربما تعوضت بمساعدات جسيمة وامتيازات خصوصية كما هو معلوم لدى اهل الوقوف ثم لا يخفى بانه ولئن كان كل قانون وقاعدة من القواعد لا ينفذ الا في بلاد اقليم الدولة التي وضعت اما في الخارج فليس له قوة ولا اعتبار فلا يقدر الاجانب ان يراجعوا القوانين التجارية في مواطنهم الاصلية بل يتعهدون بالطاعة لاصول احكام الدولة التي هم داخل البلاد المحكومة بها ومراعاتها في كل الاوقات غير انه ربما توجد هناك تنسيبات مستثناة خصوصية في تلك القضية جارية في احدى الدول او ان انسانًا من الاجانب قد موأ اعراضات قبل دخولهم الى ذلك الاقليم التمسوا بها الاستثناء في هذا الامر وقد قبلت منهم واستنسب ذلك عند تلك الدولة فيمتدّ تكون ذمة اولئك الاجانب الذين هم من هذا القبيل منقطعة بالكلية عن التعلق بالدولة المتسلطة في محل اقامتهم وكل منهم لا يكون محكومًا الا بمجرد الاحكام المرعية في وطنه الاصيل ولا خاضعًا الا لها

المادة الحادية والعشرون في بيان حقوق الدولة على نفس الأغراب ذاتهم

قد سبقت الإشارة في ما تقدم انه بواسطة دخول الاجانب الى اقليم احدى الدول يكونون قد اخذوا على ذواتهم رعاية القوانين التجارية في تلك الدولة والطاعة لها الا اذا كانوا ملتزمين بالانقياد والعبودية الى تلك الدولة المذكورة التي يكونون قد دخلوا اقليمها مؤقتًا فحينئذ لا يكونون محكومين اصلاً

من تلك الدولة بالنظر الى نفوسهم وذواتهم لما انهم في حد ذلك اجانب انما اذا كانوا يديمون الإقامة في ذلك الاقليم او يباشرون الاكتساب او يشترون متاعاً من الامتعة الصامنة الموجودة فيه فيكونون قد نجسوا حيثن حقوق الاغتراب واكتسبوا الانضمام في تلك الشعبية الاصلية لتلك الدولة التي دخلوها بواسطة احد الاسباب الثلاثة المذكورة من تلقاء آرائهم ونواباهم المتعلقة فيها وحيثن تنقطع روابط علاقاتهم مع اوطانهم الاصلية وكل منهم يكون قائماً هو نفسه بذاته مع عياله وامواله بمنزلة سائر رعايا تلك الدولة ومتعهداً بالرعاية الكلية لكل نوع من احكامها وقواعدها وبهذه المناسبة اذا رغب فيما بعد احد من هذا القبيل ان يفارق تلك الديار ويعود ثانية الى اوطانه الاصلية فلا يمكنه ان يفعل ذلك من تلقاء ذاته بل يكون اجراء عليه هذا موقوفاً كما في سائر احواله على استحسان وراي الدولة التي هو خاضع لها ومحكوم منها بمقتضى احد الاسباب المذكورة كما هو من الامور البديهة لدى ارباب الوقوف وبناء على ذلك قد صار الاعتماد بانه عند ما تنقطع احدى الولايات او الايالات وتنضم من حوزة احكام الدولة التي كانت عائدة اليها ولاحقه بها منذ القدم وتلحق بحوزة حكومة دولة اخرى وتنضم اليها بمقتضى ما يتحصل من العهد والميثاق او بحالة غير ذلك تعلن القضية بواسطة المناداة ويجري امر الالتحاق والانضمام فعلاً ومن ثم تصبح تلك الايالة مع كل رعاياها وجميع موجوداتها وما يتعلق بها من الاشياء ملكاً مستقلاً للدولة التي شرعت في ان تضمها اخيراً اليها غير ان من العادات المستعمنة عند دول اوربا منذ القدم بان الناس الذين يعدلون عن منهج الحق الصريح باطرافه في هذا الباب يعني يقصدون المهاجرة من ايالة نظير هذه ويرغبون في مفارقتها يستصوب ذلك منهم وتقبل التماساتهم التي يقدمونها في هذا الباب اما اذا تفرغت احدى الدول عن حقوق استقلالها بتملك احدى الايالات التي هي في حوزة اقليمها منذ القدم لبعض الاسباب واعلنت فراغها رسماً لسائر الدول فان جميع الاهلين الساكنين في تلك الايالة

المفروغة يصحون احراراً غير مدبونين بعد ذلك للدولة الفارغة بنوع ما من العلاقات اصلاً والدعاوي الباطلة التي كان يدعيها قبل الآن بعض الدول بعدم زوال وانقراض ذمة العبودية ليست بلائقة لنا موس البشر وشأنهم واجراؤها هو من المعاني المعدودة من التجاوزات الممنوعة في كل الاوقات ومن ثم تكون قضية طرد الاجانب لدى الاقتضاء وتغريبهم عن الديار وعكس ذلك يعني تجويز عودتهم من تلك الجهات واستصواب ادخالهم الى اوطانهم الاصلية من حقوق الدول وتعداتها

المادة الثانية والعشرون في بيان حقوق الدولة على اموال الاغراب

ولئن لم تُجر العادة بان تطلب من الاجانب دراهم تؤخذ منهم رسماً للدخول عندما يدخلون الى داخلية احدى الدول لكن لكونهم سوف يستظلون هم هم ايضاً بظل الدولة التي دخلوا دائرة حكومتها ويتمتعون نظير سائر اهلها بما هو موضوع من قوانينها الخاصة بها فهم يتعهدون كذلك بايفاء ما لها عليهم من الحقوق كما ينبغي يعني يعطون كل نوع معهود اعطاؤه فيها من الرسومات ولئن كان البعض ابي الذين تحصر ايام سكناهم في تلك المملكة بمدة قليلة جرت العادة بانهم يستثنون من التعهد باعطاء اناوة ترجع على مجرد نفوسهم بالذات كالباچ والخراج غير انه قد وُجد من ايجابات الاحوال بين الدول اجبارهم على اعطاء ما يفرض عليهم من التكاليف المفروضة على التنسيقات العمومية الاستعمال كاللبوسة وبعض الاموال المعدودة من الاموال الصامنة وقد كان من المعاهدات الدولية في الازمنة السابقة بان تؤخذ منهم رسومات بازود ما يؤخذ من التبعة الاصليين غير انه مع توالي الايام وظهور محسنات الادب والنظام عُرِف بان قضية الفرق والتفاوت في هذه الامور ما بين الرعايا والاغراب

هي وضع من قبيل التعدي غير مرغوب فيه ولذلك قد صارت هذه العادة في
أبنا هذه مذمومة ومردودة بل ربما فندت بالكليّة من أكثر الحالات . هذا
ويلزم أيضاً عند ما يتوفى قضاء رجل من الأجانب في مدة إقامته بالخارج بان
تكون ورقة وصايتيه محررة بصورة توافق الأصول المحليّة التي تتحرر دائماً في مثل
هذه الحالة وتجري بصورة مطابقة للقواعد المخصوصة في تلك المملكة التي توجد
بها متروكاته دائماً لكيما تُقسم وتوزع على ورثائه كما ينبغي بطريق العدالة بحسبها
هو مدرج في وصايتيه . أما الرسم المكروه الذي كان جارياً قبل الآن عند
أكثر دول أوربا وخاصة دولة فرنسا وهو القبض على متروكات المتوفين من
الأجانب ومصادرتها للجانب الميري فلم تبق له والحالة هذه قوة ولا اعتبار أصلاً

المادة الثالثة والعشرون في بيان ما للدولة من الحقوق على
الآغراب بالنظر إلى الأحكام البلدية المتعلقة في حقوق العباد

لا ينبغي أن القوانين العدلية المحكية المتعلقة في حقوق العباد خاصة هي
أيضاً مثل كل أنواع الأحكام الوضعية التي عليها مدار الراحة والأمنية ويلزم
عنها نظام الملك والأمة ولذلك كان من اللازم أن تُراعى وتُعتبر بكل دقة وفي
كل وقت من كل الأهالي والسكان الفاطنين في حوزة أحكام الدولة التي
وُضعت بها وجاري فيها العمل بموجبها من أي صنف كانوا حتى ومن الناس
الآغراب والأجانب الذين هم داخل حوزة أحكام تلك الدولة أيضاً اللهم ما
عدا أصحاب المحكومات الأجنبية وجامعهم والسفراء وغيرهم من الذات المستثناة
في هذا الباب لانه ولئن كان كل نوع من القوانين والقواعد لا ينفذ إلا في
مجرد حوزة أحكام الدولة التي وضعتها أما في الخارج فليس له شيء من القوة
والاقتدار كما سبق الإيضاح عن ذلك إلا أن الوصايا المحكية والتدابير القانونية
الصادرة بحق الأجانب في ما يختص بحقوق العباد مع مراعاة أصول العدالة

ففيها من الأحكام المأمورين والمرخصين دولياً في أي دولة كانت هي معروفة في أكثر أحوالها بالأعبار وجديرة بأن تمثل في سائر البلاد ويأدر للعل وإجراء الحركة بنتضاها في مواطن الأجانب المذكورين الأصلية إذ قد يتعد أحياناً أناس لم يذهبوا إلى خارج مواطنهم الأصلية بل هم مقيمون فيها بكل راحة بانهم ينفادون ويخضعون إلى ما يجري من أحكام غير دولتهم ما يخص بحقوق العباد حيث قد تقرر بين الدول بانه إذا كان أحد من الأشخاص المذكورين يتصدى لدعوى على أحد الأجانب ويسند إليه نوعاً من التهم بغير حق فيجلب هو ذاته إلى محكمة ذلك الأجنبي البلدية بحسب منطوق هذه القاعدة المحكمة وهي أن المدعى ينفاد إلى محكمة المدعى عليه وهناك يرافعان وتُرى دعواها وتُفصل تطبيقاً إلى الأحكام المرعية في تلك الجهة ومن بعد فصلها على تلك الصورة وإعطاء الطرفين حجة تشعر بخلاصة الحكم فيها لا يمكن أن يؤذن لأحدهما أن ينكر بطريق الاعتراض على مشروعية الحكم الصادر لكيما يحدد دعواه ثانية بنقلها وإحالتها إلى محكمة أخرى . إنما إذا وُجد في مسألة الدعوى معنى يتعلق بقاعدة حقوق الأمم أو ظهر من طرف تلك المحكمة التي أمرت بروية الدعوى تأخيراً أو مساعمة في إحقاق الحق أو ربما وقع منها تعرض أو مساعدة وإظهار الطرفان بالانفاق عدم ممنونيتها من الحكم المفظوظ فيقدران حينئذ أن يلجئاً إلى دولة أخرى وبرخص لها أن يستدعي روية تلك المصلحة ومحاكمتها مرة أخرى بمعرفة محكمتها

المادة الرابعة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الأعراب
بالنظر إلى أحكام السياسة البلدية المتعلقة
في الذنوب والجنايات

ولئن كان من أهم مهام كل دولة من الدول أن تفي ما يلزم من الأحكام

ونجري ما لا بدّ عنه من الجزاء والسياسة عند الاقتضاء بحق السكان في خطّة
 اقاليمها سواء كانوا من رعاياها او من الاغراب غير انه لا يمكن ان يطلب منها
 كلياً بان تتعهد بالاتيان من حق الذين يرتكبون قبائح خارجاً عن خطتها او
 ان تجبر القبض بواسطة ضباط دولة اجنبية على اصحاب جرائم من هذا القبيل
 قد دخلوا اقاليمها هاربين او ان يسوقوم متقيدين ومحاطين بالعساكر ويمروا
 بهم داخل مملكتها او ان تعاون وتسعف فعلاً في تسهيل امر حبسهم ومع ذلك
 لا بدّ من اعتبار بعض شروط في من قبيل ما يستثنى ايضاً في هذا الخصوص
 كالذين يرتكبون ذنوباً تعدّ من كبائر التبايح كالطغيان او خيانة الاوطان ثم
 يفرّون من محلات ارتكاباتهم وان كانت قبائحهم لا تضّر بباقي الدول فاذا
 تيسر حبس جماعة منهم وترقبوا في اي ديار كانت فاما ان يجازى المتوقفون بعدا
 ذلك هناك او انهم يردّون بحسب الطلب متقيدين الى مواطنهم الاصلية وانما
 ينجو من خطر التعقيب المتهمون بارتكاب القبائح الخفيفة كهرّب الاموال والفارين
 من العسكرية عند دخولهم الى اقليم احدى الدول الاجنبية مهزومين من محل
 الارتكاب فقط ويكونون في اكثر احوالهم سالمين من الحبس ومصونين من
 الجزاء بحسب القرار المعطى بين الدول على هذه النضية

المادة الخامسة والعشرون في بيان استرداد المجرمين واستبدالهم وقضية الامان والشفاعة

حيث ان الاجانب قد يكونون من بعض الوجوه تحت افضية واحكام
 الدولة التي هم داخل اقليمها حسبما يستبين ذلك من الافادات المتنوعة التي
 اوردها في ما سبق تقريره كان اذا تجاسر احد منهم على ارتكاب جريمة او
 قباحة في ذلك الاقليم فيكون حبسه وتعين ما يستحقه من الجزاء بحسب
 القانون واجرائه يخضع من اقتضاء قدرة واستقلالية كل من الدول ولذلك

كان لا يمكن ان يطلب في وقت ما من احداها اعادة اهل نهات وقباحات
 نظير هذه من الاجانب الى اوطانهم الاصلية وتسليمهم لما لاجل التاديب بل كان
 انفاذ الرجاء في هذا الباب ايضاً من القضايا المنوطة بمحض استحقاق تلك
 الدولة وارادتها فاذا بالفرض وجد اناس من الاجانب سبق لهم ارتكاب جرائم
 لكن ليس في اقليمها بل في ديار اخرى ثم بعد ذلك هربوا الى ذلك الاقليم
 وتقدم رجاء بردهم وارجاعهم من الدولة التي اجروا ما ارتكبوه داخل اقليمها
 كان يتم ذلك على انواع مختلفة بحسب الاصول الخاصة بكل دولة على حدتها
 دستوراً للعمل مرعياً اجراءه بين الدول في هذا الامر اذ ان قضية استبدال
 المجرمين المذكورين وتسليمهم قد كانت عند بعض الدول ممنوعة او منكراً
 بالكلية وعند بعضها معتبرة لكن تحت شروط معلومة فقط ومنها من يسرع
 في اجراء ذلك في اي وقت كان بدون شروط ولا عهود ومن ثم قد صار
 انصميم على ما قرره بين الدول في هذا الباب وهو مثلاً عندما يتفق
 لدولتين ان تطلباً في وقت واحد رجلاً اجنبياً ذا ارتكاب على هذه الصورة بناء
 على كونه من رعايا الواحدة او متطوعاً في خدمتها وقد تجاسر على ارتكاب تلك
 الجريمة في اقليم الثانية فيجب ان يرُد راجعاً الى الدولة التي هو مستمر في رعيها
 او متطوعاً في خدمتها اما اذا كانت قضية تبعيته او خدمته لها لا تثبت كما ينبغي
 فانه يرُد حيث يشاء ويعاد الى الدولة التي يكون قد تجاسر على ارتكاب تلك
 الجريمة في اقليمها. وكما هو من شأن كل دولة من الدول ترك الجزاء الذي
 يستحقه الاجنبي الذي يكون قد ارتكب قباحة داخل حوزة اقليمها والعفو عن
 قباحته وتاميمه كذلك من شأنها ومقتضيات اقتدارها تقديم الرجاء والشفاعة
 بحق مرتكب ما ربما كان مجري تاديبه في ديار اخرى وعكس ذلك ايضاً اعني
 قبول هذه الشفاعة وعدم قبولها والعدول عن جادة الحق احتراماً لها وعدم
 العدول جميع ذلك هو من القضايا المرتبطة بما تستحقه وتخاره الدولة التي
 لها الحق بالحكم على ذلك المجاني وتاديبه ولذلك لا يكون عدم رعاية شفاعة

نظير هذه من طرف احدى الدول او عدم التدقيق كالواجب في احقاق حقوق الاجانب المقيمين في اقليمها من الاسباب الكافية للتعرض من طرف سائر الدول ولا لحدوث المحروب والمقاتلات كما هو معلوم لدى حسن دراية ارباب البولنيكة ذوي الوقوف على مناسبات احوال الدول مع بعضها والاطلاع على ما لكلٍ منها من حقوق الاطلاق والاستقلال التي تستند عليها

المادة السادسة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب بالنظر الى نظمات الضابطة البلدية

لا يخفى بانه حيث كان المقصود بتنظيمات الضابطة البلدية هو استحصاا اسباب الراحة والامنية لعامة الناس كان امر المحافظة على هذه التنظيمات المذكورة ووقايتها هو من اهم المواد لدى كل الدول وبناء على ذلك لزم كل الاجانب والاغراب ايضا مع الذوات المعافاة والمتوقفة من قيد الطاعة بالنسبة الى باقي القوانين البلدية كاصحاب الحكومات والسفراء الاجانب ان يراعوا بكمال التدقيق ما هو جارٍ في الدولة التي هم ساكنون بلادها من مثل هذه التنظيمات بجملة الرعايا والبرايا المخصصين بها بدون استثناء ويكونوا متعدين بل ومجبرين على العمل والحركة بمقتضاها. اما المواد الخصوصية التي يقتضي ان تدخل دائرة ادارة التنظيمات المذكورة فهي ما تضمن واشتمل على كثير من الاجراءات النافعة والتدابير الخيرية كمنع الناس الاجانب المقيمين في الاقليم من الحصول على اي نوع كان من المناصب البلدية ومن اغثنامهم في ذلك الاقليم انواع المساعدات والامتيازات الممنوحة لهم من طرف دولهم الاصلية بدون استرخاص . وجلب الرعايا من الخارج واعادتهم الى اوطانهم الاصلية عند وقوع الحرب والمجدال وحجز طباعة الكتب التي لا تناسب ومنع انتشارها في الاقليم . واعطاء الرخصة باذخاا الكتب والمجرائد وكل انواع الاوراق المطبوعة

في الخارج الى داخل المصلحة وعدم اعطائها او ربط ادخال ذلك ببعض الشروط . وعمل نظام الى اصول الدين والمذهب . وغض النظر عن اجراء الادبان المختلفة والطرق المتنوعة او عدم غصه والتدقيق على النقود وضرب انواع المسكوكات واستحضارها وتشكيل اوراق اميرية بطريقة الاسهام بدلاً عن ذلك ونشرها واعتبار النقود الرائجة والاسهام المتبولة في الخارج وعدمه وبالتمجية تغيير اشكال وتوالب كل انواع المسكوكات وتعيين اسعارها وتحويل قيمتها الاصلية وترتيب البوستة وتنظيمها وربط امر ضبطها وادارتها اماً بحسب الارادة واما التزاماً دولياً او بتسليمها لشخص من فرادى الناس او الى شركة ما واذ غاب او فقد شيء منها خطأ او لتقصير وقع فيتضمن ذلك بالمرئبة الواجبة الى الأشخاص المتبئين للتقص اعتناء براحة ابناء السبيل وامنيهم وحفظاً للاموال والاشياء التي ترسل من محل الى آخر وصيانة لها من الاضرار وصرف ما تحصل عليه المقدرة على ازدياد كل نوع ربح حلال وترقية روابط العلاقات والخالطات مع التجار والاجانب لاجل استيفاء وسائل الغنى والثروة وتمصيل محاسن التجارة ورواجها كما هو من الامور المسلمة عند اهل الوقوف

المادة السابعة والعشرون في بيان حقوق الدول على انواع المياه

يطلق على انواع البحار بحسب منطوق علم الجغرافيا اما اوقيانوس يعني بحار محيطية واما محدودة بالنظر لما هي عليه في حد ذاتها اذ انها تارة تكون ممتدة كأنها ليست بذات شواطئ وتارة تكون منحصرة ومحدودة بالسواحل من كل جهاتها ومن ثم اذا كانت هذه البحار المحدودة بعيدة بحسب مواقعها عن الاوقيانوس ومحاطة من جميع جهاتها بالسواحل المعمورة ومحصورة ضمنها فتكون مياهها داخلة ايضاً في دائرة حكومة اية دولة كانت تلك السواحل المعمورة في قبضة نصرها لكن اذا كان احد تلك البحار محدوداً بالبراري من ثلاث جهاته وممدداً من جهة واحدة فقط على طريقة بوغاز لحد ساحل الاوقيانوس فيكون

ضبطه من طرف دولة واحدة تنصرف به لذا منها من الامور المستعملة ومتى علم بموجب ذلك انه من الاشياء المشاعة فيكون محروماً بالكلية من قيد الاكتساب ولكن اذا امكن قطع طريق البوغاز المذكور عن الاوقيانوس بواسطة حصون واستحكامات تمنع تقرب السفائن الاجنبية ودخولها الى البحر من تلك الجهة فحينئذ يعود ذلك البحر الى اية دولة كانت ينسب اليها طريق البوغاز ويكون محكوماً بها ايضاً وكذلك الخجنان والمعابر طالما هي غير مضبوطة ولا محافظ عليها بواسطة البلاغات فتكون معدودة من المشاعات ولا يمكن ادخالها تحت حكومة ما في وقت من الاوقات ما لم تحصل محافظتها ووقايتها على الوجه المذكور. والبحر الشمالي الذي كان قبل الآن موضوعاً للمناظرات الدائمة فيما بين دولة انكلترة وبين دولتي الفلنك والدانماركة بخصوص الاستيلاء عليه والصرف الذاتي به وبوغاز جبل طارق الذي كانت دولة فرانساً تدعي قدماً بالحكومة المطلقة عليه مع البواغيز المسماة بالبحر الابيض وبحر بيسفايا ولوستيانيا والبحر المنجد الواقع في ناحية القطب الشمالي هم والحالة هذه معدودون من المياه الحرة كمناع مشاع لجميع العالم والناس كلهم مشتركون بالاذن والرخصة على ان يشغلوا في تلك المياه فيصطادون منها الاسماك ويقبضون بها الحروب والمقاتلات حسبما تقتضيه احوالهم وكذلك ما كان يقع من طرف دولة انكلترة على المياه ذات الامواج المتلاطمة على اطراف اقليمها وبوغاز لامانس البحري في خلال اقليم فرانساً والاقليم المذكور وما كان يتقدم قبل الآن من طرف دولة الدانماركة من دعوى التراس والحكومة على بحر بالطق جميع ذلك لم يصادف محلاً للقبول والاجابة قطعاً عند سائر الدول البحرية فاطبة ولذلك تُعدّ هذه المياه المذكورة جميعها والحالة هذه في عرف ذوي الوقوف على الاحوال البحرية من قبيل المياه غير المحكومة مثل البحار المذكورة ايضاً. اما المياه المتنوعة التي حصل القرار والتصميم على عدم شيوعها وان لا اشتراك بها بل تكون مخصصة بالانتساب الى دولة واحدة ومحكومة بها فهي البوغازان اللذان يصبان في بحر مرمرة والبحر

الاسود للدولة العلية وبحر ايرلاندة والبوغاز الواقع فيما بين هذا الاقليم واقليم اسفوجيا لدولة انكلترة وخليج البحر الشمالي المعروف ببجيرة زوبدر لدولة هولاندا وبوغاز معيننا الواقع فيما بين اياالة قالايرية وبين جزيرة سيجيليا لدولة سيجليانين والباغيز الثلاثة المعروفين بالسوند وهم بين اقليم اسوج وبين بلاد دانياركة لدولة دانياركة واخيراً خليج فينلاندة لدولة اسوج بحسب التخصيص الذي جزم به هذه البحار جميعها والقرار الرسمي على انتسابها والحكم عليها بواسطة المعاهدات البحرية المرعية بين الدول ثم ولدى البحث عن البحيرات المستنقعة لالتفات ارباب علم البوليتيكة ودقة انظارهم لجهة امتدادها واتساعها قد صارت البحيرة المعروفة ببجيرة فوزنانز الواقعة في اقليم اسويجر ذريعة لفرض المنازعات بين الدول حيث ان دولة اوستريا والحالة هذه تطلب الاستيلاء عليها واستئلال التصرف بها بدعوى نسبتها المطلقة الى حكومتها وانحكامها بها فلم تنفق آراء الدول في ذلك وانما حصل التصميم والقرار النهائي على ان تكون مضائق هذه البحيرة ومعايرها الى الدولة التي تمتلك شطوطها اما وسطها فتكون مباحة لاشتغال المراكب وصيد الاسماك من طرف كل من رغب في ذلك وطلبة كائن من كان

المادة الثامنة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل البحرية

اذا نظر هذه القضية نظراً مدققاً ترى المحافظة على الجهات المكشوفة والمتوسطة من عامة البحار ووقايتها من دخول الاجانب هما من الامور ذات المشاكل الصعبة في كل الاوقات وعلى هذه يكون ضبطها والتصرف بها كاصول الاحتكار من المستحيلات في اغلب الاحوال الا انه حيث كان المقدار الذي يطعم من المياه في خلال مد البحار بصرف النظر عن السواحل والشواطئ ويعلو على

تراب من الارض يفرقة بُعد من الرزق المحل للدولة التي تمتلك الساحل في كل الاوقات فقد تفررت بعض قواعد تُراعى في هذا الباب سواء كانت من مقتضيات الرسوم والعوائد او من الحقوق العاملة للدولة والامة ويُعبر عن مجموع هذه القواعد المتنوعة في علم البوليتيكة بالحقوق الساحلية وهي من التضايا التي تستدعي الاعتبار ويبقى بها كمال التدقيقات الدولية وبناء على ذلك اذا وقع سؤال هكذا باي صورة تقع حيازة الحكم البحري بالنظر الى الدول المختلفة وما هو مقدار الماء الذي يجب ان تكون جامعة له حالة كونها عبارة عن ساحل وشاطئ بحري وكيفية المياه النافضة على الساحل في خلال مد البحر على الوجه المذكور . فيكون الجواب ان هذه القضية لم تُطع بعد ولا حصل عليها نصيب كما يجب في كل المحلات بل قد حكم على حوزة الحكم البحري المذكور وتعينت بان تكون مخصصة نارة بالحد الذي يصل اليه كرة مدفع يُطلق او يسمع فيه النداء بصوت عال يُنادى به وذلك من الساحل ثلثة ابحر وثارة بسافة عشرة اميال تبعد عن الساحل وثارة تمتد الى اربع جهات الفلك التي يشاهد ها الوافنون على الشاطئ من البحر ثم ان الدعاوي ذات الافراط التي تقدمت خلافاً للعادة قبل الآن من طرف دولة دانباركة بقصد ان تصرف والحكم المطلق على المياه التي تقذف امواجها مسافة اربعة اميال عن جزيرة ايزلاندة وخمسة عشر ميلاً عن ناحية غرونلاندة قد صارت سبباً للاختلاف فيما بين الدولة المذكورة وبين دولتي انكلترة وهولاندة ومن المعلوم عند ذوبى الاطلاع بان هذه القضية لا زالت حتى الآن عملاً للمعارضات ولم يقر القرار على تسويتها بصورة حسنة واذا نظرنا الى ذلك بالاجمال نرى بان الحقوق المتنوعة التي للدول في هذا الباب تشمل فوائد كلية من كل وجوها اللهم متى خرج من القوة الى الفعل ما كان منها بحق السواحل والشواطى ومقدار المياه المعبر عنها بحوزة الحكم البحري على الوجه المذكور وما تتضمنه بالجملة والتنصيل هو طلب بعض حركات تعظيمة تجريها السفائن التجارية والبوارج الحربية التي تسير في

حوزة الحكم البحري المذكور وهي اطلاق المدافع علامة للاعتبار . ومنع المراكب الاجنبية من الوصول الى تلك الجهات ومن الدخول الى المين الكائنة فيها . وضبط ما يُجمع من كل انواع المحاصيل البحرية التي تقذفها شدة الامواج وتلقيها على السواحل كاللؤلؤ والمرجان . ثم ولئن كان في اغلب الاحوال قد صُرف النظر في ايامنا هذه عن اجراء احد الحقوق الساحلية المذكورة وتنفيذها حقيقة اعني بذلك عن منع المراكب الاجنبية من السير في حوزة الحكم البحري المذكور وعن المكث والاقامة في المين الواقعة فيها غير انه من المسلم بان الامر لا يخلو لحد الآن عن رسم ما لوف يؤخذ في بعض المحلات من السفائن التي تدخل الى المين او كية معلومة تُستخرج من الامتعة المشحونة فيها لتؤخذ بدلاً عن الرسم وما يجري في هذا الباب من الاصول القانونية المرعية يكون نافذاً بنوع . يطابق سائر احوال الدول المختلفة . اما الاشتغال بالمراكب في الانهار الصالحة لسير السفن حيث كان حدةً والحق فيه على غالب الاحوال ينحصران في التبعة الاصليين لتلك الملكة التي فيها تجري امثال تلك الانهار فقد تقرر لهذه القضية نظام على حدته بحسب انواع اصول الدول ايضاً كما ان تجويز اشتغال الاغراب بالسفن في المياه المذكورة وعدمه ما من القضايا الموقوفة على مجرد راي كل دولة من الدول بحسبها هو غني عن البيان عند ارباب علم البوليتيكة

المادة التاسعة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل والشطوط البحرية

اذا تكلنا كلاماً مدققاً فيكون اسم الساحل او الشاطي يُطلق في علم البوليتيكة على قطعة ارض يابسة تكون قبل الساحل البحري تُستر في خلال مد البحر بالماء ثم تعود ثانية وتظهر خارج الماء وقت جزره وانفصال المياه عنها وتُطلق حقوق الشواطئ في اصطلاح العلم المذكور على جميع انواع الحقوق الماثلة

لما ابدىنا الابانة عن كيفيتو الذاتية تلجأ على هذا الوجه من السواحل والشطوط
البحرية كما تخصص اطلاق حقوق الفرق والانكسار بجمع ما نقدفه شدة الامواج
الى الشاطي من الاموال والاشياء المتنوعة والتصرف به عند ما ينكسر بعض
السفن لكونها تتضمن اخص هذه الحقوق ومن ثم قد زال مع مرور الايام وبطل
ما كان يجري في بعض السواحل قبل الآن من العوائد الكريمة والحقوق
الشنيعة عند ما تنكسر احدى السفن قريباً من الساحل كقتل الاشخاص
المنكودي الحظ الذين تمنكهم العناية بالنجاة من الفرق والخروج سالمين الى
الساحل ونهب ما في ايديهم من الملابس وغيرها من الاشياء ذات القيمة فلا
يُجرى الآن شيء من ذلك ولا يُستعمل الا يجنى جماعة اهل فسق وفساد من
قبيل لصوص البحر ومهرتي الاموال لجرّد مفاسدتهم ومقابلتهم بمثل اعمالهم ولذلك
تحصل المراعاة الآن لما ينكسر من السفائن وتعتبر حقوقه الخاصة على هذا
النوال وهو اخراج ما نقدفه شدة الامواج الى الشاطي من اخشاب والواحه وكل
نوع من الاموال والامتنعة من الماء ووقايتة من التلف بمباشرة اهالي الساحل
والقبض على الامتنعة المذكورة وابقاؤها اذا لم تظهر اصحابها بظرف مدة موقته
واذا سئل هكذا . لمن يكون الحد والرخصة باخراج الحقوق الخاصة المذكورة
من القوة الى الفعل . فاجواب . لسكان السواحل الاعنيادية في بعض المحلات
ولجرّد النوتية ودليلي المركب في البعض الآخر

المادة الثلاثون في بيان حقوق الدول على الاوقيانوس

البحار التي يُعبر عنها بالاوقيانوس هي عبارة عن البحر المتحد والبحر الهندي
والبحر المحيط الغربي والبحر المحيط الجنوبي والبحر المعتدل يعني البحار الكبيرة التي
ليس لها حدوداً نهائية وبشكل امر ضبطها وتعسر وقايتها بيد واحدة في جميع
احوالها بل وعدا عن ذلك فان ما في هذه المياه من كمال الكفاءة لكل بني آدم

بل وعامة العالم نظراً لاتساعها وجسامتها هو من الامور المقررة حتماً وان
 البديهيات كونها في كل الاحوال معنوقة من قيود الاسترقاق والانحكام ولذلك
 كان الاشتغال بالمراكب وصيد الحيتان واجراء المحروب والمقاتلات فيها من
 الامور التي لا تختص بامّة معينة بل جميع ذلك موقوف على راي اية امة كانت
 من عامة الامم ومرتبطة بارادتها المطلقة وبناءً على ما ذكر لم نحسن لدى سائر
 الدول في وقت من الاوقات المطالبات التي لاموقع لها التي قدمتها قبل الآن
 بل ربما والآن ايضاً دولتا اسبانيا والبرتغال بقصد التحكم على البحر المحيط
 الغربي استقلالاً ولا قررت لها هذا الادعاء ولئن كان بعضها التفت الى ذلك
 ونظر اليه صورياً هذا فضلاً عن كونه لا يمكن بوجه من الوجوه تصور انفاذ
 مثل هذا الطلب المفرط واجراؤه فعلاً وعملاً بل واذا امكن تصوره ايضاً فلا
 يكون الا منحصراً بالحصول على شيء من التشريفات البحرية التي تجربها السفن
 الاجبية علامة للاعتراف فقط ولا بد من ان يبقى البحر المحيط المذكور معنوقاً من
 قيد التحكم كباقي الاوقيانوسات والصدى للرأس عايو ليس الا معنى من قبيل
 المبالغات التي لا طائل تحنها

المادة الحادية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية عموماً

قضية التشريفات البحرية المعدودة في كل الاوقات من اهم الامور عند
 الدول البحرية لكونها نظير دلالة على نوع من التراس والتحكم هي عبارة عن
 بعض حركات تعظيمة ومعاملات احترامية تجربها السفن اما لسفينة اخرى
 تصادفها واما الى ميناء او قلعة واقعة في اثناء طريقها وكما ان تلك الحركات
 التعظيمة تكون نارة علامة على العبودية والخضوع ونارة نموذجاً للالتفات
 والرعاية كذلك هي صورة تقديها واجراؤها اذا انها تكون مختلفة بحسب كيفيةها
 فبارة تكون نارية بعني باطلاق المدافع عدداً معيناً من مسافات معلومة ونارة

بتتريـل القلوع يعني اما ازالـتها بالكلية او تنزـيلها الى وسط الصواري وناـرة بالنداء
يعني المـتاف سبع مرات . فلتعش . وناـرة بالمثل يعني بارسال البعض من
الضباط الى السفينة التي تكون مظهراً للتشريفات ليعرضوا عليها السلام
والخلوص شفاهاً وبذلك يتم تقديم تلك التشريفات وإيقاؤها تماماً في عرف
العارفين بالامور البحرية

المادة الثانية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية المعتاد اجراؤها في البحار المحكومة وغير المحكومة

كل مركب من اي نوع كان سواءً هو بارجة حربية او سفينة تجارية متى
كان مشغلاً في البحار المحكومة بدول اجنبية وافق بان ظهرت له سفينة رافعة علم
تلك الدولة او مرّ هو ذاته في خط ميناء او قلعة او مدافع موجودة في تلك النواحي
فيكون مجبوراً عند ذلك ان يتتدي بعرض السلام فيطلق المدافع وينزل رايته
وقلوعه ولا يستثنى من ذلك الا السفينة التي تكون مركوبة من ارباب المراتب
السامية كاصحاب الحكومات والسفراء الاجنبيين فقط وتكون حينئذ هي التي
يجب ان يتتدا بملاطفتها وكرامها بالسلام من كل انواع السفائن التي تصادفها
ومن المين والقلاع الواقعة في اثناء طريقها وعلى ذلك قد حصل القرار المحتج
بمعاهدات خصوصية عُقدت بين الدول . اما السفائن التي تشغل في الاوقيانوس
وغيره من البحار غير المحكومة قد كانت في الاصل غير ملتزمة بوجه من الوجوه
ان تعرض عند التصادف سلامات ولا ان تقدم الى بعضها شيئاً من التشريفات
لكن بما انه الآن حاصل الاعناء بازالة اسباب ما يمكن حدوثه من المنازعات
راساً قد رُوِيَ بانه من مقتضيات الاحوال وضع بعض اصول يلزم اصدارها
في هذا الباب ولدى التروي بين الدول قد قطعت لذلك شروط محققة

فانوتا من جملتها ان يحصل الشروع كل وقت بعرض التشريفات على الصورة الآتية وهي عندما تصادف السفينة التجارية بارجة حربية فمن السفينة التجارية . وعندما تقابل البارجة الحربية بارجة اخرى فممن كانت ادناها رتبة واذا كانتا متساويتين في الرتبة فممن هي تحت الريح وعند تلاقي السفينة المفردة بعارة فمن المفردة لكن حيث ان المطالب الزائدة المتقدمة قبل الآن من دول انكلترة وفرنسا واسبانيا بقصد ان تكون السفائن الرافعة لعلامتها وبيارقها هي التي تنال التشريفات البحرية بمباداها بالسلام من سفائن باقى الدول على اى الحالات وفي كل المحلات صارت علة لظهور المنازعات والشقاق المتتالية بين الدول فضلاً عن كون تقديم المقتضى من مثل هذه التشريفات واجرائها كواجب في كل الاوقات من الامور الخارجة عن القيد والنظارة طبعاً فقد تبين من ذلك قلة نفع تلك القوانين التي وضعت لهذا الامر وعدم فائدها وبناءً على ذلك جميعه قد افرغت قاعدة التشريفات البحرية المذكورة مع كروار الايام في قالب اجمالي من كل الوجهه ينحصر في وقتنا هذا ببعض حركات ادبية لا لزوم لها فقط كما لا يخفى ذلك عن من لم وقوف عليه

المادة الثالثة والثلاثون في بيان قضية عبودية الامم

القضية التي يُعبر عنها بقيد عبودية الامم نظراً لاصطلاح علم البوليتيكة هي تلك المعاهدات الحكيمة التي تُعقد بين الامم ومن مقتضياتها بان يكون لاحد الطرفين المتعاهدين رخصة محدودة لطلب شيء معين وعلى الطرف الآخر ان يجري ذلك الشيء او ان يتعهد بائثال وتكاليف معروفة يُجبر عليها او ان يتفرغ عن حقوق وامتيازات منصوصة ويتجنبها مثال ذلك كما لو حصل الشروع بعقد معاهدة بين الدولة العلية ودولة اخرى يؤذن بها للجند المنصورة السلطانية ان تمر عند مسيرها الى الحرب من اقليم تلك الدولة او بالعكس اي ان الدولة

المشار إليها تتعهد باحتمال قضية مرور الجنود المذكورة وتجهيزها بل ربما أكرهت على تعبير ما يلزم لها من الطرق والمعايير وتجهيزها فيكون قد استبان عندما يُجزم بهذه الشروط ويقرّ القرار عليها حدّ الترخيص لتقدّم الطلب من الطرف الواحد والتعهد والمجبرية على اجراء المطلوب من الطرف الآخر . وقد حصل التصميم بان يُطلق في اصطلاح علم البوليتيكة على مثل هذه المعاهدة اسم معاهدة عبودية الامم . ثم ولئن كان ما يُدرج في المعاهدات من امثال قيود هذه العبودية يكون تيملاً مؤذناً على نوع ما بزوال ما للدولة التي تكون قد تقيدت به من حقوق الاطلاق والاستقلال الاّ أنه ليس من التضاييا التي توجب دفع الحقوق المذكورة وكسرها بالكلية ولا زوال شان واقتدار الامة المقيّدة به من كل الوجوه فن ثم يُطلق على هكذا عهد عبودية يلتزم به عهداً على ما ذكر اما عهد عامل واما عهد غير عامل بحسب البراءة منه من طرف الامة المتعمدة به سواء كان ذلك بواسطة مبادرها لذلك الوضع وتلك الحركة او بالفراغ منها وعدا عن ذلك كما ان التعهد المذكور يظهر الى الوجود في اي وقت ينفذ فيه احد الحقوق العظيمة المذكورة المخصصة بالدول كذلك مما كان مقدار تلك الحقوق العظيمة الموجودة بمقدار ذلك تكون تعهدات العبودية ايضاً ويُعبّر عنها باسماء تختلف بحسب كينمايتها ولكي لا تتجاوز هذه القيود حدود الاعتدال وتجرّ الى دفع قدرة من يرتبط بها من الدول اما بالكلية واما بفرط التحكم عليه وانلاكه كان من المواد الضرورية امكان حصر دائرة وسعها ونفوذها بمجرد عدة قضايا جزئية وتصور انكشاف قيد التعهد فيما عداها بل ورفعها بالكلية بناء على حالة من الحالات كافتراض مواد القيد وزوالها وانقضاء مدة الوعد واضمحلالها

الفصل الثالث

في بيان انواع التنسيقات الموجبة الى تأييد وتأكيـد حبال التعلق
والامتثال المرتبطة فيما بين الدول

المادة الرابعة والثلاثون في بيان عموم السفارات

الذات التي يُعبر عنها بالسفير في علم البوليتيكة هي ذلك الشخص المرخص
المبعوث من طرف دولة الى اخرى لا يكون مأموراً بضبط مصلحة ما معينة
وادارتها بل مُرسل رسماً ليكون نائباً لمجرد الدولة التي ارسلته ووكيلاً عنها وحيث
ان من كان من امثال هذه الذات المرخصة يكون متصفاً بصفة الوكالة
الشريفة لاحدى الدول المستقلة دائماً بناءً على ما ذكر كان من مقتضيات
الاحوال ان ينال كمال الالتفات لدى الدولة التي تكون مركزاً للمؤمرات
ولذلك يُطلق على مجموع انواع الحقوق والامتيازات التي تستجتها السفراء على
هذا الوجه بحسب اصطلاح علم البوليتيكة حقوق السفارات. ثم كما انه لم تكن في
سالف الازمنة روابط تعلق واختلاط قوية محكمة الارتباط والانقياد فيما بين
الدول بمقدار ما في ايامنا هذه كذلك لم يكن وقتئذ تدقيق على قضية ارسال
السفراء بل ولا كان لما اعتبر كالموجب في دولة من الدول ما عدا دولة بابا
رومية وانما وقوع المحاربات الشديدة بعد ذلك بين الكاثوليكين والشعوب
البروتستانتية قد اوجب تمكين بناء ائتلاف الدول وارتباطها مع بعضها ومن ثم
اجرت دولة فرانساً وبالترعية باقي الدول ايضاً التدقيق على قضية السفارات
وباشرت بعث السفراء وارسالهم ليقبوا دائماً في مواقع مأمورياتهم. ومع ان نصب
هذه السفارات المقيمة وارسالها قد صار من بعض الوجوه محلاً للطعن والافتراء
بدعوى انه قد صار يقتضي عما يلزم من الابهة والطنطنة في مواقع مأموريات
مثل هكذا سفارات مستقرة على الدوام زيادة بذل في النفود الاميرية على

الاطلاق بل والدعاوي الذاتية والاختلافات الخصوصية التي تحدث فيما بين السفراء قد تجاوزت حدودها مراراً حتى انها صارت وسيلة لتشويش الاتفاق وعلة لتكدير صفاة اتحاد الدول التي ارسلتهم الا انه من وجه آخر قد جرى ما هو عكس ذلك اذ ان هذه السفارات قد صارت مداراً لحسن تأكيد روابط الائتلاف والتحاب بين الدول بل لحظ بانها ذريعة قوية لاستيفاء اسباب الصلح والامنية اللذين بهما يتحصل فيض تربية البلاد المختلفة وإعمارها ولذلك تكون نتيجة الكلام عليها بان الارباح والمنافع الحاصلة منها تفوق على ما يترب عليها من الخسائر والاضرار وتوضح للعيان بان نصب هكذا سفارات مقيمة جدير بان يقال عنه بانه في الواقع ونفس الامر ما يرغب فيه من النظمات النافعة والتنسيقات الخيرية ومن ثم قد تُقسم الحقوق الخاصة بالدول بالنظر الى قضية السفارة الى قسمين لاشتمالها على نوعين من الرخصة الكائنة لهما هما ارسال السفراء وقبول المبعوثين ولذلك يُعبر عنها بالالفاظ العلمية حق نصب السفارات . وحق قبول السفارات . وكما ان خاصة مأمورية كل من السفراء هي عبارة عن صفة وكالة شريفة للدولة المستقلة المرسل من طرفها على ما قد سبقت اليه الاشارة كذلك الحد والرخصة في ارسال السفير لا يكونان لاحاد الناس بل هما من الحقوق العظيمة المخصصة بمجرد الدول المستقلة ولو كانت حقوق استقلال احدى الدول غير مبنية على العدالة والانصاف بل تحصلت بطريق الطغيان والفساد والاغصاب والاستبداد اذ ان ذلك لا يكون مانعاً لتلك الدولة من اجراء حق نصب السفارة وقبولها لكون المداخلة في احوال الدول الاجنبية والبحث عن مشروعية صورة حكوماتها وعدم المشروعية هما من القضايا المنوعة الخارجة عن وسع واقتدار اية دولة كانت من الدول ومخالفان لما يستفاد من قاعدة حقوق الامم على ما تكرر في ما سلف . ثم ولأن كان يؤذن للذين ليسوا بسلاطين حقيقة واكنهم متصدرون للدعاء في الحكومة فقط ولاولاد الملوك والسلاطين الذين لم يملسوا بعد على التجتات واولياء العهد الذين

لم يبلغوا الحلم ولا صاحب الحكومات المرتبطين بقيد الوصاية او المحبوسين في ديار
اخرى ولكائن من كان من الذوات الذين هم في خلاصة الامر ليسوا بمنصرفين
في عنان الحكم المستقل فعلاً وكذلك للبعض من الاصناف والشركات الذين
يتباهون بالانتيازات الخصوصية كارباب الزعامات^(١) والبيارات^(٢) وفراى
الناس اصحاب الجاه والاعتبار ان ينصبوا احياناً مبعوثين يرسلونهم لبعض
اسباب الا انه ليس في وسعهم بل ولا يؤذن لهم قطعاً بان يرسلوا سفراء مستخدمين
رسمًا بحسب ما قد تبين من اصل كيفية السفارة انما يجوز لاصحاب الحكومات المأذونين
باجراء ذلك ان يتناولوا حق السفارة ويحملوه لهم في احد وكلائهم وولائهم ومتسلي
ايالاتهم وسائر مأمورهم فيجرونه بواسطة احد المأمورين المشار اليهم كسائر
الحقوق العظيمة الملكية المختصة بالدول المستقلة وكذلك قضية ارسال السفراء
وقبول الاشخاص المبعوثين بذلك ولئن كانت هي في نفس الامر من المتطلبات
بمحض حسن ارادة كل من الدول غير ان عدم اتيان التجوز بوجه ما على
وقوع حركات باردة مغائرة للآداب كعدم قبول السفراء الذين جرت العادة
بارسالهم او التنبير في ما يجب من الاعزاز والاکرام والرعاية والاحترام للذين
قد قبلوا رسمًا منهم هو ما لا يخفى عن حسن دراية ارباب البولنيكة

(١) الزعامة قطعة ملك تفرز من اراض مضبوطة من الاعدام وتخصص
لشخص من الاشخاص تعود اعشارها الشرعية اليه ويقال لمن يملكها زعيم على ما
في اللغات العثمانية وفي محيط المحيط الزعامة مصدر ومن جلة معانيها حظ السيد
من المغنم اه مترجم

(٢) التبار ملك يُعطى من طرف الدولة لشخص مريض او مصاب
بمصبية ليتقيد بخدمته ويلاحظ اموره وينظر على ما فيه من الحيوانات والكروم
والهساتين اما تحت شرط ذهابه الى الحرب عند ما يقتضي الامر لذلك او مكافاة
لخدمة سبقت له كما في اللغات العثمانية اه مترجم

المادة الخامسة والثلاثون في بيان صنوف السفراء ودرجاتهم

قد يُقسم السفراء جميعاً الى عدة صنوف وطبقات بصرف النظر عن كون قضية ارسالهم تكون نارةً بحسب العادة ونارةً فوق العادة وكون القصد من مأمورياتهم هو نارةً عبارة عن ادارة ما يقع من الامور ونارةً عن القيام ببعض ما يلزم من التشريفات. والالتفات الى مجرد حيثية التشريفات الرسمية التي بناؤها في مراكز خدماتهم وكيفية العنوانات والمساند التي يستندون اليها وقد ترتبت قاعدة مراتبهم وتنظمت درجاتهم بالنسبة الى بعضهم بعض على الوجه الآتي. ان في الاوقات التي لم تُجرَ بها العادة بارسال السفارات المقررة دائماً في مراكز مأمورياتها وكانت هذه القضية غير مقبولة عند دول اوربا كان يوجد صنف واحد فقط من السفراء وهو سفراء فوق العادة لكن عندما اخذ بنيان حسن مخالطة الدول مع مرور بعضها في التشييد مع الدهور واس السفارة في الاستحكام ايضاً مع توالي العصور قد شرع في ارسال صغار السفراء الذين يقال لهم رسيدينت عدا عن سفراء فوق العادة المذكورين ثم المصلحتكذارية^(١) وبعد ذلك ابي قبل مئة سنة تقريباً بُعثت السفراء المتوسطون تحت هذا العنوان وهو وكيل مرخص وحينئذ عُرف من مقتضيات الاحوال لزوم التحقيق على افراد جميع هؤلاء السفراء اصولياً وتعيين درجات شان واعبار كل منهم بالنسبة الى سائرهم فتحرر بذلك دفتر ترتب على هذا الموجب وافرغت هذه القضية في قالب حسن اشترط فيه بان تقسم جميع السفراء الى ثلاثة صنوف الصنف الاول منها كبار السفراء والصنف الثاني الوكلاء المرخصون والسفراء المتوسطون والصنف الثالث صغار السفراء (رسيدينت) والمصلحتكذارية ثم بعد ذلك استنصب نخ

(١) المصلحتكذار هو الرجل الخبير في الامور والمصالح والمأمور الذي يكون

بقام وكيل عن سفير كما في اللغات العثمانية اه مترجم

هذا الدفتر والغاؤه بتعليمات خصوصية وُضعت لهذه القضية في مجلس مشاورة حصلت بين الدول في مدينة فيينا سنة ١٢٣٠ للهجرة سنة ١٨١٤ مسيحية قرفيه القرار على شروط تشمل جميع السفراء وتجعلهم ثلاثة صنوف اخرى الاول منها كبار سفراء ببارومية وسائر الدول والثاني السفراء الذين توجد معهم اوراق اعتماد والثالث المصلح كذارية ومن ثم عئدت دول اوستريا وفرنسا وانكلترة وبروسيا وروسيا معاهدة سجموها ووجد بها صنف جديد فيما بين الصنف الثاني والصنف الثالث الصغار السفراء المسمين رسيديت الذين مر ذكرهم بمقتضاها صارت والحالة هذه الرعاية لاربعة صنوف من السفراء تعتبر طبقاتها

المادة السادسة والثلاثون في بيان السفراء من الصنف الاول

يتماز السفراء من هذا الصنف عن سواهم من سائر السفراء بصفتين فآخرتين احدهما ما لهم من علو مرتبة شرف وكالة الدول التي بعثتهم والثانية ما ينالونه من بعض تشريفات جليلة رسمية من طرف الدول التي هي مراكز مامورياتهم اما السؤال عن اتي هم الذوات الذين يشتمل عليهم الصنف الاول المذكور فجوابه بانه قد حُتم بانه يكون مشتملاً على سفراء ببارومية الاعنياديين وغير الاعنياديين وكبار سفراء الدول الملقب كل منهم بسفير كبير وان الذوات المشار اليها هي اعلی سائرا رباب السفارات وتفوقهم في ارتفاع المرتبة من كل الوجوه واهلاً لما تستحقه من اعلی مراتب التشريفات الرسمية مع قطع النظر عن سائر مراتبهم الخاصة وعن قدرة الدول التي ارسلتها وما لها من جسامه الملك

المادة السابعة والثلاثون في بيان سائر صنوف السفراء

ما يتشخص لسائر صنوف السفراء من الخاصة بالنسبة الى الذين هم من الصنف الاول هو اما عبارة عن صفة وكانهم بمرتبة دونهم من طرف الدول

التي ارسلتهم واما عن حيثية مامورياتهم المنحصرة بمجرد ضبط ما يجري من امور السفارة وادارته ثم اذا نظر الى ذلك بدون غرض يرى ما يظهر من قضية الفرق والتفاوت فيما بين سفراء الصنف الثاني والصنف الثالث والصنف الرابع ليس بمبني على اسباب مامورياتهم وكيفياتها وانما هو مبني على ما يختص بصنفهم ونوباتهم ومظهرتهم في الاوقات الاحتفالية ببعض تشريفات رسمية ذات رتبة اما رفيعة واما دنية فقط انما حيث كان هناك شيء يجب مراعاته من التنبيهات العمومية في هذا الباب ايضاً رؤي من اللازم ذكر صورة نظام السفراء من الصنف المذكورة ومراتبهم على وجه التفصيل وهي ان تُعدّ سفراء بابا رومية المتوسطون مع سفير دولة اوستريا المرخص وبالنسبة السفراء المتوسطين لالة دولة كانت من الدول الملقبين بغير اعنيادية او وكلاء مرخصين من الصنف الثاني والرسيدنتات (الصغار) المذكورون اعلاه وسائر السفراء المحاملون مكاتب اعتماد يقدمونها الى نفس اصحاب حكومات الدول التي تكون مراكز مامورياتهم من الصنف الثالث والسفراء المامورون بتقديم مكتوب الاعتماد ليس لنفس اصحاب حكومات مراكز مامورياتهم بل الى نظار امورها الخارجية فقط والمصلح كذارية الذين لا يوجد بايادهم مكاتب اعتماد وانما هم مستخدمون في غياب السفراء وسبق اعلان قضية ترخيصهم والانباء عنها شفاهاً بانها لمدة قليلة فقط من الصنف الرابع وقد قرّر القرار بان يتعين شأن كل واحد من السفراء المذكورين وترتيب منزلته تطبيقاً الى صف صنفه ومرتبته

المادة الثامنة والثلاثون في بيان سائر مبعوثي الدول

لا يخفى بانه ما لا يحتاج الامر الى الابانة عنه هو قضية بعث سفراء يعتمد عليهم برسلون احبائاً في ما عدا ما يتعلق بالسفراء من احد الصنف الاربعة التي ذكرت بحيث لا يكون القصد من مامورياتهم بل ربما نفس ارسالهم ايضاً معروفاً لعامة الناس وانما هو معروف عند الدول التي برسلون اليها ومحقق

لديها فقط وكونها من الضروريات التي جرت عادة الدول بها منذ القدم
ولذلك كان لا يمكن لمثل هؤلاء السفراء الذين يرسلون خفية بأن يحصلوا على
تشریفات رسمية علنية ما قضت العادة باجرائه لسائر السفراء انما قد تقرر لهم
بموجب المعاهدات ان يتمتعوا هم ايضاً مثل سائر السفراء بأنواع الامتيازات
المخصصة بعامة السفارات كعدم الانحكام بالاحكام البلدية والمعافية من بعض
الرسوم والتكاليف لكن المدبرون والمأمورون المقيمون في غير ديار بدون ان
تعلن كيفية ما مورياتهم رسماً بل هم مجرد رؤية مصالح مخصصة بذات صاحب
حكومة اجنبي وصبايتها وضبط ماله من العقارات والاملاك في الخارج وادارتها.
وكذلك المأمورون الذين يرسلون احياناً من دولة الى اخرى لاجل تسوية
مواد جزئية مثل قطع الحدود وتخصيص الخوم او ربط بعض شروط عهدة
والتصديق عليها ولم توجد بايديهم مكاتب اعتماد فلا يمكن ان يؤذن لهم بطلب
الامتيازات المذكورة التي يستحقها السفراء وعكس ذلك المباشرون الذين جرت
العادة بان يرسلوا عند وقوع المشورات العمومية ليحضروا في مجالسها بمنزلة
الكفلاء اذ انهم في اي وقت كان يعدون من زمرة السفراء ويحصل لهم التعزيز
والتكريم بمظمية التشریفات الرسمية بحسب ما يجوزونه من الصنوف والمراتب
ثم حيث كان المستحقون لزيادة الدقة وجدبرون بالذكر من الذوات المأمورة
المقيمة في الخارج بدون ان يتعلق ذلك في السفارات هم القناصل فقد حصلت
المبادرة لبيان احوالهم وافادتها تفصيلاً على الوجه الآتي

المادة التاسعة والثلاثون في بيان القناصل

نصب القناصل واستخدامهم هو احدى تنسيقات الدول القديمة المنتهية الى
اوائل الازمنة حيثما كان في الاوقات التي وقعت فيها الحروب الدائمة ما بين
السلاطين السلجوقية والروساء الافرنج لاجل افتتاح القدس الشريف ودخلت
تلك الاراضي المقدسة في قبضة المسيحيين ونصرفهم قد علم بانه من الواجبات

المحالية نصب حكام تجارية تحت اسم قناسل يستخدمون في تلك الولايات من طرف دول فرانس واسبانيا وإيطاليا لاجل وقاية حقوق جماعة التجار وسائر ارباب السياحة من زمرة المسيحيين المقيمين في تلك النواحي وفصل ما ربما حدث لهم هناك من الدعاوي وتسوية ومن ثم امتثلت باقي الدول بالتبعية لان يحسنوا الاعتبار بالدول المشار اليها فسرت التنسيقات الخيرية المذكورة واستعملت في جميع جهات الدنيا ومن ثم صارت جماعة القناسل بالنظر الى وسعهم ومقدرتهم اصنافاً تختص دوائر مامورياتها اما في احدى المدن والاساكن فقط واما في عدة من الامصار والبلدان ونارة تقتصر على مجرد وكالة احد رؤساء القناسل ايضاً وبحسب ذلك يطلق عليهم قناسل . ورؤساء قناسل . ووكلاء قناسل . ثم اذا كان يراد نصب قونسولوس وتعيينه لاقليم احدى الدول يجب ان تعلن القضية قبل ذلك لتلك الدولة ويرجى منها ان تاذن وترخص في هذا الباب والا فان استخدام القناسل في اقليم اية دولة كانت على غير رضاها هو من المنوعات وفضلاً عن ذلك ايضاً لا يكفي صدور الاذن في استخدامها مالم يوص على مكاتب التوصية التي تعطى لايادى القناسل وتسجل من طرف الدول التي هي مراكز مامورياتهم اذ ان ذلك من المواد الواجبة ايضاً ثم ان المقصود من نصب القناسل واستخدامهم هو عبارة عن الالتزام بعدة مهام واجراؤها كحماية من كان من تبعة الدول التي نصبهم من التجار وقبائدين السفائن وسائر ارباب السياحة الذين يمرّون من محلات مامورياتهم وصيانتهم وتحرير انواع السندات التي جرت العادة باعطائها حسب الحال كاللبسا بورطات واوراق الشهادات وتذاكر الطريق واعطائهم اياها وتجهيزهم بذلك اسباب رفاهية الاشخاص المذكورين وامنيّتهم والدقة على اجراء ما هو مشروط في المعاهدات المنعقدة بين الدول ما يختص بامور التجارة كما ينبغي والمبادرة اخيراً الى تخيير دولهم وافادتها بوجه السرعة عما يجري في محلات مامورياتهم من الوقائع التي تلوح لهم في ما يتعلق بامر التجارة وتلزم معرفتها اما الحقوق الفاخرة والامتيازات الذاتية

التي تختص بها القناسل حسب مامورياتهم فانها منظمة في كل محل على حدتها
 بحسب اختلاف قوانين الدول وعاداتها القديمة. اذ انّه حيثما كان القناسل المقيمون
 في الممالك المحروسة وغيرها من البلاد الواقعة في الجهة الشرقية من اوربا عدا
 عما يتمتعون به من المظهرية بعدة نشرينات رسمية بمثابة السفراء المرخصين
 حاصلين على امتيازات جسيمة استغفوها كالحكم في الدعاوي والمنازعات التي
 تقع للتجار وسائر ارباب السياحة المقيمين في محلات مامورياتهم من تبعة الدول
 التي ارسلتهم سواء كانت فيما بين بعضهم او بينهم وبين اهل البلاد وتسويتها
 برايمهم واقتدارهم^(١) ومحاكمة المجرمين ومواخذتهم وايناء اصول ديانتهم ومذاهبهم
 وتاديبها بحرية داخل منازلهم كان المستخدمون منهم في سائر الممالك عدا عن
 كونهم مستثنين من الحصول على هذا المقدار من الامتيازات هم بنوعه اخص
 غير مؤهلين لشيء من التشرينات الرسمية ودائرة احكامهم واقضيهم ايضاً
 منحصرة على نسوية بعض المواد الجزئية ومنحصرة في اعادة مرتكبي الجرائم وتسليمهم
 الى مواطنهم الاصلية واذا نظرنا الى ذلك نظراً عموماً نرى بانه حيث ان كلاً
 من القناسل مها كان له من العتوانات والمراتب هوتحت حماية الدولة التي هي
 مركز ماموريتو خاصة فاذا ولئن كان يتمتع ببعض الامتيازات نظراً لتلك
 الدولة كالصيانة من قيود اثبات ادارة الامور الموكولة لهدته والمسئولية فيها
 وتعليق علم الدولة التي هو منصوب من طرفها وعلامتها على باب بيته وحماية
 مكتبه ومحل دفاتره من فحص ماموري الضبطية فهو مع ذلك غير ماذون بل
 ولا يرخص له بان يطلب الحقوق والامتيازات الفاخرة المخصصة بمجرد السفراء

(١) كلام المؤلف هنا في ما يختص بالممالك المحروسة هو على مقتضى ما
 كان جارياً وقتئذ فيها وليس الامر كذلك الآن فان الدعاوي التي تكون
 بين الاجانب واهالي البلاد ترى والحالة هذه في المجالس المحلية بحضور تراجي
 قنسلارياتهم فقط اه مترجم

كالسلامة من الاحكام البلدية والمعافية ما هو جاري من التكاليف المعينة المحلية

المادة الاربعون في بيان كمية السفراء وكيفيتهم

وان تكن قضية ارسال السفراء والتحقيق عن صنوف الاشخاص المبعوثين ورتبتهم موقوفة على محض كل راي واحدة من الدول وارادتها بحسبما يتبين ذلك من كيفية المصلحة الا انه توجد هناك قاعدة مرعية بين الدول من مقتضيات بعض العوائد القديمة وكانما قد ميّنتها واصلتها الى درجة اقتدار القوانين الوضعية وقوتها وهي ان ارسال سفراء من الصنف الاول ليس الا من الحقوق المخصوصة بمجرد اعظم اصحاب الحكومات كالسلاطين والامبراطرة والملوك المزيّنين بتيجان الاحكام الذهبية والمستحقين لاعلى مراتب الاحترامات السلطانية اما سائر صنوف السفراء فقد صار القرار بان تُعتبر صورة ارسالهم مقابلة بالمثل فالسفير الذي يرسل من احدى الجهات من اي صنف ورتبة كان كذلك يكون السفير الذي يرسل نائلاً له من صنفه وفي رتبته عينها. اما عدد السفراء وكيفيتهم فنظراً لعدم وجود قوانين موضوعة بهذا الخصوص قد يستبان بان قضية ارسال السفير الواحد لدولتين او اكثر بطريق الاشتراك وقضية تعيين صنف كل واحد من السفراء وتحقيق مرتبتهما من الكيفيات المتعلقة بمحض راي كل دولة من الدول واختيارها اما اذا نُظر الى السفراء من جهة كيفيتهم يعني الى الاخلاق الذاتية والصفات الطبيعية التي هم مطبوعون عليها فيرى بانه حيث ان قضية التشخيص والانتخاب في هذا الباب هي متعلقة بمجرد حسن رضى الدولة المباشرة في ارسال السفير فلا يكون لامور الدين والمذهب والذرية والنسب مدخل بنوع ما في قابلية ذلك السفير للسفارة او عدم قابليته وانما الذوات المعروفة والنوابا المذمومة والاغراض الملوثة التي ينتج عنها الفسق والاختلال او متصرفون باحدى الصفات الردية التي لا تليق بالسفراء كجهولية الاصل بحسب مقتضيات عوائد بعض الدول المرعية في هذا الباب فليس من المناسب كما يجب نصهم

سفراء وقبول من كان منهم بهذه الكيفية وعلم قبوله ما في اى وقت كان عند الدولة التي يرسل اليها ثم انه احترازاً من ظهور ما يمكن حدوثه من الاختلاف بسبب ذلك واعناء على الخصوص بدفع ما كانت تقدمه بعض الدول من الدعاوي على اشخاص لا يقبلونهم بقولهم انهم كانوا من ذات رعايانا الاصليين ثم دخلوا في خدمة احده الدول الاجنبية ونصبوا سفراء بعد ذلك من طرفها قد جرت المذاكرة في هذه القضية بين الدول وقر القرار على اشتراط بسط خصال السفراء واحوالهم والاشعار عن ذلك في اى وقت يراد ارسالهم للدول التي ستكون مراكز لمامورياتهم والسؤال منها استعلاماً عن حسن موافقتها في هذا الباب وبذلك اوجدوا طريقة لحل عقد الخلاف وقطعها كما هو من المسلمات لدى حسن دراية اصحاب الوقوف

المادة الحادية والاربعون في بيان طواقم السفارات ولواحقها

طواقم السفارات ولحقها هي عبارة عن لفيف من الاشخاص يكون موافقاً في كل الاحوال الى درجة السفراء ويطلق مراتهم سواء كان متعلقاً بنفس السفارة او لاحقاً بخدمة ذات السفير . والدوات المتعلقة في نفس السفارة خلا المستشارين فهم اثنان او ثلاثة لكتابة السري يكونون من ذوي الاستعداد والدرابة والوقوف على ادارة المصالح في خلال السفير وقتاً وثلاثة او اربعة معاونين ينتسبون اليهم مامورين بتسوية بعض الامور الجزئية وعدة من التراجمين في المحلات التي يقتضي لها ذلك مع قسوس السفارة ومدير القونسلاتو وعدة من كتبة الاقلام اما الاشخاص اللاحقون بخدمة ذات السفير فهم حكماء السفارة ووكلاؤها وسائر اتباعها وحيث ان المامورين وغيرهم من هذه الدوات فضلاً عن عيال السفير واولاده يعدون من طاقم السفارة فيعرفون بالاستحقاق لانواع الحقوق والامتيازات المخصصة بالسفارة ويجوز ان يجرى لهم عدا عن ذلك الالتفات الكلي بحسب ما للدول من العوائد القديمة المحسنة وانما الذين

يتصدرون لطلب المحاصة من هذه الامتيازات المذكورة لمجرد وجود براءات في ابادهم بدون ان يكون لهم علاقة مع السفارة فلن المعلوم بان قبول دعاوهم في هذا الباب وعدمه هما منوطان بمحضمة كل دولة من الدول لكن هذه القضية هي الآن من المنوعات في أكثر المحلات

المادة الثانية والاربعون في بيان السندات الرسمية اللازمة

للسفراء بحسب مامورياتهم

السند الذي تليق به زيادة التدقيق والاعتناء من السندات الرسمية المتضمنة الى السفراء بحسب مامورياتهم هو مكتوب الاعتماد يعني شقة رسمية تحرر خطاباً الى صاحب حكومة الدولة التي يبعث اليها السفير اشعاراً ببعض الدقائق المتضمنة اجمالاً كالافادة عن اسم السفير وعنوانه وبيان الكيفية المقصودة بارساله اما درجة لزوم السند المذكور الى السفراء فستبين مما ياتي وهو عدا عن كون السفراء الذين لا توجد بايادهم مكاتيب الاعتماد لا يمكنهم ان يجوزوا حسن القبول في دولة من الدول بل ان الحاملين منهم لمثل هذه المكاتيب لا يمكنهم ايضاً ان يحصلوا على نوع من التشريرات الرسمية عندما يمثلون بمحضرة صاحب الحكومة ولا يؤذن لهم بضبط الامور الموكولة لهم وتمثيلها ما لم يبرزوا المكتوب المذكور الموجود بايادهم ويقدموه رسماً غير ان اعطاء مكتوب اعتماد واحد فقط الى سفيرين او ثلاثة يرسلون الى احد المحلات سوية واعطاء السفير الى واحد عدة مكاتيب اعتماد بحسب تنوع المواد التي هو مامور بها جميعه يتوقف على راي كل من الدول وارادته ودا عن ذلك ايضاً قد تكون افادة المقصود من السفارة المفيد ضمن مكتوب الاعتماد ومندرج بها عادة على الوجه المذكور المحررة احياناً في شقة خصوصية على شكل مكتوب مفتوح ايضاً تضم احياناً الى ومن الامور المعنى بها عند انعقاد مجالس المكالمات العمومية بين الدول بان لا تعطى مكاتيب الاعتماد تفصيلاً الى السفراء المرسلين للحضور في جمعية السفراء

السند المذكور والإطلاع على ما يجري فيها من الأمور والمخاطبة به بل تقدم وثائق تحت اسم مكاتيب اعتماد عمومية فقط تشتمل على إفادة خلاصة مأمورياتهم والترخيص لهم بأن يتشاوروا بكل استقلال تام مع سفير أية دولة كانت من الدول بوجه العموم وبروا الأمور الواقعة من أي نوع كان ويدبرونها ثم واحد سائر السندات الرسمية اللازمة للسفراء عدا عن مكاتيب الاعتماد المذكورة هو ورقة التعليمات يعني وثيقة تحوي جملة تعليمات خصوصية ووصايا مقتضية يراد إخراجها مباشرة السفير من القوة إلى الفعل نارة علناً ونارة خفية ومنها أيضاً ورقة البسابورت وهي غمقة رسمية تتضمن اسم السفير والرتبة المعطاة له من طرف الدولتين يعني المرسلة والمرسل إليها ومن الأمور المسلم بها هو أن كل سفير حامل بسابورت نظير هذا من طرف الدولة المرسل إليها ينال بعد ذلك عندما يدخل إقليم الدولة التي هي مركز مأموريته بعض التشريفات الاحترامية بحسب صنفه ورتبته

المادة الثالثة والأربعون في بيان التشريفات الرسمية التي تستحقها السفراء

حينما حصل التعويل على نوال السفراء كافة تحت أي عنوان كانوا وفي أية رتبة وجدوا ما يستحقونه من بعض التشريفات الرسمية والتوجهات الاحترامية عند الدول التي تكون مراكز مأمورياتهم لم تحق هذه القضية بترتيب هذه التشريفات باباً باباً إلا للسفراء من الصنف الأول والصنف الثاني فقط ولكن نظراً إلى أحوال ما تبقى من سائر صنوف السفراء فحتى الآن ما أمكن وضعها وإدخالها تحت أصول مقررّة كما هو معلوم لدى العارفين في هذا الأمر إذ أنه قد قرّر القرار بحسب منطوق معاهدات خصوصية عقدت في هذا الباب بعرفة سفراء الدول المختلفة ومبعوثيها الذين اجتمعوا في مجلس المكالمة العمومية بمدينة فيينا في سنة ١٢٢٠ هجرية (سنة ١٨١٤ م) على شرط تخصيص المخاطبة بلقب

أكرلانز يعني الأفندي صاحب الفضيلة والتوجه الى قصر صاحب الحكومة مع
مع الاحتفال والابهة عندما تحدث بعض وقوعات رسمية وجرّ المركبات بسنة
خيول وتعليق الشراريب على رؤوس الخيول وإيقاف العساكر للسلام في مواقع
المرور وربط الأسلحة ووضع مسند على شكل التخت داخل دار السفارة والتصدر
في جميعات المآدب الرسمية بمجرد السفراء من الصنف الاول وانحصارها بهم
وبالنصف الثاني استثناء غير انه مع ذلك قد سلكت صفار الدول في أكثر
احوالها مسلکاً استثنائياً في هذا الباب اذ استصوبت ان تنعم بتجوينز اجراء
الامتيازات المذكورة بحق سفراء كبار الدول المتوسطين وربما مصلحتكذارينهم
ايضاً وبهذا الداعي قد صار بعض السفراء يحصلون على التشريفات الرسمية
في محل برتبة دنية وفي آخر بدرجة عليّة فطرا على هذه المادة طبعاً خلل كلي لم
يبق معه محل لان يقال عنها بانها منتظمة

المادة الرابعة والأربعون في بيان ماذونية السفراء في اجراء الرسوم الموكبية وملافاة اصحاب الحكومات والمثول بهم

حيث كان مشي السفراء في كل الاوقات بالمواكب المحسبة والاحتفالات
العظيمة التي جرت بها العادة في الازمنة السالفة من الامور الثقيلة فقد استنسب
الآن نسخ هذه القضية والغاؤها في أكثر المحلات وانما لم تنزل الرعاية الكلية حتى
يومنا هذا لما جرت به العادة المذكورة حين دخول السفراء الى قصور اصحاب
الحكومات من الاحتفال والطنطنة عندما يصلون الى مواقع مامور بانهم ويمثلون
رسماً بذات اصحاب الحكومات لاجل تقديم مكاتيب الاعتماد التي معهم ووجه
ذلك هو انه عندما يصل السفير الى مركز مامور يتو يستأذن بان يتشرف
بالملافاة مع صاحب الحكومة لينهي رسماً قضية وصوله ويعلمها له ويسلمه مكتوب
الاعتماد ومنى حصل التكرم من طرف صاحب الحكومة باستنساب التماس

وقبول ما ترجاهُ في هذا الباب ينهض السفير في الوقت والساعة المعينة لذلك ومعه التشریفاني وما موررو السفارة ويدخل القصر رويداً رويداً راکباً مرکبات مزینات یجر کلاً منها ستة خیول ترسل الیه من طرف الدولة وبعد ان یصل الی المایین الحکمداری یجلب عنقیده لحضرة صاحب الحکومة فیقدم له مکتوب الاعتماد ویسرد جملةً من الکلمات فی مناسبة ما بین الدولتین من حسن المودة والحبّة وکمال الاتناق والالفة فیجاوبه صاحب الحکومة بما یقابل ذلك من بسط الکلام المعتاد اما بذاتو واما بلسان احد وکلائه ثم بعد ذلك یتلاقى ایضاً مع عیال صاحب الحکومة واقربائهم ویقدم من الطرفین التلطیفات والتکلیفات وعندها ينهض السفير تکراراً ویخرج من داخل القصر ویعود راجعاً الی دار سفارتیه علی منوال ما جاء بالتام وبما ان اجراء رسم المثل علی هذه الصورة لازال هو احد الامتيازات الخاصة الفاخرة الّتی تلیق وتخص بجمرد السفراء من الصنف الاول فباقي صنف السفراء عندنا نحصل الافادة والاعلان رسماً عن رغبة احدهم فی المثل لدى ذات صاحب الحکومة یكون توجهه الی ما ین القصر بسیطاً بدون احتفال ویقف علی رجلیه فی مخدع من سائر مخداع القصر ولیس فی قاعة الاستقبال^(١) وحوالیه عدّة من الوكلاء ثم یجلب لحضرة صاحب الحکومة فیعطیه مکتیب الاعتماد یدیه وبعد ان یسرد شيئاً ما یلیق من الکلام ینهض تکراراً ویرجع الی دار سفارتیه وقد بعرض احیاناً ایضاً سفراء الصنف الاول عن اجراء رسم المثل بالمواکب والاحتفالات ویکتفون بالملافة البسیطة او یطلبون اجراء رسم المثل او انهم یتفرغون عنه بالکلیة وكذلك قد یفنع السفراء من الصنف الثاني والصنف الثالث بتقدیم مکتیب اعتمادهم لید ناظر الامور الخارجیة بدون ان یتقابلوا مع ذات صاحب الحکومة كما هو من الجریات الحالیة

(١) اصله دیوانخانه ومعناه المجلس الکبیر للسلطین والوزراء وکبار الرجال
کما فی اللغات العثمانیة اه مترجم

وبالفرض حصل الاستئذان من طرف احد السفراء بان يتشرف بملاقة ذات صاحب الحكومة وحصل التكرم باستئساب الناس وحسن قبول ذلك منه فهو ماذون ومرخص كما لا يحتاج الامر الى الابانة عنه بان يفي رسم ذلك المثل ويجرئه سواء كان بموكب حسب استخفافه او بغير موكب .

المادة الخامسة والاربعون في بيان قضية الزيارات التي يجب على السفراء ان يقدموها

حيث كان من محسنات الآداب ان تجري بعض زيارات رسمية من السفراء الذين يصلون لمراكز مامورياتهم الى سفراء سائر الدول المقيمين في ذلك المحل هذا بصرف النظر عن الزيارات التي تجري بين الاحباب فقد اعطي قرار على حدته بحسب قاعدة تشريفات الدول المختلفة المرعية في هذا الباب لكيفية اجراء قضية هذه الزيارات تبادر لابانها والافادة عن نوع نظاماتها ووجوه اجرائها في اغلب الحالات على المتوال الآتي وهو . بعد ان يصل السفراء من الصنف الاول الى مراكز مامورياتهم ويجروا رسم المثل بمحضرة اصحاب الحكومات لاجل تقديم مكاتيب الاعتماد ينهون الكيفية لسائر السفراء بواسطة احد كتاب السفارة ليفيدهم عن اليوم المعين والساعة التي فيها يقبلون الزيارات ويكلفهم لذلك كما ينبغي ومن ثم يجلسون في دور سفاراتهم في اليوم المعين منتظرين قدوم سائر السفراء وبعد حضورهم بعدة ايام ينهضون بذاتهم ويتوجهون الى دور سفارات اولئك السفراء باباً فباباً مبادرين الى رد الزيارات لكبار السفراء بالذات تشريفاً ^(١) وتعظيماً ولسائر صنوف السفراء بالمرور عن دورهم وابرار :

(١) لم يكن القصد من هذه اللفظة هنا ما يتبادر الى الذهن عند سماعها اي ان المزور يكتسب شرفاً يحدث له من زيارة الزائر عرضاً وإنما القصد حصوله منه على ماله من الحق فيه كصفة لازمة له اه مترجم

التذاكر وتسليمها اما سائر صنوف السفراء فمن بعد ان يصلوا الى مراكز
 مامورياتهم ويقدموا مكاتيب الاعتماد للحين يخبرون سائر السفراء ويستفسرون
 عن الوقت الذي يقبلونهم به ومن ثم ينهضون في اليوم المعين ويباشرون ابتداء
 باجراء رسم الزبارة وايضا للسفراء من الصنف الاول بالذات تشريفاً واحتراماً
 ولسائر صنوف السفراء بالمرور عن دورهم وابرار التذاكر وتقديمها على الوجه
 المذكور

المادة السادسة والاربعون في بيان نظام مراتب السفراء في رسم التقدم والتأخر

اذا اجرينا البحث في قضية متلة شان عموم السفراء ومراتبهم ينبغي ان
 نلاحظ وجه القرار المعطى لنظام درجاتهم سواء كان بالنسبة الى بعضهم بعضاً
 ام الى سائر ارباب الجاه والمناصب اما الاول وهو نظام درجاتهم بالنسبة الى
 بعضهم بعضاً فهو حيثما كان يتعين محل كل من السفراء وتخصص متلته بمجرد
 الصفة الرسمية التي يكون متصفاً بها او بحسب ما للدولة التي يقيم عندها من
 القواعد الخصوصية في هذا الباب مع صرف النظر بالكلية عن القوى الملكية
 التي للدول المرسله قد تقررت شروط متنوعة جزم بها من طرف دول اوربا
 الثمان الكبرى التي باشرت قبل الآن بامضاء معاهدة باريس وتسيجها بان
 يترتب نظام درجات السفراء الذين يرسلونهم متساوين في الصنف والطبقة
 بحسب الوقت والزمان الذي ابرزوا فيه مكاتيب الاعتماد وقد موها ولا يكون
 للسفراء فوق العادة نوع من الامتياز عن جرت العادة بارسالهم وان سفير بابا
 رومية يكون معروفاً عند الدول الكاثوليكية بزيادة التفوق والامتياز في كل
 حال على سائر السفراء انما لدى البحث في قضية التقدم والتأخر خاصة نجد بانه
 مع صرف النظر عن كون محل كل واحد من السفراء ومقامه يتعينان في المواكب

بحسب صفته ورتبته وكون وقما يشرف احدهم الآخر ربما اعقب السفير المتشرف
السفير المشرف خلفه بالزيارة مراعاة لاجراء قاعدة الاكرام المرغوبة بمجته يطلب
السفراء من الصنف الاول حق التقدم والتصدر في كل حال ومحل اينما كانوا
ليكونوا ممتازين ومستثنين فيما بين الامثال حتى وفي دور سفاراتهم انفسهم يجلسون
فوق سائر صنوف السفراء ويتصدرون عليهم اما الثاني وهو نظام درجات
السفراء بالنسبة الى سائر ارباب الجاه والمناصب فانه حتى الآن ما امكن وضعه
وادخاله تحت اصول مفرقة في كل المحلات ولذلك قد صار سبباً اعنيادياً
لاستمرار الاختلافات وبالمجمل والتفصيل ان السفراء من الصنف الاول يطلبون
التصدر^(١) على كائن من كان ما عدا ذوات اصحاب الحكومات وسفراء الدول
الكبرى المقيمين عند صغار الدول يجتهدون في بعض المحلات على اخراج هذه
الطلبة الى حقيقة الفعل كما هو معلوم عند اصحاب الدراية في كفيات هذه القضايا

المادة السابعة والاربعون في بيان الامور التي تؤثر بها السفراء وحر وفهم الاصطلاحية وبرد السفارة

كما ان المقصود من عامة السفارات يكون تارة لمجرد ابقاء بعض رسومات
ادبية وتارة لضبط كل نوع من المهام البوليتيكية وتسويته حسب اصوله كذلك
من المعلوم بان الامور الموكولة بالسفراء لا بد من ان تكون مركبة ومرتبعة على
حدثها ايضاً ومتى صرفنا النظر عن ايضاح الامور الجزئية التي تنحصر بابقاء
بعض الرسوم الادبية فلا يبقينا من الامور الموكولة بالسفراء على ما اشرنا الى

(١) في الاصل يشروان ومعناه الدلالة ورياسة العساكر والتأمر
والترأس كما في اللغات الغمانية ولعل التصدر هنا يقوم بقصد المؤلف وانسب
ما ذكره مترجم

ما كان مداراً لضبط المهام البوليتيكية وتسويتها فقط وهو عبارة عن ثلاث تعهدات اولها ادارة مايجري من مصالح قلم السفارة وثانيها الاستشارة مع وكلاء الدول التي هي مراكز ماموريانهم في ما يقع من المواد المتقضية وثالثها مراسلة الدول التي هم مامورون بخدمايتها واخبارها بما يلزم اعلانه لها من الحوادث وافادتها به اما مايجري من مصالح قلم السفارة فهو يشمل كل انواع الاشغال اللازمة التي هي ثبت كل انواع الحررات والسندات الرسمية وكتابته وامضاء وختمه وضبط ثورنال (جريدته) السفارة وترقيمه كما ينبغي بترتيب محل دفاتر السفارة وتنظيمه جيداً والاعتناء بحفظ ما هو حق السفارة من انواع الامتيازات الفاخرة ووقياته واجراء مقتضيات الحكم والقضاء على الاشخاص الذين هم داخل حكومة السفير والامضاء مع التعليم^(١) على اوراق البسابورطات المبرزة من الاشخاص سواء كانوا محليين ام اجانب وتحرير ما ربما يلتمسونه من تذكرة طريق او اوراق شهادات واعطائهم اياه هذا ما كان من القسم الاول من الامور الموكولة بالسفراء واما القسم الثاني منها يعني الاستشارة مع وكلاء الدول التي هي مراكز ماموريانهم في ما يقع من المواد المتقضية فان البحث فيها يكون تارة مع ذات صاحب الحكومة او مع ناظر الامور الخارجية او بحضور سفراء جميع الدول في مجلس مكاملة عمومي يعني يكون بمبادلة تقريرات تحوي على افادة الحال يعني بالواسطة الكتائية وحيث ان تعيين وجه ذلك وطرز اجرائه امر منوط بمحض راي كل دولة من الدول وارادتها فقد حصل التصميم على ان السفراء براعون الطريقة المألوفة في هذا الخصوص عند الدولة التي تقيم فيها السفارة ويتقادون اليها

(١) الاصل الحرر بالتركي يقول فيه مع الوزرو وهذه اللفظة اي ويزرو تطلق في اللغات الافرنجية على كل ما يقتضي ان يجره السفير او القنصل على البسابورطات بعد معاينتها

ايتها كانت اذ ان اجراء قضية الاستشارة المذكورة ونسويتها بطريقة التفريرات
المسطرة والمخنومة قد حكمت به العادة عند بعض الدول اما عند البعض
الآخر فتفصل المراعاة لمجرد طريقة المذاكرات اللسانية بشرط ان كل كلمة ينطق
بها في اثناء المذاكرة تحرر بعد ايضاحها في دفتر على نمط سجل معد لذلك
وانواع النضايما التي تتوقف على مثل هكذا تفريرات او مذاكرات رسمية هي
عبارة عن جملة مسائل ودقائق تقع اما في ما يخص بتسوية اختلافات تحدث
في مناسبات الدول مع بعضها او في ما يتعلق باحتياق حقوق احد الاشخاص
الداخلين في دائرة قضا احد السفراء وتسويتها. اما السؤال عن السعي بتجليل
الامور الواقعة وتسهيلها واستمالة الضباط البلدية المامورين بتسوية تلك المادة
للغرض والمحاماة باستعمال وسائل غير مرغوب فيها كالا فساد والاطاع بالرشوة
هل هو مخالف لعلو شان السفراء ومراتبهم ام لا. فجوابه. ان حصول الذوات
المأمورة المعروفة بالاقتدار والنفوذ في الاحوال البوليتيكية على ميل الانظار
اليها بل والانتفاع بتمشية المصالح الحاضرة وتسهيلها من افادات سرية تستفاد
من بعض الخونة بواسطة هدايا تعطى لهم امر لا يوجب هتك عرض السفير
وناموسه. وانما الحركات غير المرضية كاضلال المامورين البلديين واغوائهم
على نقض العهود والمواثيق بطريق الكذب والفساد والعنف والرشوة تعد من
المواد المنوعة بحسب قاعدة حقوق الامم ثم متى وقع بالفرض فيخ شي من
الحقوق والامتيازات الفاخرة المخصصة بعموم السفارات او حصرة من طرف الدولة
واوجب ذلك اجتماع السفراء ومثولهم بحضرة ذات صاحب الحكومة لاجل حفظ
الحقوق المذكورة ووقايتها او دفع وازالة احوال ربما كانت مانعا لانفاذها
واجرائها وحسن لدى الدولة ان تكرم بقبول التماسهم في هذا الباب فيجتمع
حينئذ السفراء كافة في احد المحلات ويتوجهوا الى قصر صاحب الحكومة
ويفتح الكلام معه من كان بينهم اختيارا متقدما في السن ومستحقا لاعلى درجة
من التشريعات الرسمية ويبادر الباقون للكلمة ويبان ذلك الامر المهم المحاصل

والإفادة عنه بوجه الاتفاق ثم إن القسم الثالث من الأمور الموكولة بالسفراء
الذي هو مراسلة الدول التي هم مأمورون بمخدمتها وإخبارها بما يلزم إعلانها
من المحادثات والإفادات بما فاتهما هو ما أمكن الدول المشار إليها أن تحصل عليه
بواسطة أنواع المحررات والتقليد وغيرها من التبليغات الرسمية التي ترسل إما
إلى أصحاب الحكومات وإما إلى نظار الأمور الخارجية وحيث كان من المعوائد
للمندبة المستحقة الدولية أن يحرر ما يلزم ستره وإخفاؤه من تلك الأخبار
الرسمية التي يبعث بها إليهم على هذه الصورة بحروف اصطلاحية فمن الواجب
أن يجعل لتلك الحروف والأرقام التي تنعين بالذاكرة السابقة بين
الطرفين صورتان توجد الواحدة منها عند الدولة والثانية في يد السفير الذي
يحرر على منوالها ليكونا متماثلين ككشف مثل هذه المعاني الخفية وإخراجها للبياض
وكذلك حيث كان كل نوع من الأوراق الرسمية التي يحررها السفراء لجانب
دولهم يرسلونه ليبلغ إلى الحل المقصود تارة بمعرفة خيالة اعبادية وتارة بواسطة
سعاة مختصين بالسفارة أيضاً وقد تنخب سعاة السفارة المذكورين ويقع عليهم
الاضطراب تارة من طائفة العساكر وتارة من زمرة أرباب القلم فقد يسمون كذلك
تارة بسعاة بسابورط وتارة ببرد العلامة ويلقبون بذلك حسب قيد كيفية
مأمورياتهم والأشعار عنها بأوراق بسابورط أو الأبناء بها وإعلامها بعلامات
خصوصية تغلق على المركبات التي يركبونها ويكونون معافين في أكثر الحالات
من الرسوم والآثار وما هو موجود معهم من المحررات الرسمية وغيرها من
الأشياء مصاناً من اثنال الفحص والتحرير من طرف مأموري الكمارك ويعطون
في المنازل التي يعبرونها لسهولة وقت كان حيوانات بقدر ما يطلبون ويمتازون
عن سائر أرباب السياحة بأنواع المساعدات كتسهيل مسيرهم وإيلاغهم من
ممنزل إلى آخر بكل سرعة حتى وفي أثناء الحروب والمقاتلات أيضاً تكون يمد
السفارة من هذا القليل مأمونة من كل جور وتعدو وحاصلة على أحسن حماية
وصيانة في أثناء مرورها من أقاليم الدول المتعادية بمقتضى ما علم عن هذه

القضايا التي كانت ذرائع كافية للعقد معاهدات خصوصية لمصلحةها مراراً وتكراراً
بين الدول وهي من الأمور ذات الاختصاص عند ارباب البوليتيكة

المادة الثامنة والأربعون في بيان حقوق السفارات وأول ذلك حق الأمن والصيانة

نظراً لكون أنواع الحقوق الفاخرة المخصصة بالسفارات حسب مأمورياتها
ترجع إلى إحدى القضايا الآتية وهي إما حصة وكالة السفراء للدولة التي هم
مأمورواها وإما ترخيصهم بعقد وحل المعاهدات مع الدول التي يقيمون بها وإما
نوالهم بعض نشرجات احترامية بقدر ما لهم من المراتب حسبما ذكرنا ذلك
مراراً فقد يُعبر عنها في اصطلاح علم البوليتيكة بالحقوق المنقضية والحقوق الطبيعية
والحقوق المحددة بمعنى واحد هذه الحقوق المذكورة هو حق الأمن والصيانة أعني بذلك
الحق القوي الذي يشترط له ما يوجب أن تكون السفراء وموظفونهم مأمونين من
كل أنواع الانتقال والتعديلات وسالين مصونين من قيود الاستبراء والمسئولية في
إدارة الأمور الموكولة بهم لدى الدولة التي هم مقيمون عندها وبما أن حق الصيانة
هذا المعروف على الوجه المذكور هو الحق الأنفص الذي يشمل السفراء وجميع الذوات
المختصة في دائرة السفارة فلن الأمور البدئية بأنه فرض عين على كل دولة من
الدول أن تدقق على أجراء كل وقت وإنفاذه كما يجب وثقاص بأشد العقوبات
الذين يتجاسرون على حركات تخالف ما يقتضيه ولا يحتاج الأمر إلى تبيان هو
أنه ولئن كان من الأمور العارية عن الاشتباه بأن السفراء الذين تشكروا على أطرافهم
بشيء من أنواع الجور والمخافة ماذنون بالاعتراض عن تقديم الدعاوى
والجسديات وإن يتفقوا من تلقاء ذواتهم ممن ارتكب ذلك التكرير إلا أن
السفراء اجتناباً في أغلب الأحوال من أن ينتقموا بذاتهم على هذه الصورة قد
وجدوا طريقاً لتسوية ذلك بواسطة قانونية وهي أن ينهوا القضية لطرف الدولة

بتقرير يطلبون به مجازاة المرتكب بما يستحقه ثم ان حق الامن والصيانة يكون للسفراء منذ وصولهم الى مواقع مامورياتهم ومشولم لدى اصحاب الحكومات وتقدم مكاتيب الاعتماد التي بايدهم اما اذا كان حصل التخيير عن امر قدومهم سلفاً فيكون منذ دخولهم الى اقليم الدولة التي يقيمون بها ويستمر لهم الى ان تنتهي مامورياتهم ويعودون الى اوطانهم وقد كان من عادة بعض الدول وخاصة الدولة العلية قديماً تهديد سفراء الدول المتعادية وتخويفهم في اوقات الحروب والمقاتلات وربما حبسوا جبراً الى نهاية الحرب انما الامر بخلاف ذلك الآن اذ ان حق صيانة السفراء برأى ويُعتبر حتى في ايام الوغى وشدة الهجماء احترازاً من مثل هذه المحركات الباردة كما هو مسلم لدى دراية ارباب البوليتيكة

المادة التاسعة والاربعون في بيان الحق الثاني وهو حق المعافيات

واحد الحقوق الفاخرة المختصة بالسفارات على ما سبقت الاشارة اليه هو حق الاستثناء والمعافية ايضاً اعني به ذلك الحق الذي يشترط له ما يوجب كون السفراء غير داخلين تحت احكام الدول التي يقيمون لديها ولا محكومين بها قطعاً وبما ان هذا الحق محدود حقاً مخصوصاً من اعظم حقوق السفارات فمن المعلوم بان يكون عند كل دولة من الدول من الدقة على تمكين السفراء المقيمين في بابها من اجراء هذا الحق العظيم وانفاذه في كل وقت ما يؤذن بكونه من الامور الملزمة فوق الغاية الا ان الامر في تجويز اجراء هذا الحق وعدم تجويزه للسفراء الذين ليسوا بمقيمين في بابها وانما دخلوا اقليمها اما بقصد السياحة او للاقامة فيه مدةً هو من الامور المنوطة بحض ما يحسن براياها وتقضيه همها وكان يجري هذا الحق دائماً قبل الآن من طرف بعض السفراء مع المبالغة الفاسدة الى ان صار عدة مرارعة للجرائم والجنبايات وذريعة اعنيادية بسبب ذلك لتفرض حقوق العباد وخلل احوال البلاد ومن ثم جرت المذاكرات بهذه القضية ورويتها باطرافها الى ان حصلت مع مرور الايام على تعديلات متنوعة

وصارت دائرة اتساع ونفوذ حتى الاستثناء والمعافية المذكور محدودة في ايامنا
هذه ومختصرة للغاية كما هو غير خافٍ عن بصيرة اهل الوقوف

المادة الخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام البلدية المتعلقة بحقوق العباد

ولئن كان السفراء معنوقين من قيود الانحكام بالاحكام والقوانين البلدية
الجارية في ما يخص بحقوق العباد في المالك التي يقيمون بها بمقتضى حقوق
الاستثناء والمعافيات الفاخرة المخصصة بالسفارات حسبما قد ذكرناه تفصيلاً في
ما مرّ غير انه قد تقرر عادة بين الدول بانه اذا كان احد السفراء بحسب
مولده من التبعية الاصلية للدولة التي هو مقيم بها او قبل من جهةها نوعاً من
المناصب والخدمات ارتضاه او تفرغ عن الامتيازات التي له في هذا الباب عن
رضى منه فحيثُ بُحِرْم بالكلية من حق المعافية ويكون خاضعاً الى الاحكام البلدية
ومحكوماً بها كسائر التبعية والآ فان للسفراء حق المحرمة والملاطفة بانواع
التلطيفات والالتفاتات كما لو كان احد السفراء ارتكبت الديون في محل ما مورثته
مثلاً بحيث لم تنب له استطاعة على ايفائها كالواجب واضطره الامر ان يرحل
من تلك الديار فراراً للتخلص منها فلا يمكن اذ ذاك جلبه الى المحكمة البلدية
بهذا السبب ولا منعه عما قصده من الهرب بل لا طريقة لذلك الا بمراجعة اصحاب
الديون محكمة المملكة التي يكون ذلك السفير متوطناً بها ونقل دعاوئهم
واحالتها اليها . اما السؤال عن املاك السفراء وما ينسب اليهم من الاموال
ومرجع ذلك الى حكومة ابي الدول . فجوابه . بانه قد تقرر بمقتضى الشروط
بان الاموال غير المتحركة كالاملاك والعقارات تكون تحت حكم اية دولة وجدت
هذه الاشياء في اقليمها اما الاموال المتحركة اذا كانت عائدة للسفراء ومنسوبة
اليهم بالذات فتكون معنوقة في كل الاحوال من قيد الانحكام وبعبكس ذلك

أفلا كانت ليست بمنسوبة إلى السفراء بالذات وإنما هي من قبيل رهائن ومتروكات فقط يعني إذا كانت من الأشياء التي تقدمت إليهم وتفوضوا بها بمحض نية المحافظة عليها ووفائها من ضرر يترتب عليها فإنها تكون محكمة بقضاء اقليم الدولة التي توجد بها كأموال سائر التبعة الاعنيدية وحيث أن قضية الانحكام وعدمه المذكورة أوجبت وقوع المنازعات مراراً بين الدول فقد أوجدوا طريقة لدفع خميصة الشقاق ورفعها بالتمام وذلك بحجز السفراء ومنعهم من طرف دولهم بالكلية عن اقتناء الأملاك ومشتري عقارات من هذا القبيل في أقاليم الدول التي تكون مراكز مأمورياتهم ثم ولئن كان اجراء ما يلزم من الحكم والحكومة بحق دائرة السفارة ولو احتفظوا وإنفاذ الاجراء المتقضي في الدعاوي التي تحدث بين بعضهم بعض يتفوضان في اغلب الاحوال لهذه مأمورية السفراء لكن حيث لم يكن هناك قوانين قطعية توجد في هذا الباب كان امرا حالة القضاء والحكومة المذكورين للسفراء او ادارة ذلك بمعرفة الضابطین البلدین خاصة هو في نفس الامر منوط برأي كل دولة من التسول واختيارها كما انه في غنى عن البيان عند ارياب البولنيكية

المادة الحادية والخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام الجزائية والسياسية البلدية

لئن المعلوم بأنه ما من السفراء من يمكن خضوعه قطعاً الى قوانين الدولة التي هي مركز مأموريته ولا انحكامه بها مطلقاً سياسية كانت او جزائية بناء على ما اخصوا به من حقوق الاستثناء والمعافيات جميعاً قد بيناهُ وافدنا عنه تفصيلاً في المادة التاسعة والاربعين وكذلك من الثيبين بان الابحاث والدعاوي المقدمة قبل الآن من طرف البعض من المنجبرين في علم الحقوق على ان ارتكاب التبايح يكون موجباً لمحو صفة الوكالة الشريفة التي يستند اليها السفراء وبطلانها وعلى

هنا يكون السفير ذاته مستوجهاً للحرورية من كل انواع الامتيازات الفاخرة في عين الخطأ بل كلام ليس له معنى اذ ان صفة الوكالة الشريفة المذكورة ليست براجعة والحالة هذه لذات السفير نفسه وانما هي عائدة لجرد مامورية السفارة الجلية الموكولة به ومتعلقة بها الا انه مع ذلك قد وجد من مقتضيات الاحوال بين الدول بان تنوضع بعض اصول متوسطة في هذا الباب تناسب عدم الخلل في حقوق المعافيات المذكورة وتسد ما يمكن ان يتركبه السفراء وتمنع بل ربما اوجبت معاقبة المرتكبين منهم ومجازاتهم كيلا يظنوا بانهم حاشائهم حاشائهم لم ارتكاب الجرائم والقباحات او انهم في امان من خطر المسؤولية عنها بناء على المعافيات المذكورة وتلك الاصول هي انه اذا ارتكب احد السفراء جريمة او قباحة في اقليم الدولة التي هي مركز ماموريته فيعرض عن ذلك حالاً اعلماً للدولة التي ارسلته ويلتمس منها ناديه ومواخذته حسب القانون ثم عندما يكرم باجابة الرجاء المعروف وان يعمل بمقتضاه يومر ذلك السفير بان يرحل من المملكة بطرف مدة موقته مناسبة واذا حصل منه تعرض في هذا الامر ايضاً يطرد حيث من داخل الديار ويجري ما تقتضيه الكيفية باخراجه جبراً عنها اما اذا اجرينا البحث في صورة احوال سائر ماموري السفارات ولو احتجوا بالنسبة الى الاحكام السياسية البلدية مع قطع النظر عن السفراء نجد بانهم ما يطلبه السفارة في هذا الباب وهوان يكون للجميع الذين لم علاقة مع السفارة من الذوات اياً كانوا بدون استثناء نصيب في المعافاة لم تقبله اكثر الدول ولا اجازة عليه بوجه من الوجوه ولذلك قد تقرر دستور للعمل برأى في هذا الباب على وجه واحد وهوان ارباب السفارة الذين يجاسرون على ارتكاب قبائح داخل دار السفارة او تتعلق بمجاعتها ويلقى عليهم القبض عتب ذلك في محل الارتكاب يكونون معنوقين عادة من حكم المحكمة البلدية عليهم وامر مجازاتهم يتوقف اجرائه على رأي وارادة نفس سفرائهم اما ارباب السفارة الذين لم تكن ارتكابهم على هذه الصورة بل ارتكبوا القبائح في محلات اخرى غير دار السفارة عموماً والتي

عليهم القبض فيكونون خاضعين بكل الاحوال الى احكام المحكمة البلدية الجزائية بدون استثناء وحيث كان السفراء فيما عدا ذلك مرخصين بان يرسلوا اصحاب الجرائم ويعيدوهم مفيدين الى اوطانهم الاصلية الا انه مع اقتدارهم على ذلك لا بد لهم من ان يعتبروا شرط عدم الماذونية والاقتدار قطعاً على ان يعاقبهم بالشدة كالحبس والجلد والقتل والاعدام فحذراً من مناظرات ومنازعات تحدث من جراء القضايا المذكورة قد اوجدوا طريقة لحل المناظرات وقطعها قبل ان تقع وهي ان يطردوا ارباب السفارة المتجاسرين على ارتكاب قبائح على هذه الصورة وبعيدوهم عن خداماتهم حالاً ويجلبوهم الى المحكمة البلدية ويسلموها ايها بالطوع والرضى كما هو معروف في دراية ارباب البوليتيكة

المادة الثانية والخمسون في بيان قضايا حق المأمن والمجبا وحق اعطاء البراءات

ولئن كان لا يمكن الدخول الى مساكن السفراء ودور السفارات وتفتيشها من طرف العسس وامناء الكمارك واذا دخل احد من هذه الذوات اليها بدون استئذان فيرخص للسفراء ان يطردوه ويخرجوه جبراً من دور سفاراتهم بناء على حق الامن والصيانة المخصص بعموم السفارات حسبما ذكرنا ذلك وافدنا عنه في المادة الثامنة والاربعين غير انه لم يكن لهم حد اصلاً ولا برخصون قطعاً بان يجرؤوا تلك الحقوق الجسيمة التي كانت تجري قبل الآن في بعض الحالات تحت اسم حق المأمن والمجبا اعني به ستر الذين هم من اهل النهم واخفاء اصحاب الجرائم والقبائح الفارين داخل دار السفارة ليخلصوهم بهذه الطريقة من الجزاء الذي يستحقونه وبناء على ذلك اذا هرب مجرم في زماننا هذا الى احدى دور السفارات ليعتج فيها فيرخص لضباط البلدة المامورين بالبحث عنه والقاء القبض عليه ان يجلبوا عساكر يحافظون بها على دار السفارة ويحرسونها وبعد

ان يطلبوا ذلك الجرم ولم يُعطَ لهم يدخلوا الى دار السفارة ويقبضوا عليه ويخرجوه منها جبراً ثم ولئن كان احياناً وعلى الخصوص اذا كان الجرم المتجني من اصحاب الحج الخفيفة تحصل الرعاية الى حق المجبا بالتفرغ عن قضية استرداد جبراً الا ان اجراء الحق المذكور يعد في اغلب الاحوال من المنوعات وقد كان من حقوق السفراء قبل الآن ان يعطوا عدا عن ذلك براءات الى بعض ذوات من احاد الناس الساكنين في محل مقبلة به السفارة ويجعلوا له بذلك نصيباً في انواع الحقوق والامتيازات المختصة في السفارة اما الآن فقد مُنع هذا العمل والتي في اكثر الدول وانما الدولة العلية لم تنزل تكريم بالاجازة عليه نارة ونارة كما هو من المسلمات عند ارباب البوليتيكة

المادة الثالثة والخمسون في بيان معافية السفراء من الرسوم والتكاليف

في الاوقات التي كانت فيها قضية نصب السفارات الدائمة وارسالها للاستمرار في مراكزها مأموراً بانها لازالت لم تجر بها العادة عند دول اوربا وكان يكفي فيها بارسال بعض سفراء فوق العادة احياناً لاسباب خصوصية فقط كان من العوائد المستحقة المماثلة بين الدول ان يعطى معاش من جانب الاميري للسفراء المذكورين المبعوثين على هذه الصورة وينظر في احياناً جاتهم من كل الوجوه لكن عندما حدث الائتلاف الكلي والمهادنة الكاملة بين الدول وتمكنت مع مرور الايام بهذه المناسبات استحكامات مباني السفارات عُرِف حينئذ بان رفع قضية اعطاء المعاش للسفراء والغاءها اعراضاً عن كثرة المصاريف هما امر معقول موافق اما معافيتهم من كل انواع التكاليف والرسوم وسلامتهم من اعطائهم ملافاة للتقصير فلا ريب بانها عمل لائق مطابق ثم صارت قضية

المعافية المذكورة موضوعاً لأنواع التعميدات أيضاً إلى أن انحصرت والحالة هذه تحت شرط أن يعطوا الرسم المعين على أية حالة عما يوجد لهم من الأملاك كالعقارات والأراضي لكائن من كانت إنما ما هو من المواد المتحركة التي هي من قبيل الأموال الناطقة وما يجلب من الخارج ويدخل إلى الديار من أنواع الأسماء التي يستعملها مجرد ذوات السفارة فلا يطالبون عنها بشيء من الرسوم المعتادة ثم لما صارت قضية الترخيص المذكورة التي حصل التكرم بتجيزها للسفراء في ما يخص مجلب بعض الأموال من الخارج وإدخالها إلى الديار مجاناً على ما ذكرنا نستعمل قبل الآن عيئاً من طرف بعض السفراء حيث اتخذوها عدة مرات علةً لجملة تجاوزات فاسدة وتجارات متنوعة فقد حصلت في أيامنا هذه المباشرة بنسخها والغائها رأساً في أكثر الدول وعند البعض منها لازالت تراعى إنما يعنى أيضاً بتخصيص مقدار ما يدخلونه مجاناً من المنافع وتعريضه سلفاً أو تقييد قضية ادخاله بمدة موقفة مناسبة تقتصر لها

المادة الرابعة والخمسون في بيان صورة أحوال السفراء عندما يقيمون في أقاليم دول أخرى

كما أن أنواع حقوق السفارات وامتيازاتها التي قد بينها وإفدنا عن تفاصيلها في ما مر منوطاً على كل حال بصفة الوكالة الشريفة التي تنصف بها السفراء وبلي ذلك ارتباط الصفة الشريفة المذكورة بمجرد مكاتب الاعتماد الموجودة في أيادي السفراء كذلك هي هذه الحقوق الخصوصية أيضاً لا تكون مؤثرة وناقذة إلا في إقليم الدولة التي هي مركز مأمورية السفارة أما إذا أقام السفير في إقليم آخر غيره فمن البين الجلي بأن لاصلاحية له أن يطلب امتيازات نظير هذه غير أنه رعاية لشرف مأمورية السفارات وعلو شأن وشوكة الدول المستقلة قد وجد من العادات القديمة الدولية إكرام السفراء على كل حال واحترامهم

مع الاتفاقات الكاملة عند ما يمرّون في الممالك الاجنبية ايضاً اذ يُقبل لم ببعض حقوق وامتيازات مخصصة في السفارات يميز على افعالهم بجرائمهم في تلك الجهات ايضاً ولذلك وجب وضع بعض اصول عامة تخصّص لم في هذا الباب ومن ثمّ حصل القرار اجلاً على انه اذا كان احد السفراء تترام عليه الديون في اثناء مدّة اقامته في ديار اخرى او ارتكب نوعاً من الجرائم والقبائح في الممكن القاء الضبط عليه واجراء محاكمته بل ومواخذمه اذا اقتضى الامر وتاديبه حسب القانون بمعرفة المحكمة البلدية الكائنة في تلك المحلات واذا دخل باليد سفيرة دولة ما معادية في اوقات الحرب فيجبى للوقت كالاسير ويعامل عين المعاملة التي يعامل بها باقي الاسرى واما السفير الذي يرسل لكي يحضر المجلس عند انعقاد مجلس المكاملة ولين كان مستحقاً للتشريعات الرسمية في المحل الذي فيه يجتمع المجلس فانه يُعدّ في سائر المحلات من قبيل احاد الناس واخيراً يكون للسفراء المستقدين للإقامة عند دولة ما مركبة تحتوي على عدّة ايات كدولة اوستراليا نصيب ينالون به كل انواع حقوق السفارة في كل من تلك الايات فضلاً عن افعالهم لم في مقر الحكومة ايضاً كما هو الحق لدى ذكاوة العارفين بقاعدة حقوق الامم

المادة الخامسة والخمسون في بيان قضية ابطال السفارات

وعزل السفراء واسترجاعهم

لا يخفى بانه كما ان نصب السفارات وإيقاعها هو من مقتضيات حقوق الدول المستقلة كذلك هو امر نهجها والتعاضد تكراراً لبعض الاسباب ايضاً ولذلك كانت نزع مكتوب الاعتماد للوزير والسفير وإزالته احد الاسباب التي التي يلزم عنها حل رباط السفارة وقطعه اذ انه اذا توفي احد الاثنين من اصحاب الحكومات اعني مرسل السفير او المرسل اليه او نزل عن كرسي الحكومة بصورة اخرى او انتهت المدة التي تكون قد تعينت قبلاً وتخصّصت لسفارة موقفة او

أكمل السفير الامور الموكولة به او حصل تغيير في صفه ورتبه فان جميع ذلك من القضايا التي توجب نقض صلاحية مكتوب الاعتماد الموجود بيد السفير الموما اليه فاذا لم يتجدد بعدها السند المذكور هُدمت مباني السفارة المستقرة بين الدولتين واندرست وكذلك عزل السفير واسترجاعه هو احد الاسباب المذكورة ايضاً كما لو افضى الامر لعزل احد السفراء من مركز مامور به واسترجاعه لسبب من الاسباب وهي اما عدم قابلية السفير للامور الموكولة به او استعناؤه وحصوله على خدمة اخرى في وطنه الاصلي او احسانه تحسين المصلحة المقصودة من سفارته او حلول بعض حالات مانعة لذلك او صدور امر مخصوص له او حدوث نوع من الفتور بين الدولتين وبناء على شي من ذلك تحرر من طرف الدولة التي هو مامورها مكتوب بين به السبب وبامر برجعته فيجئذ يتلاقى السفير الموما اليه مع صاحب حكومة الدولة التي هو مقيم لديها وبعد ان يسلمه مكتوب الاسترجاع ينهي له عن سبب توجهه ويطلب منه الرخصة ثم يقوم بايفاء رسم الوداع وينهض للحين ويرحل من مركز مامور به عائداً الى وطنه الاصلي فاذا لم ينصب مصلحاً كدار عوضه تنقطع حينئذ روابط السفارة المرغوبة التي كانت منعقدة فيما بين الدولتين كما لو بالقرض كانت اقامة احد السفراء مخصصة سلفاً بمدة موقته او حصل له نوع تكدير من تعدي جرى عليه من طرف الدولة التي هو مقيم لديها مغائر لفائدة حقوق الامم فمن المعلوم بانه يكون ماذوناً بترك تلك الولاية ومرخصاً بان يقطع حبل السفارة من تلقاء ذاته حالاً بدون ان يتظر مكتوب استرجاع يرسل له وكذلك وفاة السفير تكون ايضاً احد الاسباب المستلزمة لانحلال رباط السفارة وقطعه ولذلك عندما تقع حادثة محزنة نظير هذه يلزم بان تنقيد اوراق السفير المتوفى الرسمية وباقي الاشياء التي تخصه في دفتر مخصوص يتحرر بمعرفة شخص من دائرة السفارة او سفير دولة متحابة مقيم في ذلك الحل او مامور يعتمد عليه تنصبه الدولة وبعد ذلك يقفل ويختم عليها اما متروكات السفير فيلزم تفريق ما كان منها من الاموال

غير المتحركة عما هو من الاموال المتحركة وتميزها عن بعضها بعض اذ يقسم ذلك على كل حال ويتوزع على الورثة ما كان من الاموال والاراضي تطبيقاً الى قانون الدولة التي هو موجود فيها وما كان من الاموال المتحركة تطبيقاً الى قانون الدولة التي ارسلت ذلك السفير اما حرم السفير الموما اليه وعائلته ولئن كان ليس لها حد ولا قابلية في نفس الامر لطلب شيء من الامتيازات الا انه قد تقرر لها ما حتمت به العادة بين الدول وهوان يظفر بحقوق السفارة في ظرف مدّة موقته بعد وفاة السفير وكذلك يكون لخادم السفارة وتوابعها شيء من الامتيازات ايضاً

المادة السادسة والخمسون في بيان العهود الدولية والاممية

المعاهدات الدولية او الاممية لفظ يطلق في علم البوليتيكة على تلك العهود والمواثيق التي تعقد احياناً سرّاً او علناً اما لساناً واما قلماً وتسجل بين الدول مشتملة على جملة شروط مقتضية لتكون مداراً لتنظيم بعض مناسبات ملكية وحكومية جارية فيما بين بعضها بعضاً وتسويتها ولا يخفى بانه من الامور المقتضية في هذا الباب هوان تكون الدول التي تباشر عقد مثل هذه المعاهدات واستبدالها معنوقة من قيود الانحكام ومتظمة في سلك اصحاب الاطلاق والاستقلال في ادارة امورها الداخلية والاربابا عقدت معاهدات خصوصية ارتبطت فيما بين رجل من احاد الناس ذي ثروة واقتدار بين احدي الدول او فيما بين صاحب حكومة وبين حاكمي على بعض مواد خصوصية ومصالح ذاتية يستبين بانها ذات نفوذ مفرط على احوال البلاد والعباد ومع ذلك لا يمكن احصاؤها بجملة العهود الاممية

المادة السابعة والخمسون في بيان الوجوه التي يشترط عليها صلاحية كل نوع من المعاهدات للاعتبار

وما لا يخفى علوم العارفين بعلم الحقوق هو ان قضية صلاحية اي عهد كان
من اليهود والمواثيق للاعتبار في مرتبطة ببعض شروط ضرورية الاجراء منها.
رضي الطرفين يعني ان يكون الطرفان المتعاقدان متحدين ومتفقين على مواد
العهد كل الاتفاق والآن لم يصادق رسمًا على المحابر والمذاكرات التي يجرى بها
فيها وكانت تكاليف يرغب فيها الطرف الواحد فقط فمن المعلوم بانها لا تدعى
اذ ذاك عهدًا ولا موثيق اذ انها ليست بذات قوة ولا تعتبر قانونية اصلاً ومنها
ايضاً حرية التراضي يعني ان تكون حرية التراضي المذكورة اللازمة الى صلاحية
المعاهدة على ما اشرنا مبنية على حسن رضى واردة تامة من الطرفين اذ يشترط
فيها بان لا يكون تراضيها هذا مبنياً على اسباب مكرهة بجزرية او مهددة تخوفية
ومنها ايضاً حقانية التراضي يعني ان تكون قضية التراضي غير مبنية على وسائل
كاذبة كالتلون والتزوير والسهم والتقصير بل يشترط فيها ان تكون قائمة
عن وقوف تام وإطلاع كامل على حقيقة الحال من الطرفين ولذلك اذا كان
عرض هناك سهو او خطأ في امر تخصيص القضية المتصودة بذلك العهد او في
الدقيقة المهمة من تلك المصلحة فلا يكون لتلك المعاهدات المتعقده بر وابط على
هذه الصورة صلاحية لان تراعى او تمثل مضاميمها ومنها هذا الشرط الاخير ايضاً
وهو ان تكون مواد المعاهدة قابلة للاجراء لانه بصرف النظر عن علم ادراك
المواد التي لا يمكن اجراؤها بواسطة عهود ومواثيق فان اجراء شروط ايضاً من
شأنها زوال احد الطرفين المتعاهدين او تكذب بر شخص آخر غير متعاقد بعد
ايضاً من المستحيلات وعلى هذا الموجب تكون روابط المعاهدات المبنية على
شروط مثل هذه قد تنسقت على ما يغاير قاعدة حقوق العباد من المنوعات

المادة الثامنة والخمسون في بيان اصحاب الحد والرخصة بعقد العهد وبيان الزمان الذي تلزم به المصادقة على المعاهدات وتسجيلها

كما انه ليس لاحد من افراد الناس حد ولا رخصة ان يعقد معاهدات
تعد من قبيل المعاهدات الاممية ويربطها على الوجه الذي ذكرناه قبلاً كذلك
ليس له ان يصادق على مثل هذه المعاهدات ولا ان يسجلها ايضاً اذ من المعلوم
بان ذلك هو احد الحقوق العظيمة الخاصة بمجرد الدول المطلقة المستقلة في
امر الحكم والحكومة الا انه لما كانت حقوق الدول المستقلة المشار اليها على
اختلاف انواعها تنفوز في أكثر الاحوال لهذه اقسام المرخصين من وكلائهم
وسائر مأموريهم حسبما افدنا عن ذلك مراراً وكان من الممكن اجراء انفاذها
بواسطة فعلى هذا الموجب قد جرت العادة بنقل الحق المذكور الراجع الى
عقد العهود واحالته الى عهدة السفراء ايضاً ومن ثم صارت المعاهدات المعقودة
ربما بمعرفة هؤلاء السفراء المرخصين اهلاً للرعاية ومستغنة في كل وقت لكمال الاعتبار
اتما اذا تجاوز السفير الذي يكون قد باشر عقد العهد حدود قدره ومأموريه في
امر من الامور فحينئذ يكون ذلك الامر محتاجاً الى المصادقة عليه بالامضاء
من ذات اصحاب الحكومات ثم حيث كان من الامور المستحيلة اعطاء الترخيصات
للسفراء بصورة يدق فيهما عما يلزم من الدفق الى السلام عليك^(١) لتكون
دستوراً لاعمالهم نظراً لبعده المسافات بين الدول المتعاهدة عن بعضها بعض
وصعوبة تسوية ما يمكن وقوعه من المشاكل المعضلة التي تظهر في امر تخصيص

(١) هذا المثل من كلام المولدين بر يدون هو قصص الحكاية منذ طرق

البواب الى الوداع وفي الاصل من الفير الى القطيرة مترجم

بعض الشروط العهدية وكان من الأمور المخطرة احواله قضايا مهمة معدودة من اهم المهام نظير عقد المعاهدات الى انسان مفرد يربطها على ما يحسن براهه ويقع عليه اختياره في كل الاحوال فقد صار القرار في ايامنا هذه بان كل عهد وميثاق يعد من العهود الامة عدا عن المعاهدات العسكرية التي تعقد في اثناء الحروب والمفانلات يحتاج في اي حال كان بدون استثناء الى التاكيد بالمصادقة عليه من طرف ذات صاحبي حكومتي الدولتين اللتين باشرنا عقده وربطه . اما جواب السؤال عن التاريخ الذي فيه تجرى قوة نفوذ هذه المعاهدات المضية تصديقا عليها على ما ذكر فهو ان صلاحية العهد للاعتبار قد تتبدى في اكثر الاحوال منذ امضاء المعاهدة وقد تكون منذ الوقت الذي به يجرى امر استبدال صكوك المصادقات رسماً ايضاً

المادة التاسعة والخمسون في بيان انواع العهود المختلفة الامة وانواع ما يتوقف عليها من المواد

قد استبان طبعاً بان كل الاوضاع والمواد الداخلة في حوزة حكم الدولة ونظارتها يتوقف على مظهر مناسب اعني به انعقاد العهود الامة ثم اذا نظرنا الى صورة مآل عموم المعاهدات ومضامينها نرى بانها مقسومة الى ما يقال له عهود مشروطة وغير مشروطة . وعهود خاصة وعهود عامة ومتى صرفنا النظر عن ابضاج العهود غير المشروطة يكون ما تشتمله المشروطة وتحتويه من القيود والشروط المختلفة اما موضوعاً معيناً على وجه الصراحة واما بفهم من كيفية المصلحة ويُقبل النسخ والابطال ولا يقبل وقد يكون ملازماً لزمة الطرفين المتعاهدين او ذمة الطرف الواحد منها فقط ثم بالنظر الى صورة معاملة الطرفين اللذين يكونان اما متساويين فيه او يوجد بينهما فرق واما متخالفين كل الخلاف يكون معدوداً من قبيل الشروط الصريحة او الضمنية او الشروط القابلة للنسخ ان

المتنعة النسخ والشروط المتعاوضة او غير المتعاوضة والشروط المساوية او غير المساوية وكذلك تكون هي ايضاً (اي المعاهدات الاممية التي نحن بصدد الكلام عليها) ذات انواع وفروع يعبر عنها باسماء مختلفة ومنها العهود الاممية التي يقال لها خصوصية حسبما ذكرنا لكونها متعلقة ببعض مصالح خاصة موجبة لمجرد فائدة ذات اصحاب الحكومات او فائدة عيالم واقاربهم اما المعاهدات التي يعبر عنها بالعمومية فتكون على كل حال متعلقة بالمهام الملكية والاممية وموجبة لمنافع عامة لكل هيئة الملك والامة الاجتماعية ومع ان الخصوصية تزول وتضمحل بمجالة من الاحوال نظير وفاة صاحب الحكومة او انقراض اقاربه لكن اذا تناو لها اصحاب الحكومات الذين يعقبونه واحداً بعد واحد ولم تنسخ او تلغ رسماً فمن المعلوم ان امرها يبقى نافذاً وتظل مرعية الاجراء دائماً ثم انه يوجد تفاوت كلي فيما بين لفظي المعاهدات والعهود بمقتضى لسان علم البولينيكة اذ ان ما يقال له معاهدات هو الموائيق الرسمية التي عدا عن كونها تشتمل شروطاً جزئية يعقبا الاجراء سريعاً قد يكون دوام صلاحيتها منحصراً بمدة قليلة فقط اما المعاهدات التي يطلق عليها عهود فهي بعكس ذلك حيث ان اجراءها يكون متضمناً لعدة مواد مهمة تحتاج الى كم وكم من الاوضاع المتواترة والحركات المتوالية وصلاحيتها للاعتبار تمتد الى سنين وعصور وربما استمرت الى نهاية الدهور

المادة الستون في بيان العهود التجارية

من المعلوم لدى الخاص والعام بانه منذ اخذت روابط الالفة بين دول اوربا في الكمال وتمكنت المخالطات بين بعضها بعض قبل الآن بما يتيف على ثلثائة سنة تقريباً حصل الالتفات ايضاً الى تنظيم مواد التجارة وتنسيقها كسائر المهام الملكية والاممية ومن ذلك الزمان الى ايامنا هذه الحالية لازالت الدول تحسن المساعي والاهتمامات رويداً رويداً بعقد العهود الخصوصية وتنسيقها في ما يخص بامور البيع والشراء وقد كان يقصد بمثل هذه العهود التجارية قبل الآن

الحصول على عدة امتيازات لطائفة تجار من مملكة واحدة وتسهيل بعض مصالح ذاتية لتسهيل بواسطتها فقط اما في هذه الايام فقد فهم جيداً بانّه في الواقع يجب ان تكون عبارة عن تأكيد اركان المعمورية وتحصيل وسائل رواج سوق الغني والثروة الخيرية بمناسبة توسيع معاملات التجارة العمومية وكما كان امر التجارة يتقوى بنفسه تارة في ايام الصلح وتارة في اوقات الحرب كذلك كان يتنوع ايضاً ما آل ما ينضم من الشروط الى المعاهدات المختصة به ويطلق على الشروط المرسومة شروط عمومية وشروط خصوصية بالنظر الى كونها اما مفيدة على طريق عمومية واما محققة ومضافة تفصيلاً مادة فائدة . ثم ان احد الشروط العمومية التي جرت العادة بادراجها في المعاهدات التجارية و اضافتها اليها هي ان تعامل تجار الدولة المتعاهدة بعين ما تعامل به تجار البلدة ومنها ايضاً ان تتمتع تجار الدولة المتعاهدة بكل انواع الامتيازات والمعافيات التي يكرم بتجوزها واعطائها الى تجارية دولة كانت متمتعة بزيادة المساعدة ايضاً اما الشروط الخاصة التي كانت تُضمّ المحاقاً الى العهود التجارية ايضاً فهي متعددة الانواع اذ انها عبارة عن جملة قيود وتعيينات مناسبة لما يختص بانواع المواد المتقضية لها وكيف يكون اجراء الاصول الدينية التي ينفاد اليها التجار وكيف يؤدون ما تلزمهم تأديته من انواع الرسوم وكيف يخرجون الاموال والامتعة من المملكة ويدخلون ذلك اليها وكيف يتزلون الاشياء المنقولة بحراً من السفائن او يشحنونها بها وكيف يحافظ على الحقوق والامتيازات التجارية ويتسوى ما يحدث بين التجار من الدعاوي والمنازعات وما يتركونه التجار الذين ربما يتوفون في الخارج من الاموال وخاصة ما يتمتع به القناسل من انواع المساعدات والمعافيات . وحيث كان من العوائد المستحقة القديمة الدولية التدقيق سلفاً على ما يمكن وقوعه كل وقت من الكساد في سوق الاتحاد والوفاق وما ربما راج بين الدولتين من بضائع النفور والشقاق فقد اقتضت ملاحظة ذلك ادراج احد الشرطين اضافة في العهود التجارية دفعاً لشرئحتم ورفعاً لضرر يستقبل وهما اما ان لا يكون

لدواعي الحروب التي تقع داخل في الامور التجارية قطعاً بالكلية واما ان يحصل
التكريم في اثناء الحروب مجاوز خروج التجار الاجانب المقيمين في اقاليم كلنا
الدولتين المتعاهدين وعودتهم الى اوطانهم الاصلية بظرف مدة موقنة كما هو
معلوم جيداً لدى اهل الوقوف

المادة الحادية والستون في بيان انواع الاسباب الموجبة لتأييد العهود الاممية وتأكيدھا

من المعلوم بان الموائيق العرفية المعدودة من العهود الاممية هي ايضاً مثل سائر
العهود والموائيق العادية يمكن تأييدها وتأكيدھا سواء كان ذلك بواسطة
تجديد استبدال المصادقات واستلامها او بواسطة الحاق المعاهدات باوراق
كفالات خصوصية تعطى بالمقابلة من الطرفين وتضم اليها. انما تأكيد معاهدات
المصالحة فلا يحصل غالباً بطريقة تكرار المصادقات وتجديدها الا على وجه
واحد وهو متى توفي صاحب حكومة احدى الدولتين اللتين باشرنا قبل ذلك
بعقد العهد المختص بقضية المصالحة وجلس على تخت الحكومة آخر عوذة وروى
من المناسب بان تعاد المذاكرة ثانية في ما سبق من العهود التي كانت جارية
بينهما وتجدد قطعة فقطعة بضم حيثئذ الحاقاً الى سند المعاهدة مصادقة تعطى
من الطرفين ما لها اعتبار شروط العهود الفلانية والامثال اليها بعدئذ لفظاً
بلفظة واما صورة تأكيد المعاهدات بطريق الكفالة فقد كان يعتبر فيها لاصول
الكفالة قبل الآن مثل القسم وشرب الكاس^(١) وتسليم جماعة من الكبراء
بطريق الرهن . اما في زماننا الحاضر فهي تفصل من مجرد احدى هذين

(١) في الاصل يسمان وبرمك وآند ايتمك ولم اجد لافي اللغات العثمانية
ولا في غيرها ما بين يدي من كتب اللغتين تفسيراً لهاتين اللفظتين غير ان
قرائن الحال تدل على ما في الترجمة اه مترجم

النوعين وهما اما ان يتبادل الدول المتعاهدة سندات الكفالة مع بعضها بدون ان تجزئ مداخلة دولة اخرى واما ان يستقر رأيا حتماً على تنسيق عهد الكفالة مع دولة اخرى يشترط فيه بائنه اذا وقع من احدها اوضاع او حركات ما يغاثر شروط سند المعاهدة فتحصل المبادرة الى الزام حدة وتبذل المقدرة على اي وجه كان بدفع تعديده واما صورة رسم هكذا سندات كفالة واملاها فقد كانت احياناً تضاف الحاقاً في سند المعاهدة على شكل شرط من الشروط الهدية المعتادة واحياناً تبين بنوع خصوصي في ورقة رسمية تدرج بها لتستفاد على حدتها وحيث ان قضية الكفالة نفسها تكون تارة على جميع مواد المعاهدة وتارة على مادة مخصوصة منها كان من اهم واجبات الدولة المفروضة كفالتها ان تجري الدقة على امر اجراء كامل المعاهدة او المادة المخصوصة المذكورة كما ينبغي غير انه لا يكون لها مع ذلك حد ولا رخصة بان تتداخل جبراً في احوال الطرفين المتعاهدين ما لم يطلب منها العون والامداد رسماً كما هو معلوم ارباب البوليتيكة ومن ثم اذا سئل هل لقضية استبدال كفالات مثل هذه فوائد باهرة ومنافع ظاهرة. فيكون الجواب هكذا. وهو. بما ان امرفائدها وعدم فائدها يتوقف على كيفية بوليتيكة الوقت المرعية والحالة التجارية اذ ذاك فقد علم بالتجربة بانها لا توجب في اكثر الاحوال الا نفعاً قليلاً وانما تستوجب الفيوضات العظيمة في الاوقات التي تعتبر فيها اصول الموازنة البوليتيكة المرغوبة فقط

المادة الثانية والستون في بيان انحلال العهد وانكشافها

كما ان عقد العهد والمواثيق وربطها من الامور التي يمكن تصورها كذلك هو حل عقد العهد وكشفها ايضاً ومن المعلوم بان قضية حلها وكشفها لا تكون الا باتفاق نوايا الطرفين المتعاهدين او بمقتضى جراءة احدها على نقض تلك الشروط المعهودة وفسخها من تلقاء ذاتها ثم انه عند ما يجب ان تحل عقدة العهد والميثاق وتفسخ عن رضى الطرفين بمقتضى احدى الوسائل الممكنة كاتضاء المدة

الموقعة التي تكون انحصرت بها سلفاً صلاحية دوام العهد او اتمام المصلحة المنصودة من عند الميثاق واجرائها على ما حسن او زوال القضية المعهودة وازالتها فليس للدول الاجنبية حد ولا رخصة ان تتداخل في ذلك ولا ان تتعرض له اما السبب في الغاء العهد التي تنقض لاعتناق من الطرفين بل بمجرد معارضة الطرف الواحد فقط فانما يكون اما مبنياً على النقص والخيانة واما ناشئاً عن امر منع اكمال تلك الشروط من كل الوجوه مع وجود التصميم على القيام بها وفيما عدا ذلك لا يكون التعرض لمادة جزئية من مواد العهد موجباً الى نفي المعاهدات والغائها تماماً وانما تنقض الشروط المقيدة بها بمجانها او فسخ دقيقة من دقائق المصلحة المهمة فيها بوجوب انحلال عقدة العهدة وانكشافها بالتمام والاكمال بحسبها قررته قاعدة حقوق الامم

المادة الثالثة والستون في بيان حسن تسوية ما يمكن ظهوره من الدعاوي بين الامم واجراء اصول المقابلة بالمثل

قد ذكرنا في الفصل الاول من هذا الكتاب كيف ان كل دولة مستقلة لا بد من ان تكون مطلقة التصرف في احوالها الداخلية والخارجية ومستقلة بذلك وانه لسبب عدم استغاثة الامم بحكمة عدلية عمومية يشتركون جميعاً في الانقياد اليها فليس لسائر الدول حد ولا رخصة بان تختلط او تتداخل من تلقاء ذواتها في الاختلافات والمنازعات التي تحدث لاسباب فيما بين البعض منها وانما حيث كان ممكناً رفع هذه الاختلافات وتسويتها على هذا الموجب بواسطة حكم ملفوظ من دولة اخرى منصوبة للتوسط بمجرد طريقة المذاكرات الحبية او باتفاق الآراء فقد وجد من مقتضيات الاحوال تبين الكيفية التي هي علة الاختلاف قبل مباشرة حل ما يقع من مثل هذه الاختلافات وتسويتها على تلك الصورة والانهاء عنها رسماً مع الاثبات بادلة واضحة انها في الواقع وضع ممنوع مغائر لقاعدة حقوق الامم اما هذا الاثبات فهو من المواد المعنى باخراجها الى الظاهر من

مراجعة التجهيزات والتبليغات المناسبة لذلك كالمعاهدات السابقة المحفوظة في قاطر الدفاتر والإعلانات العمومية التي أصدرتها الدول والتفادير الرسمية المحررة من اصحاب الحكومات الى بعضها ومن سفارة الى سفارة واستنباطه من مآلاتها ومضامينها حتى متى تبين بان الكيفية المرقومة التي هي مدار الاختلاف قد نشأت في واقع الامر عن حركة شاذة غير مرضية وانفتح ناخر الدولة ذات الارتكاب وتعلمها في ما يلزم من التضمين او الترضية فمن الجلي بانه يكون حيثئذ للدولة التي حصل لها التكدير اذن بان تجبر ما لها من الحق بها من التقيصة وتقدر ايضاً ان تقابل اساءتها بالاساءة انتقاماً لذاتها فتد على الدولة المرتكبة حركات جبرية توصلها اليها بمقدار ما تحملت منها وفي مرتبة غيرائه لما كان من مجربات الاحوال بان اجراء اصول المتقابلة بالمثل على ما ذكر قد ادنى مراراً الى نقض المصالحة بل ربما اوجب الحرب والمجدال فلاحظة لذلك قد روي من اللازم افراغ هذه الاصول في قالب حسن الانتظام ومن ثم حصل الحتم بما تقرر لذلك من الشروط وهي ان يكون ما يجب اجراؤه في الجملة من المحركات والاضرار المتقابلة منحصراً في الدولة ذات الارتكاب فقط فلا يوجب خسارة ولا ضرراً بوجه من الوجوه لباقي الدول ويكون اخراجه الى الفعل مرتبطاً بعهد ضباط المملكة او ماموري الدولة المنصوبين له خاصة فلا مجال الى ما تخاره عامة الناس وبناء على ذلك قد صار من النادر الآن ان يجري في اوقات ما كان جائزاً في الأزمنة السالفة من انه وفقاً بتضيق لزوم الالتزام اصول المتقابلة بالمثل على ما ذكر تعلن القضية للعامة ويستحسن اجراؤها بواسطة اوباش الناس أياً كانوا حيثما تنشر لهم ترخيصات بذلك خصوصية اتخذوها عدة مرار علة لوقوع الارتكابات المكروهة كالنهب والسلب والقتل والحريق وان وقع والحالة هذه ما هو من قبيل تلك الخسارات المتقابلة فيكون منحصراً بجملة مواد معينة يقتصر فيها غالباً على ضبط بعض اموال وامتنعة تُصادر فقط كما هو معلوم العارفين بقاعدة حقوق الامم

تذيل للمؤلف

لا يخفى بانه كما ان الدول تكون مع بعضها اما على صلح وسلام واما في حرب
 وصادم كذلك هي الاصول المناسبة العادلة المرعية فيما بينها فانها منتظمة بحسبها
 بوافق كل حالة على حدتها ولذلك كان هذا الكتاب منقسماً في الاصل الى
 قسمين متخالفين انما حيث ان اسس الرفاه والراحة هي الآن حاصلة على كمال
 الثبات والثبات في قسم اوربا فقد اكتفينا بترجمة القسم الاول منه المنتضي الى
 الحالة الراهنة فقط واذا اراد الله وانعم عليه بامالة نظر الاستحسان لدى
 اهل العلم والعرفان فنعقبه بالقسم الثاني الذي تفصل به
 القواعد الاممية التي تجري في اوقات الحروب
 ونقدمه بعد الطبع الى ارباب
 المطالعة على احسن
 اسلوب

فهرست

صفحة

المقدمة

٢

الفصل الاول

- ٥ في بيان الدول المختلفة والاصول البوليتيكية بوجه العموم
- ٥ المادة الاولى في مناسبات الدول بالنسبة الى بعضها بعض
- ٦ . الثانية في بيان اصول موازنة البوليتيكية
- ٧ . الثالثة في بيان احوال الاصول المذكورة
- ٩ . الرابعة في بيان اصول المعاقدة
- ١٠ . الخامسة في بيان اصول الرئاسة
- ١١ . السادسة في بيان انواع الدول واول ذلك الدول المستقلة
- ١١ وغير المستقلة
- ١٢ . المادة السابعة في بيان الدول المركبة وغير المركبة
- ١٣ . الثامنة في بيان السلطنة او الجمهورية
- ١٣ . التاسعة في بيان قضية الفرق والاختلاف بين الدول في
- ١٤ المذاهب الدينية
- ١٥ . المادة العاشرة في بيان انواع درجات الدول بالنظر الى حوزتها
- ١٥ وانساع مقدراتها
- ١٦ . المادة الحادية عشرة في بيان انواع درجات الاحكام بالنظر لما يستحقونه
- ١٦ من التشريعات الرسمية

الفصل الثاني

- ١٨ في بيان حقوق التملك الشعبية عموماً
- المادة الثانية عشرة في بيان صورة اكتساب الاموال والاملاك
- ١٨ وتحصيلها بوجه العموم
- ٢١ المادة الثالثة عشرة في بيان حقوق الضامم والمحقات
- الرابعة عشرة في بيان ما يكتسب من الاموال والاملاك التي
- ٢٢ تحصل بطريق العهود والمواثيق
- ٢١ المادة الخامسة عشرة في بيان توسيع حقوق الملكية وكيفيتها
- السادسة عشرة في بيان صورة معاملة الدول بالنظر الى
- ٢٤ تقلبات داخلية الدول الاجنبية
- ٢٥ المادة السابعة عشرة في بيان صنوف الاهالي
- الثامنة عشرة في بيان ادخال الناس الاجانب الى داخلية
- ٢٥ البلاد واخراجهم من دائرتها
- ٢٧ المادة التاسعة عشرة في بيان جمع الاغراب واسكانهم في داخلية البلاد
- العشرون في بيان حقوق الدولة على عموم الاغراب
- ٢٨ • الحادية والعشرون في بيان حقوق الدولة على نفس الاغراب ذاتهم
- الثانية والعشرون في بيان حقوق الدولة على اموال الاغراب
- الثالثة والعشرون في بيان ما للدولة من الحقوق على الاغراب
- ٢١ بالنظر الى الاحكام البلدية المتعلقة في حقوق العباد
- المادة الرابعة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب بالنظر
- ٢٢ الى احكام السياسة البلدية المتعلقة في الذنوب والجنايات
- المادة الخامسة والعشرون في بيان استرداد الجرمين واستبدالهم وقضية
- ٢٣ الامان والشفاعة

صحيفة

- ٢٥ المادة السادسة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب
بالنظر الى نظمات الضابطه البلدية
- ٢٦ المادة السابعة والعشرون في بيان حقوق الدول على انواع المياه
- ٢٨ . الثامنة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل البحرية
التاسعة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل
والشواطئ البحرية
- ٤٠
- ٤١ المادة الثلاثون في بيان حقوق الدول على الاوقيانوس
- ٤٢ . الحادية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية عموماً
الثانية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية المعتاد اجراؤها
في البحار المحكومة وغير المحكومة
- ٤٣
- ٤٤ المادة الثالثة والثلاثون في بيان قضية عبودية الامم

الفصل الثالث

في بيان انواع التسميات الموجبة الى تأييد وتاكيد حبال التعليق والائتلاف
المرتبطة فيما بين الدول

- ٤٦ المادة الرابعة والثلاثون في بيان عموم السفارات
- ٤٩ . الخامسة والثلاثون في بيان صنوف السفراء ودرجاتهم
- ٥٠ . السادسة والثلاثون في بيان السفراء من الصنف الاول
- ٥٠ . السابعة والثلاثون في بيان سائر صنوف السفراء
- ٥١ . الثامنة والثلاثون في بيان سائر مبعوثي الدول
- ٥٢ . التاسعة والثلاثون في بيان القناصل
- ٥٥ . الاربعون في بيان كمية السفراء وكيفيتهم
- ٥٦ . الحادية والاربعون في بيان طوائف السفارات ولواحقها

صحيفة

- ٥٧ المادة الثانية والأربعون في بيان السندات الرسمية اللازمة للسفراء بحسب مأمورياتهم
- ٥٨ المادة الثالثة والأربعون في بيان التشریفات الرسمية التي تستحقها السفراء
- ٥٩ الرابعة والأربعون في بيان ماذونية السفراء في اجراء الرسوم الموكية وملاقاء اصحاب الحكومات والمثول بهم
- ٦١ المادة الخامسة والأربعون في بيان قضية الزيارات التي يجب على السفراء ان يقدموها
- ٦٢ المادة السادسة والأربعون في بيان نظام مراتب السفراء في رسم التقديم والتاخر
- ٦٣ المادة السابعة والأربعون في بيان الامور التي تؤثر بها السفراء وحروفهم الاصطلاحية وبرد السفارة
- ٦٤ المادة الثامنة والأربعون في بيان حقوق السفارات واول ذلك
- ٦٥ حق الامن والصيانة
- ٦٦ المادة التاسعة والأربعون في بيان الحق الثاني وهو حق المعافيات
- ٦٧ الخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام البلدية المتعلقة بحقوق العباد
- ٧٠ المادة الحادية والخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام الجزائية والسياسية البلدية
- ٧٢ المادة الثانية والخمسون في بيان قضايا حق المامن والمجاو حق اعطاء البراءات
- ٧٣ المادة الثالثة والخمسون في بيان معافية السفراء من الرسوم والتكاليف
- ٧٤ الرابعة والخمسون في بيان صورة احوال السفراء عندما يقيمون في اقاليم دول اخرى

صحيفة

- ٧٥ المادة الخامسة والخمسون في بيان قضية ابطال السفارات وعزل السفراء واسترجاعهم
- ٧٧ المادة السادسة والخمسون في بيان العهود الدولية والاممية
- ٧٨ . السابعة والخمسون في بيان الوجوه التي يشترط عليها صلاحية كل نوع من المعاهدات للاعتبار
- ٧٩ المادة الثامنة والخمسون في بيان اصحاب الحد والرخصة بعقد العهود وبيان الزمان الذي تلزم به المصادقة على المعاهدة ونسجها
- ٨٠ المادة التاسعة والخمسون في بيان انواع العهود المختلفة الاممية وانواع ما يتوقف عليها من المواد
- ٨١ المادة الستون في بيان العهود التجارية
- ٨٢ . الحادية والستون في بيان انواع الاسباب الموجبة لتأييد العهود الاممية وتاكيدها
- ٨٤ المادة الثانية والستون في بيان انحلال العهود وانكشافها
- ٨٥ . الثالثة والستون في بيان حسن نسوية ما يمكن ظهوره من الدعاوي بين الامم واجراء اصول المقاتلة بالمثل

اصلاح غلط

وجه	مطر	خطا	صواب
٥	١٦	وقد كان تأسيس	ثم ان تأسيس
٦	٢	وبانضمام ذلك	وانضمام ذلك
٦	٤	بواسطة الحروب الشديدة	بواسطة ما حدث من الحروب الشديدة
١٢	١٥	السلطنة او الجمهورية	السلطنة والجمهورية
١٦	١٦	كدستور وتشريعات	كدستور وتشريعات
٢١	٢	بما شملت	ربما شملت
٢٢	١١	بين دولة ودولة امه وامه	بين دولة ودولة او امه وامه
٢٢	١٢	بعهد معاهدة	بعقد معاهدة
٢٢	١١	التي ذكرتها	التي ركزها
٢٢	١٢	نهرًا او كان	نهرًا او كان
٢٧	٩	ان يحرر في وقت كان	ان يحرر في اي وقت كان
٢٩	٤	تلك التبعية	ملك التبعية
٢٠	٢٠	من المعاهدات	من العادات
٢٦	١٢	التجار والاجانب	التجار الاجانب
٤٠	٤	اغلب الاحوال	اغلب الاحوال وخاصة في ايام الصلح
٤٢	١١	مع مرور بعضها في التشييد مع الدهور	مع مرور بعضها في التشييد مع مرور الدهور
٥٥	٤	كل رأي واحدة	رأي كل واحدة
٥٦	١٦	في خلال السفر موقتًا	في خلال غياب السفير موقتًا
٥٧	٢١	المحررة احيانًا	محررة احيانًا
٥٧	٢١	الى ومن الامور	الى السند المذكور ومن الامور
٥٨	١	السند المذكور والاطلاع على	والاطلاع على
٥٩	٦	وبالنصف الثاني	وبالنصف الثاني
٧٤	٩	تجارات متنوعة	تجارات متنوعة
٧٤	١١	وتجديده	وتجديده
٧٦	٧	احسانه تحمين	احسانه نوال
٧٧	٦	ان يظفر	ان يظفر
٧٧	١٧	بين احدى	وبين احدى
٧٨	١١	مهدرة تخويفية	مهددة تخويفية
٨٢	١٨	القسم وشرب الكاس	التعهد والقسم
٨٦	٢	والنقادير الرسمية	والنقادير الرسمية
٨٦	١٧	ان يحرق في اوقات	ان يحرق في وقت من الاوقات



